كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: اجازة الأحزاب السياسية العلنية

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية Public political parties leave

اولاً: اجازة الأحزاب السياسية العلنية:

أدرك الوصي قوة الاتجاهات السياسية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد الحركات الوطنية في مختلف بلدان العالم الثالث، فأراد تشكيل حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الأوضاع السائدة، وتنهي حالة الحرب وتنقل البلاد الى عهد جديد، فوقع اختياره على توفيق السويدي لتأليف الحكومة الجديدة .

بدأ السويدي استشاراته مع بعض العناصر والوجوه الجديدة التي كان يعتقد بأنها (عناصر قومية نظيفة) ومشهود لها (بالكفاءة والوطنية والنزاهة والسمعة الحسنة) مما يجعل الوزارة مقبولة ومحبوبة في نظر الشعب، فشكل وزارته في (23 شباط 1946) وضمت بعض الوزراء ممن عرفوا بالوطنية في انهاء الاحوال الاستثنائية من امثال سعد صالح، وزير الداخلية، وعبد الوهاب محمود، وزير المالية، وعبد الهادي الظاهر، وزير الاقتصاد، فاستقبلت الوزارة الجديدة بتفاؤل واسع من الأوساط الوطنية والصحافة العراقية.

أعلنت الوزارة الجديدة أنها ستسعى الى نقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم الجديدة بإلغاء الاحكام العرفية وسد المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحافة، والسماح بتأسيس الاحزاب السياسية وتشريع قانون جديد للانتخاب، والعناية بالفلاحين وتحسين حالتهم وتوزيع الأراضي عليهم. وفي السياسة الخارجية وعدت الوزارة بتعديل المعاهدة العراقية–البريطانية لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الأمم المتحدة. وفي السياسة العربية تسعى الى تعزيز جامعة الدول العربية والحفاظ على حقوق عرب فلسطين ومساعدتهم في شتى المجالات.

وأجازت وزارة السويدي في نيسان 1946خمسة أحزاب سياسية هي:

1- **حزب الاستقلال**:

بدأ التفكير في تأسيس حزب قومي عربي عندما كان القوميون في المعتقلات، بعد إخفاق ثورة العراق سنة 1941. وكان فائق السامرائي صاحب الفكرة والداعي لها.

وتجددت الاتصالات بين القومين، بعد الخروج من المعتقلات في نهاية الحرب وتبلورت اهداف الحزب المقترح في الدعوة الى استكمال سيادة البلاد واستقلالها وتحريرها من كل نفوذ اجنبي، وتحرير الأقطار العربية الاخرى من السيطرة الاستعمارية وتوحيدها في دولة عربية واحدة. واقنع الشباب القومي محمد مهدي كبة، ومن الزعماء القوميين الذين أسهموا في النشاط القومي منذ مطلع الثلاثينات، ليكون على راس الهيئة المؤسسة للحزب.

قدم محمد مهدي كبة وزملاؤه داود السعدي وخليل كنة واسماعيل الغانم وفاضل معله وعلي القزويني وعبد المحسن الدوري ورزوقي شماس وعبد الرزاق الظاهر، طلبا الى وزارة الداخلية في (12 آذار 1946) لتأسيس حزب الاستقلال وارفقوه بالنظام الأساسي للحزب، وكان من ضمن طالبي التأسيس محمد صديق شنشل وفائق السامرائي، فطالب وزير الداخلية سعد صالح باستبعادها من الهيئة المؤسسة لأن وجودهما قد يفسر بأنه استفزاز للجهات العليا، لمساهمتهما الفعالة في ثورة العراق عام 1941، فيؤدي ذلك إلى عرقلة الحياة الحزبية. والملاحظ على اعضاء الهيئة المؤسسة أن اغلبهم من المثقفين المحامين المعروفين بالنضال القومي، وقد وصفوا بأنهم من القومين الموالين لرشيد عالي الكيلاني، ولهم مواقف معروفة معادية للغرب.

اجازت وزارة الداخلية تأسيس (حزب الاستقلال) في (2 نيسان 1946) هدف الحزب في سياسته الخارجية الى العمل على تعزيز كيان العراق الدولي، وتحقيق سيادته الكاملة والسعي لتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية تبديلا يطمئن السيادة الوطنية.

أما في السياسة العربية فهدف الى مساندة الأقطار العربية التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية للحصول على الاستقلال وحق تقرير مصيرها، والعمل على تحقيق الوحدة العربية، وقد أولى الحزب القضية الفلسطينية إهتماما خاصا، وجعل من اول واجباته مكافحة الصهيونية ومقاومة إنشاء كيان صهيوني في فلسطين أو في قسم منها.

أما في السياسة الداخلية، فقد دعا الحزب الى إقامة حياة دستورية صحيحة بإصلاح قوانين الانتخاب والادارة، وتعزيز استقلال القضاء، ورفع مستوى الصحافة والعناية بالجيش وتثقيفه بالروح الوطنية، واصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي واحترام القوميات الأخرى.

وفي مجال السياسة الاقتصادية والمالية، دعا الحزب الى محاربة البطالة والفقر والتقشف الاقتصادي، بتوزيع الأراضي الزراعية توزيعاً عادلا، وحل مشكلة الأرض، واستثمار جميع الموارد الزراعية وزيادة الانتاج، وتصنيع البلاد بالتعاون مع الأقطار العربية الاخرى، ومساهمة الدولة في المشاريع الصناعية كافة بما لا يقل عن نصف رأس المال.

وعالج منهاج الحزب مختلف القضايا الاجتماعية والتربوية والصحية ودعا الى رفع مستوى، معيشة العمال، وتعيين حد أدنى للأجور والضمان الاجتماعي، وفي مجال التربية دعا الحزب الى اتباع سياسة قومية تربوية ترتكز على التقاليد العربية الثقافية، والحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد.

برز من قادة الحزب كل من محمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل، وارتبط نشاط الحزب بنشاط قادته الثلاثة، وأصدر الحزب عن تأسيسه جريدة لواء الاستقلال، وهي الجريدة

الناطقة بلسان الحزب، وواصلت الصدور بصورة متقطعة حتى الغاء الاحزاب السياسية في عام 1954، كما أصدر الحزب جرائد أخرى منها صدى لواء الاستقلال واليقظة. وقد أسهمت جرائد الحزب في متابعة تطور الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوضيح مواقف الحزب من تلك الأحداث. والحق يقال ان جرائد الحزب جميعها اتصفت بالجرأة والشجاعة في نقد الفئة الحاكمة وكشف عيوبها، وشحذ الرأي العام لمقاومة اجراءاتها وفضح خططها ونواياها ضد الحركة الوطنية .

سياسة الحزب القومية

أولى الحزب القضايا القومية جانبا كبيرا من اهتمامه. وكانت قضية فلسطين القضية الاساسية في سياسته واستراتيجيته، وكان الحزب يرى أن سياسة الدبلوماسيات وسياسة الاحتجاجات والاعتماد على نيل بريطانيا ومطالبتها بالرجوع الى الحق قد ظهر افلاسها، ولهذا دعا الحزب الى المقاومة الشعبية العربية ومساندة عرب فلسطين، وتنظيم حركة شاملة لأنقاذ اراضي فلسطين تتعاون فيها الحكومات العربية وابناء الشعب العربي، فتخصص الحكومات في ميزانياتها مبالغ كافية لأنقاذ الأراضي ويتبرع الشعب بالمال لذلك.

لعب الحزب دورا فعالا في اثناء الحرب الفلسطينية عام 1948 فعمد الى حشد الجماهير للضغط على الحكومة للمساهمة الفعالة في انقاذ فلسطين، وارسال الجيش العراقي للدفاع عنها، ومساعدة المجاهدين الفلسطينيين بالسلاح والعتاد، وطالب الحزب بإعادة الفتوة والتدريب العسكري بين طلاب المعاهد العالية والشباب القومي، وأدان مواقف الدول الكبرى والتواطؤ الأمريكي – البريطاني لخلق الكيان الصهيوني.

وساند الحزب الحركات الاستقلالية في الوطن العربي، في سوريا ولبنان واقطار المغرب العربي والاحواز. وانبرت جرائد الحزب تدافع عن حقوق العرب في تلك الأقطار، وتطالب بأجراء استفتاء

بأشراف هيئة دولية محايدة لتقرير مصيرها بنفسها. وأيد الحزب استقلال ليبيا (طرابلس وبرقة) ووحدتها ورفض اية سيطرة أجنبية على أي جزء من أجزاء الوطن العربي، سواء على شكل انتداب أم وصاية دولية أم معاهدة.

أدرك حزب الاستقلال ان تحقيق الأهداف القومية لا يتم عن طريق جامعة الدول العربية التي اضعفتها الخلافات بين الحكومات العربية والسيطرة الاجنبية فسعى الى تأسيس منظمة عربية عامة، تمثل الشعب العربي تضم جميع المنظمات السياسية ذات الاتجاه القومي التقدمي، وأيدت هذه الفكرة الأحزاب والمنظمات في الأقطار العربية الأخرى، وبخاصة في مصر وسوريا وفلسطين، لكن الحكومات العربية وقفت ضدها بشدة بها واعتبرت وجود منظمة شعبية اضعافا لجامعة الدول العربية، ففشلت المساعي العربية لتحقيقها.

نهاية الحزب:

بدأت قواعد الحزب الشابة بتوجيه النقد الى زعماء الحزب، بعد مشاركة رئيسه محمد مهدي كبة في وزارة محمد الصدر التي ألفت في شباط 1948 وبدا الشباب يتأثر بالأفكار العربية الاشتراكية التي تسربت الى العراق في ذلك الوقت وقد حاول الحزب في مؤتمره السنوي 1953 احداث بعض التطور في افكاره ونظريته، وذلك بالتركيز على النواحي الاجتماعية والمناداة بالاشتراكية، لكنه لم يوضح طبيعة المفاهيم الاشتراكية التي يسعى لتحقيقها، عدا الاشارة الى ان حزب الاستقلال تضامني لا يؤمن بالطبقية بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة ويعتبر الامة جماعة وافراد جبهة واحدة لتحقيق الأهداف الوطنية .

تعرض الحزب للتعطيل للمرة الاولى في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني 1952، ولكنه عاد الى مزاولة نشاطه في أيلول 1953، واستمر في النشاط السياسي حتى قيام نوري السعيد بحل الاحزاب

السياسية في عام 1954، ومع ذلك استمر قادته في النشاط السياسي حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية: حزب الأحرار

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية: The Liberal Party

- حزب الأحرار

يرجع حزب الأحرار في تكوينه ونشأته الى تكتل بعض النواب ورجال السياسة القدماء والعناصر الموصوفة بالاعتدال، التي كانت مع خطة الحكم آنذاك وسارت ضمن الاطار الدستوري للوضع القائم. وكان مقررا أن يكون نوري السعيد رئيسا للحزب، فضلا عن بعض العناصر الجديدة التي كان يراد لها التهيؤ لتولي الحكم بعدئذ. وعند تأليف وزارة توفيق السويدي، تقدمت مختلف الجماعات بطلب لتأسيس احزاب سياسية، ولما كان نوري السعيد في تركيا للمفاوضة من أجل عقد المعاهدة العراقية–التركية، وقع طلب التأسيس كامل الخضيري ومعه السيد النقيب ومحمد فخري الجميل ومحمد جواد الخطيب ونوري الأورفلي وعبد العزيز السنوي، واجتمعت الهيئة المؤسسة وانتخبت كامل الخضيري رئيسا للحزب وداخل الشعلان معتمدة عام ومحمد فخري الجميل سكرتيرا عاما للحزب.

وعندما عاد نوري السعيد الى العراق، كانت الظروف قد تغيرت في العراق، فبعد أن شجعت السلطة تأسيس الاحزاب بدأت تخشى وجودها، فأنصرف نوري السعيد عن فكرة الحزب، وبدأ بمعارضة وزارة توفيق السويدي واسقاطها. اما السويدي فقد إنضم ومعظم اعضاء وزارته المستقيلة الى حزب الأحرار، واصبح السويدي رئيسا للحزب، وسعد صالح نائبا للرئيس، وقد اضفى وجوده، مع بعض نواب المعارضة، على الحزب نوعا من المعارضة للسلطة القائمة.

يعتبر حزب الاحرار من الأحزاب الاصلاحية. وكان معظم أعضاءه من الملاكين والتجار والمتمولين، وبينهم عدد غير قليل من رؤساء العشائر والسراكيل مع عدد غير قليل من ذوي الثقافات العالية، وكان قادة الحزب البارزين يودون التعاون مع بريطانيا وإقامة علاقات متينة معها، ويعملون على تأييد العائلة المالكة الهاشمية. وأصدر الحزب جريدة (صوت الاحرار) لتكون لسانا له .

اوضح الحزب في منهاجه أن هدفه (النهوض بالشعب العراقي على إختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوف أبنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بالأساليب والطرق العصرية وتقدمها سياسية واقتصادية واجتماعية)، وفي السياسة الداخلية، دعا الحزب الى اصلاح الادارة العامة، بحيث تستهدف (خدمة الشعب وتوزيع العدل) وتحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة وتأمين سيطرته على اعمالها، والدعوة الى قيام المشاريع الانشائية والعمرانية ونشر الزراعة الحديثة وتشجيع تأسيس الشركات الاهلية وشبه الحكومية. وفي السياسة الخارجية دعا الحزب الى التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية ومساعدة الأقطار العربية غير المستقلة لنيل استقلالها وفي مقدمتها فلسطين، والعمل على تعديل المعاهدة العراقية–البريطانية بالشكل الذي يضمن مصالح البلاد وأمانيها.

نهاية الحزب:

عندما أعلنت الأحكام العراقية عام 1948 قامت الحكومة بحملة واسعة للتضييق على الحركات والأحزاب، وأصبح الانتساب اليها تضحية لا يستطيع الاقدام عليها كل فرد وقد خول مؤتمر الحزب اللجنة العليا صلاحية المؤتمر العام في تقرير مصير الحزب فأصدرت اللجنة العليا بياناً مسهبا أعلنت فيه تجميد نشاط الحزب السياسي.

يعتبر بيان الحزب، الذي أصدره بمناسبة تجميده وثيقة سياسية خطيرة كشفت الجوانب السلبية في الحياة السياسية، ومما جاء في البيان القول إن الفئة الحاكمة في العراق تنظر الى الأحزاب القائمة نظرة عداء منذ تأسيسها، ولقد استخدمت مختلف الوسائل للقضاء عليها فمن وعد ووعيد وارهاب وتضييق ومن اغراء للمنتسبين حيث تنعم عليهم بالوظائف والنيابات او انجاز المصالح وابلاغهم والاماني اذا ما تركوا احزابهم...). وأوضح البيان أن اللجنة العليا على قناعة تامة بأن الحكومة لا تريد أن يبقى من النظام الديمقراطي سوى ظواهره وإن وجود الحزب في مثل تلك الظروف ليس الا

شاهد زور على أن النظام القائم في العراق آنذاك نظام ديمقراطي، بينما هو في حقيقته (نظام استبداد وتحكم).

أبلغ الحزب وزارته الداخلية في (12 كانون الأول 1948) قرار اللجنة العليا المتضمن ايقاف نشاط الحزب مؤقتا الى حين حصول ظروف اخرى ملائمة للنشاط الحزبي السياسي. وقد اصبح هذا التجميد نهاية حزب الاحرار أذا أنه لم يعد الى ساحة العمل السياسي من بعد.

3 - **الحزب الوطني الديمقراطي**

ترجع جذور الحزب الى جماعة الاهالي التي ظهرت في الثلاثينات، وعادت الى النشاط خلال الحرب العالمية الثانية، واصدرت في (23 أيلول 1942) جريدة (صوت الأهالي) التي أوضحت أن هدفها (انقاذ الشعب من عبودية الفقر والدعوة الى اقامة حكومة من الشعب الى الشعب)، والعمل على تطبيق الديمقراطية (أمنية هذا الشعب وما يصبو اليه)

وبعد انتهاء الحرب والاعلان عن السماح بإجازة الاحزاب السياسية، قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وعبد الكريم الازري ويوسف الحاج الياس وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة طلبة الى وزارة الداخلية في (5 آذار 1946) لتأسيس حزب سياسي بأسم (الحزب الوطني الديمقراطي) وبرز من بين قادة الحزب كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل. وقد وصف كامل الجادرجي بأنه (الاقطاعي والمصلح الذي كان بارزا في حركة الأهالي بالثلاثينات، وكان يتمتع بالاحترام الفائق من جماعة المثقفين).

وكان محمد حديد من عائلة ثرية في الموصل، وحسين جميل محام مثابر، كما ضمت الهيئة المؤسسة للحزب، شخصيات إقطاعية وبرجوازية كبيرة من امثال عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي.

كانت غاية الحزب الاساسية (القيام بأصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي، وذلك بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية. ويتوسل الحزب الى تحقيق اهداف بالوسائل الديمقراطية).

أما في مجال السياسة الخارجية، فدعا الحزب الى (اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة ... وتبديل المعاهدة البريطانية العراقية وفق هذه الاسس). وفي السياسة العربية دعا الى تحقيق اتحاد البلاد العربية وتقوية جامعة الدول العربية... والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين أو انشاء دولة يهودية فيها، وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها).

وفي السياسة الداخلية دعا الى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، واصلاح الجهاز الحكومي والجيش اصلاحا عصريا، وضمان إستقلال القضاء، وزيادة الانتاج وحسن توزيعه، وتقليل الفروق الاقتصادية، وعالج منهاج الحزب النواحي الاجتماعية والثقافية المختلفة .

ارتكب الحزب، في بداية نشاطه خطأ كبيرة بمشاركته في وزارة نوري السعيد التاسعة (21 تشرين الثاني 1946). بيد أنه تعرض الى اضطهاد السلطة، وعطلت صحيفته عدة مرات، وقدم رئيسه كامل الجادرجي الى المحاكمة، فقد اقامت وزارة ارشد العمري الأولى الدعوة على كامل الجادرجي لنشره ثلاث مقالات اعتبرتها الحكومة مثيرة للرأي العام ومؤدية الى تحريض الاهلين على التمرد، والعصيان وتحسين الجرائم التي يرتكبها المتمردون والمتظاهرون وتشويقهم بعدم الانقياد للقوانين.

تجميد نشاط الحزب:

في مؤتمر الحزب الثالث المنعقد في (29 تشرين الثاني 1948)، الذي حضره عدد قليل من الأعضاء نتيجة لظروف الاحكام العرفية السائدة، طرح كامل الجادرجي اقتراح بتجميد نشاط الحزب، فأثار الاقتراح مناقشات حامية انتهت بالمواقفة عليه في جلسة يوم (30 تشرين الثاني).

أصدر الحزب بيانه بتجميد نشاطه في (1 كانون الاول 1948)، ونشر في جريدة صوت الأهالي الصادرة في (3 كانون الأول) وحذفت منها عبارة (لسان الحزب الوطني الديمقراطي). ومما جاء في بيان الحزب (ان استمرار الحزب على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوئه باستغلال الادارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبنا القائم في ظل الدستور وحرمانه من إمكانية العمل، كل هذا يعني إعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الديمقراطي، وهذا ما يخالف الواقع كل المخالفة، لذلك قرر الحزب ان يوقف اعماله حتى تتيح له الظروف امكانيات العمل مجددا).

والظاهر أن تجميد الحزب لم يكن بسبب سوء الأوضاع الداخلية وحدها وانما كان خلاف داخل الحزب نفسه، حيث انتقد كامل الجادرجي بعنف من قبل اعضاء الحزب في اجتماع مساء (13 آذار 1988) لعدم نزوله في المظاهرات الى الشارع وعدم دفاعه عن عزيز شريف واحتجاجه على اغلاق جريدته. وظهر هذا الخلاف بوضوح بين قادته، خلال فترة التجميد عندما اشترك حسين جميل في وزارة علي جودت الأيوبي (1 كانون الثاني 1949) وزير العدل دون موافقة كامل الجادرجي ومحمد حديد.

بيان الحياد:

استأنف الحزب نشاطه في (29 تشرين الثاني 1950) وتعاون مع بعض الساسة المستقلين ونواب المعارضة واصدر بيان الحياد الذي جاء فيه (رغبة منا في تحقيق ذلك (الحياد) نعلن أن الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين، سواء أكان في الحرب الباردة القائمة بينها أو الاصطدام المسلح الذي يحتمل أن يقوم، مما يعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصة الى اخطار جسيمة تجلب الينا الكوارث والدمار وتلقي بأبنائنا الى التهلكة أو تودي بكياننا في سبيل مطامح استعمارية لا شأن لنا بها).

استمر الحزب في تعاونه مع موقعي بيان الحياد الذين انشأوا حزب الجبهة الشعبية المتحدة، واصدر الحزبان بيانا مشتركا في (1 تموز 1951) تضمن المطاليب الاتية:

1. أن لا يصبح العراق قاعدة عسكرية ضد البلدان المجاورة.
2. الابتعاد عن التكتلات الدولية .
3. الشعب مصدر السيادة.
4. توفير الغذاء والكساء بأسعار معتدلة

نهاية الحزب:

اعتقل عدد من قادة الحزب خلال احداث انتفاضة تشرين الثاني 1952 أمثال كامل الجادرجي وحسين جميل وقاسم حسن وعبد الحميد الوندواوي واغلق الحزب مع بقية الاحزاب السياسية وعطلت جريدته وزارة نور الدين محمود، وعاد للعمل لفترة قصيرة عام 1953 والغيت الأحزاب السياسية العلنية جميعها من قبل وزارة نوري السعيد في أيلول 1954، وساهم الحزب بعدها في حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

4. **حزب الاتحاد الوطني**

يعتبر عبد الفتاح ابراهيم، العضو النشيط والمؤسس الحقيقي لهذا الحزب، وكان قد ساهم في جماعة الأهالي. خلال الثلاثينيات، واستمر في العمل مع الجماعة حتى انسحابها منها في عام 1943 وانضامه الى جمعية الرابطة الثقافية التي كان هدفها بث الثقافة والروح الديمقراطية وتشجيع النشاط العلمي والاجتماعي، واصدرت الجمعية مجلة الرابطة فأستفاد عبد الفتاح ابراهيم من المجلة في ايضاح الخطوط العريضة لما يؤمن به، اصبحت فيما بعد اساساً لفلسفة حزب الاتحاد الوطني. فدعا الى الديمقراطية وتعزيز السيادة الوطنية، ومساندة القضايا العربية القومية في سوريا ولبنان و فلسطين، واوضح ان سيطرة الصهيونية على فلسطين يعرض الوطن العربي خاصة والشرق الأوسط عامة لنفوذ رأسمالية الاحتكار واخطارها.

وعند الاعلان عن السماح بأجازة الاحزاب السياسية تقدم عبد الفتاح ابراهيم ومعه كل من: محمد مهدي الجواهري، وجميل كبة وموسى الشيخ راضي وادور قليان وموسى صبار وعطا البكري بطلب الى وزارة الداخلية في (12 آذار 1946) للسماح لهم بتأسيس حزب سياسي بأسم (حزب الاتحاد الوطني) فأجيز في 2 نيسان، وأتخذ من جريدة الرأي العام لسانا له، ثم اصدر بعد ذلك جريدة السياسة ثم صوت السياسة .

أعلن الحزب في منهاجه انه يعمل بالوسائل الدستورية على تحقيق الأهداف الاتية:

1. تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على اساس المساواة والمصالح المتبادلة مع جميع الدول، وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الاخرى، وتأييد الاقطار غير

المستقلة في نضالها من اجل حريتها وسيادتها، ومكافحة الصهيونية بأعتبارها خطر يهدد الوطن العربي والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها.

2. توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة، وتحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها، وتعزيز استقلال القضاء، والاخذ بمبدأ الانتخاب الحر المباشر .

3. ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها، وتصنيع الزراعة وتنشيط التجارة، وتنظيم الري، وتوسيع طرق المواصلات وتحسينها والعناية بشؤون الفلاح وتحريره من البؤس والجهل، ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي، والعمل على تعميم الملكية الصغيرة للارض، وتوطن القبائل الرحل.

جعل التعليم الابتدائي الزامية ومجانية وتوسيع التعليم الثانوي والعالي، احياء التراث الفكري القومي، والقضاء على الامية والعناية بالشباب، والعناية الصحة العامة بنشر المؤسسات الصحية والوقائية.

الغاء اجازة الحزب:

عندما شكل صالح جبر وزارته في (31 آذار 1947) كتب عبد الفتاح ابراهيم مقالا بعنوان: (دولاب الوضع الشاذ يأتي بوزارة جديدة) اعتبر فيه تشكيل الوزارة فصلاً جديداً من فصول الخطة المدبرة التي ترمي الى تحقيق المشاريع الاستعمارية. وتناولت صحافة الحزب منهاج الوزارة بالنقد والتجريح واتهمت الوزارة بأنها تسعى الى سلب بعض الحريات التي يتمتع بها الناس تحت شعار مكافحة المبادئ الهدامة والدعايات الضارة.

أبلغت وزارة الداخلية عبد الفتاح ابراهيم وزملائه من اعضاء حزب الاتحاد الوطني في (29 ايلول 1947) بأنها قررت ابطال رخصة الحزب لخروجه عن اهدافه التي أجيز من اجلها وتشكيله

نظام الخلايا الخطر، وحثه على الثورة وخلق الاضطرابات واعتماده في أيراداته على مصادر مجهولة. ولم يمارس الحزب بعد ذلك العمل العلني او السري وتفرق اعضاؤه، وانضموا الى احزاب وحركات مختلفة.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: حزب الشعب

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية: People's party

حزب الشعب

يرتبط حزب الشعب برئيسه عزيز شريف الذي كان عضوا في جماعة الأهالي ورئيسا لتحرير جريدة الأهالي وقت قصيرة، لكنه استقال في عام 1943 من جماعة الاهالي وتكتل مع جماعة من الوطنيين الديمقراطيين وأسسوا (دار البعث العراقية) التي اصدرت سلسلة من الكتب والكراريس باسم (رسائل البعث) تهدف الى التحرر القومي والحياة الديمقراطية. واصدر عزيز شريف صحيفة سياسية اسبوعية بأسم (الوطن) في (10 تموز 1945)، عالجت احوال العراق، وفي مقدمتها مشكلة الحريات الديمقراطية وتأليف الاحزاب السياسية، والغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية .

قدم عزيز شريف ومعه كل من: عبد الرحيم شريف وتوفيق منير وعبد الأمير ابو تراب وحميد هندي وابراهيم الدركزلي ونعيم شهرباني وجرجيس فتح الله وسالم عيسى ووديع طليا، طلبا الى وزارة الداخلية في (2 كانون الثاني 1946) لتأسيس حزب بأسم (حزب الشعب) فوافقت على اجازته في 2 نيسان، واصبحت جريدة الوطن لسانا له .

دعا الحزب في منهاجه الى:

1. تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق، والغاء جميع القوانين الاستثنائية المناقضة للحريات الديمقراطية، واستقلال القضاء وحرية انتخاب مجلس النواب والمجالس البلدية والادارية .

2. تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته والتعاون مع سائر الأقطار العربية لضمان استقلال كل منها، واعادة النظر في العلائق العراقية – البريطانية وانماء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول.

3. حل مشكلة الارض بتوزيع الأراضي الاميرية الصرف على الفلاحين وتأسيس المصارف الحكومية لإقراض الفلاحين، وتأسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين، والغاء العادات والقواعد الزراعية القديمة المجحفة بحقوق الفلاحين.

4. تحقيق حقوق العمال التي يضمنها قانون العمل النافذ، وتحديد ساعات العمل اليومي والحد الأدنى للأجور، وتوفير الشروط الصحية الملائمة .

والملاحظ أن جريدة الوطن اولت القضايا القومية العربية اهتماما كبيرة وكانت تدعو ان تكون الحركة القومية العربية حركة تحررية انشائية قائمة على الوعي القومي لحاجات المجتمع العربي وتحقيق هذه الحاجات، وطالبت الجريدة بجلاء الاجنبي عن الأرض العربية وتحقيق استقلال الأرض العربية المستعمرة، ودافعت عن القضية الفلسطينية وفضحت المؤامرات الاستعمارية للإجهاز عليها.

الغاء إجازة الحزب:

انتقد عزيز شريف وزارة صالح جبر بشدة موضحا ان اشخاصها هم نف الأشخاص الذين تناوبوا على الحكم كثيرا أو قليلا، ومثلوا على مسرح السياسة الأدوار التي رسمها لهم النفوذ البريطاني، ووصفت جريدة الوطن منهاج الوزارة بأنه جاء بتوجيه من النفوذ الاجنبي ولصالحه وان الحكومة العراقية اصبحت اكثر استجابة لمطاليب الاستعمار البريطاني، وأكثر مسايرة لسياسته.

ومن هنا، قامت وزارة صالح جبر بتعطيل جريدة الوطن. وقد حاول الحزب اصدار جريدة يومية سياسية بدلا عنها بأسم (شعبنا) لكن وزارة الداخلية رفضت اجازتها. وفي (29 ايلول 1947)

ابلغت وزارة الداخلية الحزب بسحب اجازته متذرعة بقيام الحزب بتشكيل خلايا سرية وبالحصول على أموال من جهات مجهولة.

استمر حزب الشعب، بعد سحب اجازته في العمل السياسي بصورة شبه سرية وقد جرت بعد وثبة كانون الثاني 1948، محاولة الأعادة تأسيس الحزب، فقد عادت جريدة الوطن للصدور في (26 شباط 1948). وقدم طلب لأعادة اجازة الحزب في (31 آذار) واخذت الجريدة تنشر المقالات والبرقيات الداعية الى الموافقة على إجازة الحزب، ولكن وزارة الداخلية رفضت الطلب.

تقويم الأحزاب السياسية العلنية:

أجيزت في (2 نيسان 1946) خمسة أحزاب سياسية، هي (الاستقلال والاحرار والوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني والشعب) وقد عبرت تلك الاحزاب في اهدافها عن متطلبات المرحلة التي ظهرت فيها، التي تتطلب تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية من ناحية، والعمل على اصلاح الاوضاع الداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية من ناحية أخرى، واعتمدت هذه الأحزاب على البرامج والافكار اكثر من اعتمادها على الأشخاص، وكانت هذه الاحزاب متقاربة في اهدافها العامة وان اختلفت في التفصيلات اختلافا ضئيلا.

كان ظهور الاحزاب تجربة في الحياة السياسية الديمقراطية المنظمة، وقد أثرت تأثير كبير على الرأي العام المثقف وسكان المدن على نحو خاص. اما الفلاحون سكان الأرياف فكانوا بعيدين عن المشاركة في النشاطات السياسية بحكم السيطرة الاقطاعية القوية على الريف وتفشي الأمية، من ناحية وعدم قيام الاحزاب السياسية العلنية ، الا ما ندر، بأقتحام الريف وايجاد قواعد بين الفلاحين لعدم توفر الكادر الحزبي المدرب لمثل هذه الاعمال ولوجود عناصر إقطاعية وبورجوازية كبيرة في قيادة تلك الأحزاب، ترى في مثل هذا العمل خطر عليها من ناحية اخرى.

أسهمت هذه الاحزاب في تدعيم قضايا النضال القومي، والدعوة الى تحرير الأقطار العربية وتقاربها. وقد نجحت هذه الأحزاب في تقريب وجهات نظرها تجاه القضية الفلسطينية وشكلت (لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين) وقد ساهمت هذه اللجنة في التعريف بالقضية الفلسطينية، ومساندة عرب فلسطين في نضالهم ضد الصهيونية والانتداب البريطاني.

ووقفت الاحزاب السياسية ضد السياسة الحكومية الموالية للغرب، وبخاصة لبريطانيا وفضحت توجيهات الحكومة لربط العراق بعجلة الاستعمار عن طريق المعاهدات الثنائية والاحلاف الاستعمارية، فكان موقفها معروفة ضد معاهدة بورتسموث عام 1948، وحلف الشرق الأوسط والمعاهدة التركية – الباكستانية عام 1954، وحلف بغداد 1955، ومشروع (آيزنهاور عام 1957).

وسعت الأحزاب السياسية الى اصلاح الاوضاع السياسية الداخلية، والضغط على الحكومات المتعاقبة لأحترام الحريات الدستورية، والاخذ بنظام الانتخاب المباشر. وقدمت مذكرات مسهبة الى الوصي عبد الاله في (28 تشرين الاول 1952) طالبت فيها بتعديل القانون الاساسي (الدستور) على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما، ويلغي الحق الذي اعطى للملك بإقالة الوزارة، وضمان استقلال القضاء، واطلاق الحريات السياسية، والعفو عن المحكومين السياسيين واصلاح الحياة الاقتصادية اصلاح جذرية، بتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة. وكانت المذكرات عاملا اساسيا من عوامل انتفاضة تشرين الثاني 1952.

ومما يؤخذ عن تلك الاحزاب ابتعادها عن العمل الجماهيري الواسع واستخدامها اسلوب المذكرات والاحتجاجات، وكان قادتها غالبا مايعزفون عن النزول الى الشارع لمشاركة الجماهير الشعبية نضالها، الأمر الذي هيأ لتلك الجماهير احزابا ثورية سرية استقطبتها.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: مجلس انشاء مجلس الاعمار

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية Council for the establishment of the reconstruction council

مجلس انشاء مجلس الاعمار

لم يعرف العراق النجاح في مجال الاعمار والبناء بالشكل الصحيح منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ألا في مدة مجلس الأعمار وهي المدة الممتدة ما بين الأعوام ١٩٥٠–١٩٥٨ اذ كان العراق قبل تلك المدة يعتمد على البرامج الحكومية ومناهج الوزارات في اتباع السياسات الاقتصادية (الصناعية – العمرانية) ونتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي كان يعيشها العراق بسبب التبدل الدائم للوزارات وعدم قدرة الوزير المختص بالعمل على دراسة وتنفيذ المشاريع، اذ سرعان ما كانت تسقط الوزارة وتشكل اخرى اضافة الى ذلك انه اغلب الوزراء في العهد الملكي كانوا من غير الاختصاص فضلا عن قلة الموارد التي تحصل عليها خزينة الدولة من واردات النفط المصدر بسبب احتكار الشركات الأجنبية للنفط وعدم وجود موارد اخرى في تلك المدة لذلك فأن مجموع النفقات الاجمالية المصروفة في مجال الاعمار والبناء منذ عام ١٩٣٢ ولغاية عام ١٩٥٠ بلغ 16 مليون دينار عراقي وهذا يوضح مدى ضعف التنمية في العراق خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وتداعياتها في السنوات التالية جرت محاولات حكومية حثيثة لإصلاح الأوضاع من خلال اتباع سياسة عمرانية واقتصادية جديدة اعتمدت المركزية في التخطيط والتنفيذ. خاصة مع تحسن ايرادات العراق النفطية عام ١٩٥٢ اذ زادت واردات العراق من تصدير النفط من 13 ملايين دينار عراقي عام 1949 إلى 50 مليون دينار عراقي عام 1953 وجاءت تلك الزيادة بعد عقد حكومة نوري السعيد الحادي عشر اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات

الأجنبية العاملة في نفط العراق عام 1951 وبذلك اصبح بالإمكان البدء بمشاريع الأعمار والبناء وتفعيل عمل مجلس الأعمار الذي تاسس بموجب القرار رقم 7 لعام 1950 الصادر في ٢٥ نيسان من ذلك العام وتعديلاته في السنوات اللاحقة.

ونتيجة لذلك اسست الحكومة العراقية مجلس الأعمار بناء على اقتراح البنك الدولي للأعمار والتطوير وكان يتألف من ثمانية أعضاء أحدهم رئيس الوزراء والآخر بيت المالية والستة الباقين أعضاء متفرغين يعينون لمدة خمس سنوات من قبل مجلس الوزراء على أن يكون احدهم نائبا للرئيس والاخر سكرتيرا عاما للمجلس وقد نص القانون ايضا على أن يكون ثلاثة من الاعضاء المتفرغين من المتخصصين شؤون الاقتصادية والمالية.

وقد تم وضع قانون خاص في مجلس الأعمار وكان من ضمن نصوصه أن يتمتع المجلس باستقلال تام من النواحي المالية والادارية وله صلاحيات واسعة للقيام بأعماله وكانت علاقته بالسلطة التنفيذية تتحدد عن طريق رئيس الوزراء ووزير المالية باعتبارهما عضوين في المجلس، ولم يكن لمجلس الوزراء ألا سلطة محدودة جدا تجعله عاجزا عن ممارسة أي دور فعال و مباشر للتأثير على سياسة مجلس الأعمار اذ تقرر في عام 1953 وضع قانون جديد لمجلس الاعمار يحل محل القانون رقم ٢٣ العام ١٩٥٠ وكان ذلك في عهد وزارة جميل المدفعي.

استجابت لذلك تشكلت لجنة وزارية في السادس عشر من شباط عدم ١٩٥٣ ضمت كل من وزير الدفاع والمالية والمواصلات والاشغال والاقتصاد من اجل اعادة النظر في القانون الأول لمجلس الأعمار، وبعد اجتماعات عديدة لمحت اللجنة لصياغة قانون جديد لمجلس الأعمار ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ من نيسان من ذلك العام ثم اقره البرلمان فاصبح القانون رقم ٢٧ لعام١٩٥٠ والذي أنشأت بموجبه وزارة الاعمار والتي أصبحت العضو التاسع في المجلس وممثلة في مجلس الوزراء واصبحت هذه الوزارة البديل الفعلي لسكرتارية المجلس.

تألف المجلس من عدة أقسام إدارية وأربع هيئات فنية ضمت المهندسين الاستشاريين والفنيين المتخصصين واختصت بتنفيذ المهام التي انشا من اجلها مجلس الأعمار.

هذه الهيئات هي: الهيأة الفنية الأولى وتختص بشؤون الري والبزل وخزن المياه وتختص الهيأة الفنية الثانية بأنشاء وتوسيع طرق المواصلات والجسور وأبنية المؤسسات العامة ودور السكن لذوي الدخل المحدود والهيأة الفنية الثالثة تختص بانشاء المشاريع الكهربائية والصناعية والتعدين والهيأة الفنية الرابعة تختص بأنشاء المشاريع الزراعية والغابات.

اما وظائف مجلس الأعمار فقد عهد للمجلس عند تأسيسه، مهمة وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية ومالية عامة هدفها تنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة سكانه كذلك عهد اليه القيام بمنح الموارد العراق الاقتصادية من النواحي المالية والفنية والبشرية كي يستند اليها في وضع وتنفيذ تلك الخطط والبرامج.

وعلى الرغم من أن القانون أعطى المجلس صلاحيات واسعة أذ عده مسؤولا عن السياسة الاقتصادية للدولة بشكل عام ألا أن أهم فروع هذه السياسة المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية وموازنة النقد الاجنبي كانت خارج أختصاصه فضلا عن عدم تحكمه باستثمارات القطاع الخاص وأن كل ما يعمله المجلس هو أن يقوم تنفيذ مشاريعه ويباشر مهامه عن طريق استخدام العوائد المخصصة له والتي تتألف من عوائد الحكومة من النفط ومن حصيلة القروض الداخلية والخارجية فضلا عن مبالغ أخرى يخصصها له مجلس النواب، وعلى الرغم من تقليص الصلاحيات الممنوحة للمجلس التي تقلصت عند تأسيس وزارة الاعمار الا انه بقي محتفظا بحقه في الاعتراض على البرامج أو الخطط الاقتصادية أو الكيفية التي بموجبها توزع تخصصات الاستثمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني.

بدأ التغير المفاجئ في سياسة الدولة الإنمائية في أعقاب زيادة عائداتها من تصدير النفط في عام ١٩٥٠ ولذا تم توجيه جزء كبير من تلك العائدات نحو الاستثمار في المشاريع الإنمائية وبعد أن تقرر انشاء مجلس الأعمار وانطبق به مهمة الاشراف على الانفاق الاستثماري الحكومي وانشاء خطة اقتصادية ومالية عامة لأنماء موارد العراق ولرفع مستوى المعيشة لسكانه ومن أجل تحقيق هذه الأغراض وضعت الدولة تحت تصرف المجلس جميع عائدتها من النفط، وهكذا يمكن القول أن عام 1950 يمثل نقطة تحول في السياسة الإنمائية للبلاد نحو الانماء والتقدم ومما تجدر الاشارة الية أن العراق كان من ضمن الدول التي شملت بمشروع اعمار دول البحر المتوسط الذي اطلق عام 1957 من قبل منظمة الغذاء والزراعة التابعة الى هياة الامم المتحدة اذ اضطلعت لجنة من خبراء هذه المنتظمة بأعداد كتاب (سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق) كأحد الدول الداخلة في المشروع المذكور وكان توماس بالوك وهو استاذ الاقتصاد بكلية باليول في جامعة أكسفورد المسؤول عن أعداد ذلك التقرير في العراق وكان محمد سلمان حسن مساعدا له وكاد أن يقوم شخصان بزيارة العراق للتعرف على أوضاعه قبل كتابة ذلك التقرير لكن الحكومة العراقية رفضت دخولهما الى العراق.

على الرغم من ذلك استطاع محمد سلمان حسن وتوماس بالوك من انجاز مهمتهما بنجاح واعداد تقرير تضمن (٣٠٣) فقرة وعشرة فصول وثلاثين جدولا أحصائيا احتوى على معلومات اقتصادية واحصائية عدت كأساس لرسم سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى انماء مرافق البلد الاقتصادية ورفع مستواه المعاشي والاقتصادي والاجتماعي، ودعا الكتاب إلى الإصلاح الزراعي والتقدم الصناعي والحماية في السياسة التجارية ودرس قبل كل شيء مضمون الاقتصاد الخاضع للنفط ويرسم الطريق نحو اقتصاد متوازن يطور كل مرافق الثروة الوطنية ويكون اقتصاد مستقل غير خاضع للنفط بل يكون متعدد الجوانب.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: اتفاقية النفط عام 1952

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية The oil agreement of 1952

المحاضرة 5

اتفاقية النفط عام 1952

غادر الوصي عبد الاله إلى لندن في (٧ آب ١٩٥٠) لزيارة شقيقته المريضة عالية، وتبعه بعد ذلك نوري السعيد، والظاهر انهما أجريا مفاوضات مع الشركات البريطانية لتعديل اتفاقيات النفط، فاستقر الرأي على اقالة وزارة توفيق السويدي وتكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة لتأخذ على عاتقها المناهضة لتعديل اتفاقيات النفط ، خاصة وإن مصلحة نوري السعيد وبريطانيا تعتبر شيئا واحدا. وأبرق الوصي إلى نائبه الأمير زيد بقبول استقالة وزارة توفيق السويدي في حالة تقديمها وأخباره بذلك ، فأخبر زيد توفيق السويدي بمضمون البرقية وقدم استقالته في (13 أيلول ١٩٥٠) فقبلت وعهد إلى نوري السعيد، الذي عاد من لندن حسب الاتفاق بتأليف الوزارة الجديدة.

ضمت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة وزراء، بالاضافة إليه، حيث أصبح وزيرا للداخلية بالوكالة كان العمل الرئيس لوزارة نوري السعيد السعي إلى تعديل امتيازات النفط ، وكانت هذه الامتيازات (الأولى ١٩٢٠، والثانية ١٩٢١، والثالث ١٩٢٨) الأسس التي استثمر بموجبها النفط العراقي منذ بداية الانتاج في الثلاثينات. وكانت مدة الامتيازات عموما (75) سنة. وقد عقدت في ظروف سياسية شاذة وعصيبة لم يستطع العراق خلالها أن يؤمن على مصالحه ويضمن حقوقه على الوجه الأكمل فأملت شركات النفط شروطها وصاغت احكامها بحيث تخدم مصالحها.

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من مظاهر هذا التغير نهوض الشعوب الآسيوية – الافريقية في مكافحة الاستعمار بمختلف أشكاله، وبروز الحركة الوطنية في

العراق كحركة قوية مؤثرة أخذت توجيه الرأي العام باتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية، بشكل تزاد فيه حصة الحكومة العراقية ويتسع مقدار الانتاج من النفط، وكانت حركة انماء صناعة النفط في العراق تجري ببطء إذا ما قورت بنظيراتها في القطار الخليج العربي الأخرى. وقد كتب محمد حديد مقالا في جريدة صدى الأهالي طالب فيه بتعديل نصوص الاتفاقيات، وزيادة الحد الأدنى لتصدير النفط في كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لقابلية انتاج كل منطقة، حيث لايقل مجموع ما يصدر في الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طن سنوية. ودعا إلى حصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات، لتتصرف بها الحكومة، أو تمنح فيها امتيازات أخرى، وتحسين أحوال العمال، وتهيئة وسائل الراحة لهم.

أن إزدياد للمطالبة بتعديل امتيازات النفط من جهة، وموقف الشركات من تحديد سعر الذهب العين في الامتيازات بالسعر الرسمي من جهة أخرى دفع الحكومة العراقية إلى فتح باب المفاوضات في حزيران ١٩٥٠ فقام بالمفاوضة نوري السعيد ، وتركزت حول تحديد سعر الذهب بالسعر الحر، وكان هذا السعر قد بلغ ثلاثة أضعاف السعر الرسمي الذي عين بموجب سعر بنك انكلترا، وزيادة حصة الحكومة البالغة أربعة شلنات ذهب للطن الواحد، وزيادة الحد الأدنى لكميات النفط المصدرة وزيادة مناسبة، والسعي إلى جعل حصة الحكومة الصينية لشركتي نفط الموصل والبصرة متناسب مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول الشركات الثلاث في العراق على أساس المثالثة. وكانت نتيجة هذه المفاوضة موافقة الشركات على دفع منة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من أربعة شلات ذهب اعتبارا من بداية (كانون الثاني ١٩٥٠)، وزيادة الانتاج من حقول كركوك ، أما بالنسبة لحساب سعر الذهب فقد قررت الحكومة العراقية حسم هذه القضية عن طريق المحاكم ، وأقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقه.

سوندت المطالبة بتأميم النفط بتاييد واسع من قبل الجماهير العراقية التي كانت ترى ان وجود البترول كان دوما القوة الدافعة للاستعمار في الشرق الأوسط ، والعامل الأساسي في تركيز النفوذ البريطاني في العراق وأخذت صحف الأحزاب تنشر يوميا عشرات البرقيات والرسائل التي تساند حركة التأميم ، بينما وقفت السلطة بوجه هذه الدعوة فاعتقلت عددا كبيرا من الوطنيين من مختلف الجهات بحجة أن شعار التأميم شعار شيوعي الهدف منه الاطاحة بالنظام القائم.

اثارت حملة للمطالبة بتأميم النفط في العراق الأوساط الاستعمارية البريطانية والاميركية ، فنشرت الصحف العراقية في اول نيسان ١٩٥١ برقية صادرة من لندن جاء فيها أن بريطانيا وأمريكا قد اتفقتا على توجيه انذار غير رسمي إلى الحكومة العراقية تحذرها فيه من اتخاذ أية خطوة لتأميم البترول في العراق وفي (3 نيسان) قابل مدير شركة النفط في العراق نوري السعيد في داره، وابلغه أن الشركة توافق على أن يكون معدل مورد العراق عن الطن الواحد من النقط لا يقل عن معدل الدول المجاورة كايران والمملكة العربية السعودية، وابدى استعداده لتثبيت ذلك خطيا.

لم تكتف بريطانيا وأمريكا بتهديد العراق فقط وإنما عملت على تكوين حلف دفاعي للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط ، ففي (١٣ تشرين الاول ١٩٥١) سلمت كل من انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا حكومات كل من مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن والسعودية مذكرة تقترح فيها على هذه الدول الاشتراك في حلف للدفاع عن الشرق الاوسط، وقد قوبلت هذه الدعوة بمعارضة الأحزاب السياسية الوطنية ، التي دعت إلى الوقوف على الحياد في الصراع القائم بين الشرق والغرب. كما أشارت الدعوة لتكوين حلف دفاعي في الشرق الاوسط، اعتبر الاتحاد السوفيتي الذي هذا العمل عملا عدوانيا موجها ضده فقدم مذكرة في (٢١ تشرين الثاني ١٩٥١) إلى العراق والحكومات العربية الأخرى أوضح فيها أن الدول الأربع تستهدف خلق قيادة مشتركة في الاراضي التابعة للدول المشار اليها، لخدمة الاستعدادات الحربية ، ولفت نظر الحكومة العراقية إلى أن اشتراكها في القيادة

المذكورة سيسيء إلى العلاقات القائمة بين العراق والاتحاد السوفيتي ولقضية السلام والأمن في منطقة الشرقين الاوسط والادنى، وقد أدى الضغط الشعبي إلى رفض الحكومة العراقية للدفاع المشترك بصورة رسمه في تشرين الثاني ١٩٥١ .

بعد تصاعد حملة المطالبة بالتأميم ، رد نوري السعيد في شهر (ايار 1951) على الطالبين بالتأميم بأن أعلن في مجاس النواب "بأن النفط ملك الدولة وهو مؤمم من أصله والشركات مستأجرة، فاذا خالفت شروط الاستئجار فيمكن استبدال المستأجر بغيره"، فاسرعت الشركات للبدء في المفاوضات التي انتهت في 13 اب 1951 فاعلنت الحكومة التوصل الى اتفاقية جديدة، ود طالب الجبهة الشعبية بنشر نصوص لاطلاع الشعب العراقي عليها ومناقشتها، وقالت ان عدم نشر الاتفاق يحمل على الظن أن الاتفاقية تتضمن من تساهلا تجاه الشركات أو اجحاف بالغة بحقوق الشعب.

وتضمنت الاتفاقية الجديدة الأسس التالية :

أولا – تكون حصة العراق 50% من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الأجنبية على أن تستوفي وفق ما يلي :-

أ– يأخذ العراق عينا في الميناء البحري 20% من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل . و 33% 3/1 من النفط الخام من انتاج شركة نفط البصرة على أن يكون حرا بالتصرف بـ 12.5% من هذه الكميات حسب مشيئته ويبيع الباقي إلى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحري الذي يصب فيه النفط، دون أن يتحمل كلفة النقل أو أية كلفة أخرى مهما كان نوعها .

ب– أما ما يتبقى من حصة العراق من ارباح الشركات المذكورة أعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الأرباح .

ج- لغرض تعيين مقدار الأرباح اتفق الطرفان، بعد أخذ الأسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار على تثبيت أسعار النفط الخام العراقي وكلف استخراجه ونقله داخل العراق على أن تكون هذه الأسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الاسعار العالمية السائدة.

ثانيا – يكون الحد الأدنى لانتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويا وذلك في سنة 1954 وما بعدها . و(٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوية وذلك في أواخر سنة 1955 وما بعدها.

ثالثا- يكون الحد الأدنى لايرادات العراق من النط (٢٠) مليون دينار في سنة 1953 و 1954 ، و(٢٠) مليون دينار في سنة ١٩٥٠ وما بعدها .

رابعا- وبالنظر للاسعار والكلف السائدة في الوقت الحاضر يكون معدل إيرادات العراق عن الطن الواحد من النفط (هو ٢٠) شلنا في سنة ١٩٠١ ، ثم يرتفع إلى (هر٢٩) شلنا في سنة 1953 وما بعدها .

خامساً: ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الأسس كما يأتي :.

سنة 1951 حوالي 15 مليون دينار

سنة ١٩٥٢ حوالي ٢٣ مليون دينار

سنة 1953 حوالي 45 مليون دينار

سنة 1954 حوالي 5 مليون دينار

نهاية سنة 1955 حوالي 59 مليون دينار

سادسا – تجهز الشركة مصفى الحكومة بكل ما يحتاجه من النفط لغرض الاستهلاك المحلي بسعر (5.5) شلنا للطن الواحد، وذلك مصفى بيجي.

سابعا– في حالة أجراء ترتيبات في المستقبل ، بين الحكومات المجاورة وشركات النفط بحيث تؤدي إلى حصول أي من تلك الحكومات على عوائد تزيد عما يحصل عليه العراق بمعدل الطن الواحد فأن للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة.

ثامنا – إذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على إيقاف استخراج النفط فإن الشركات تضمن للحكومة بدون قيد أو شرط حداً أدنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا وذلك لمدة سنتين .

تاسعا – تدفع شركات النفط مبلغ قدره خمسة ملايين دينار لتسوية الدفعات المختلف عليها وذلك عند إبرام هذه الاتفاقية .

عاشرا – يعين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط .

الحادي عشر – ترسل شركات النط على نفقتها الخاصة ٥٠ طالباً عراقيا سنويا إلى الجامعات البريطانية لدراسة مختلف العلوم الخاصة بالصناعات النفطية .

الثاني عشر – تقوم شركات النفط بأنشاء مدرسة في كركوك على نقتها الخاصة لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية تتسع لـ(٢٤٠) طالبا بحيث يتخرج منها سنويا (60) طالبا .

الثالث عشر – لا يعين بعد الآن في شركات النفط أي موظف اجنبي، فنيا أم اداريا إلا بعد اخبار وزارة الاقتصاد وتأييد الوزارة المذكورة عدم وجود من مثل هذه الوظيفة من العراقيين .

الرابع عشر – توضح هذه الأسس شكل اتفاقية تعرض على مجلس الامة للنظر فيها.

تعتبر هذه الاتفاقية في حالة إبرامها من مجلس الامة نافذة اعتبارا من 1951/1/1.

وأعلن نوري السعيد، رئيس الوزراء، في (3 شباط 1951) التوقيع الرسمي لأتفاقية النفط في بغداد، وقارن بين وضع العراق والوضع السائد في ايران – حيث تعرضت ايران إلى محاربة الشركات الرأسمالية ومن ورائها أمريكا وبريطانيا – وأدعي أن الاتفاقية ستضمن مصالح العراق وترفع مستوى معيشته. وأعلنت الحكومة بأنها ستقدم الاتفاقية إلى مجلس الامة للمصادقة عليها.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية: قانون الانتخابات الجديد عام 1951

اسم المحاضرة السادسة باللغة الإنكليزية: The new election law of 1951

محاضرة 6

قانون الانتخابات الجديد عام 1951:

بدأت الدعوة الى اصلاح الاوضاع الداخلية، وتغيير نظام الانتخاب في بداية عام (١٩٥١)، ففي البرلمان تقدم عدد من النواب في (26 شباط ١٩٥١) بطلب إلى الحكومة لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشرا وذكروا أن الأخذ بطريقة الانتخاب المباشر أكثر إنطباقا على أحكام الدستور الذي منح هذا الحق للمواطن يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافا الطريقة الانتخاب على درجتين، كما إنها تبسط العملية الانتخابية وتقصر مدتها، وتضمن تنفيذ إرادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذه حرفيا وتوثق علاقة النائب بناخبيه، وتجعله يهتم بكل ما يجري في منطقته الانتخابية، وتزيد في صعوبات التدخل الحكومي، وتقرب معنى الانتخابات وفكرتها إلى أذهان جمهور الناخب بين العراقيين، وتؤدي إلى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية. وعندما نوقش الطلب في المجلس رفض من قبل أكثرية الاعضاء الذين رأوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخاب ضيقة .

وكانت الصحف الحزبية والمعارضة تنشر الرسائل والبرقيات التي تطالب بالانتخاب المباشر واطلاق الحريات الديمقراطية، وتأليف حكومة وطنية مخلصة يطمئن اليها الشعب، واعطاء المرأة حقها في الاشتراك بالانتخابات. وبدلا من إستجابة الحكومة لهذه المطالب الشعبية ، قدمت إلى مجل النواب في (٢٨ حزيران) (لائحة قانون تعديل انتخاب النواب رقم ١١ لسنة 1946) وأهم ما تضمنه التعديل الجديد المادة السادسة التي نصت على (كل من وجه طعنا بأحدى طرق النشر المنصوص عليها في

المادة الى (٧٨) من قانون العقوبات البغدادي ضد الانتخابات التي تمت بمقتضى هذا القانون وبعد تصديق المضابط الانتخابية من قبل المجلس يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة لا تتجاوز ال (٥٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين). كما تضمن إلغاء تمثيل اليهود في المجلس بعد أن هاجر أغلبهم إلى إسرائيل، وتقليل مدد الانتخابات.

لم تقابل اللائحة بمعارضة قوية في المجلس النيابي لأفتقاره إلى العناصر المعارضة التي سبق أن إستقالت في عامي (١٩٥٠ – ١٩٥٢) وفي المناقشة القصيرة للائحة أعلن ذيبان الغبان بأنها جاءت ضربة قاضية على تمثيل الشعب العراقي، وطالب عبد الكريم الازري بالانتخاب المباشر وأوضح أن المطالبين بالانتخاب المباشر يهدفون إلى تغيير أسلوب الحكم الذي هو أبعد ما يكون عن الحكم الشعبي وإنتقد الحكومة لتقديها اللائحة ، واتهمها بأنها لا تريد الحكم الشعبي عن طريق مجلس منتخب إنتخابا حرا بمحض إرادة الناخبين وأنها قدمت اللائحة لرفض الهدف الاساسي وكان يهدف إليه المطالبون بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر. وقد قبلت اللائحة بأكثرية (66) ومعارضة (١٨) صوت.

وأعلنت الأحزاب والصحافة الوطنية معارضتها بشدة التشريع وأصدر حزبا الجبهة الشعبية المتحدة والوطني الديمقراطي بيانا أعلنا فيه ان هذا التعديل من حيث المبدأ يكون خطرا كبيرا على النظام الديمقراطي، ويعتبر أكبر مشجع على التزوير وعلى حماية كل مسؤول عن التلاعب بالانتخابات.

بعد تشريع لائحة تعديل قانون الانتخابات استقالت وزارة نوري السعيد في 10 تموز 1952، بحجة فسح المجال لتاليف حكومة محايدة تقوم باجراء الانتخابات النيابية الجديدة، فعهد الى مصطفى العمري بتاليف الوزارة الجديدة فشكلها في 12 تموز 1952.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: سياسة العراق الخارجية في ظل المتغيرات الاقليمية 1955-1958

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية Iraq's foreign policy in light of the regional changes 1955-1958

المحاضرة 7

سياسة العراق الخارجية في ظل المتغيرات الاقليمية 1955-1958

اولاً القضية الفلسطينية:

تمثل قضية فلسطين إحدى مآسي التاريخ الكبرى وقع ظلمها على الأمة العربية عامة، والشعب العربي في فلسطين خاصة. ففي 2 تشرين الثاني 1917، أصدرت بريطانيا وعد بلفور لأنشاء "وطن قومي" لليهود في فلسطين. وقد اصبحت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تحت الانتداب البريطاني، وادخل وعد بلفور في صك الانتداب.

وفي فترة الانتداب استمرت مقاومة العرب لوعد بلفور والهجرة الصهيونية وبيع الأراضي، وحدثت انتفاضات عربية متكررة خلال الفترة 1920–1939 واصدرت بريطانيا في عام 1939 الكتاب الابيض الذي اعلنت فيه أن ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ارسلت لجنة تحقيق انجلو–امريكية. وقد اوصت اللجنة بأن يبني مستقبل فلسطين على ثلاثة مبادئ:

1. ان لا يسود اليهود على العرب، ولا العرب على اليهود في فلسطين.

2. أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

3. يتعهد نظام الحكم الذي سيؤسس تحت ضمانات دولية بحماية المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية في الأراضي المقدسة والحفاظ عليها.

رفض العرب والصهاينة تلك المقترحات. وقامت بريطانيا، بعد أن تأكد لها قدرة الصهاينة العسكرية والسياسية، بأحالة المشكلة على الأمم المتحدة في شباط 1947، وقالت انه يوجد في فلسطين نحو 1,600,000 عربي، و 6,00,000 يهودي. ويرى اليهود ان النقطة الجوهرية هي ايجاد دولة يهودية ذات سيادة، ويرى العرب أن النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في أي جزء من فلسطين حتى النهاية، وزعمت بريطانيا بأن ليس لها الصلاحية، بموجب صك الانتداب، لأعطاء البلاد الى العرب أو اليهود أو تقسيمها بينهما.

عينت هيئة الأمم لجنة خاصة للتحقيق، قامت بزيارة المنطقة، ووضعت توصية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وتحت ضغط وتهديد القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 تم تقسيم فلسطين اقامة دولة يهودية.

قوبل قرار التقسيم بأستنكار واسع في ارجاء الوطن العربي. ففي بغداد خرجت مظاهرات جماهيرية تندد بمواقف الدول الكبرى التي أيدت التقسيم وتطالب الحكومة بالقيام بواجبها القومي لأنقاذ فلسطين، والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم. وازاء استمرار الضغط الشعبي قررت الحكومة العراقية ارسال الجيش العراقي للدفاع عن الأراضي العربية الفلسطينية، الا أن القوات العسكرية التي ارسلت في أول الأمر كانت قليلة العدد، لاتتجاوز (5) آلاف جندي، ولعل ذلك يعزى الى اعتقاد السياسيين العراقيين بأن الغرض من ارسال هذه القوات ليس القتال، بل إرهاب الصهاينة وتخويفهم، ولهذا فأن الخطط التي وضعت لم تكن هجومية وانما كانت دفاعية فقط.

كان ضباط الجيش العراقي وجنوده يمتلئون حماسة قوية لقتال الصهاينة والحفاظ على فلسطين، وقد استطاعت القوات العراقية، بأمكانياتها المحدودة آنذاك من تحقيق الانتصارات الكبيرة منذ اليوم الأول لدخولها الى الأراضي الفلسطينية، الا أن الأوامر التي كانت تصدرها القيادة السياسية بتغيير واجب القوات العراقية، من حين لآخر أثر كثيرا على ادائها، وعلى الرغم من ذلك وصل الجيش العراقي الى بعد ثمانية أميال من ساحل البحر المتوسط، واصبح مكانه شطر القوات الصهيونية إلى شطرين، لكن الأوامر صدرت بتوزيع القوات العراقية على منطقة واسعة جدا، فأصبحت ضعيفة في كل مكان.

لقد تميز الجيش العراقي في المعارك التي خاضها، بالشجاعة والبسالة التي ابداها الجنود والضباط. وكان الجميع مدفوعين بعوامل قومية ووطنية، الا أن القيادة التي تولت الاشراف على اعداء هذه القوات وسيرها كانت ضعيفة. يضاف الى ذلك أن الاستعدادات العسكرية المطلوبة في القوة العراقية كانت غير مهيأة ونقصها المعلومات عن العدو قواته واستحكاماته ولم تكن لديها الخرائط الكافية للمناطق التي تحارب فيها، والأهم من كل هذا انه لم تكن هناك خطة حركات، ولائحة حرب مهيأة سلفاً ليمكن في ضوئها تحشيد القوات الكافية لتنفيذها، فضلا عن عوامل اخرى منها عربية تتصل بجدية الأقطار العربية المشاركة في الحرب، وعالمية تتصل بمواقف الدول الكبرى من القضية الفلسطينية.

وبعد توقف القتال، عاد الجيش العراقي الى القطر، وهو يحمل مرارة النكسة التي سببتها الانظمة السياسية العربية القائمة آنذاك، فصمم ضباطه وجنوده على الثأر لكرامة الجيش، بالقضاء على النظام الذي كان وراء الانتكاسة، فأنخرط المخلصون من الضباط القوميون في تنظيم الضباط الأحرار للاطاحة بالنظام الملكي.

ثانياً: **الثورة المصرية** 23 **يوليو** /**تموز** 1925

اجبرت الثورة المصرية الملك فاروق على التنازل على العرش لابنه الصغير احمد فؤاد، ووضع مجلس وصاية. ثم تطورت الأحداث الى الغاء النظام الملكي في حزيران 1953 واعلان الجمهورية في مصر، وتبع ذلك تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية.

لقد اخذت الحركة الوطنية في العراق تراقب تلك التطورات واخذت الصحافة العراقية تناقشها، وتحذر الفئة الحاكمة في العراق من مغبة الاستمرار في سياستها المشابهة للسياسة المصرية القديمة.. وطالبت بالكف عن سياسة النهب والاستبداد والاستهانة بنضال الشعب، ودعت الى القضاء على الاقطاع الذي خلق فسادا عاما أصبح طابع الحكم في العراق.

شجعت الثورة المصرية الحركة الوطنية في العراق على التقدم بمطاليبها الاصلاحية الى الوصي عبد الاله الذي سارع الى عقد مؤتمر في البلاط دعا اليه رؤساء الأحزاب السياسية لمناقشة المطالب الاصلاحية مساء يوم 3 تشرين الثاني 1952. وفي هذا المؤتمر قال طه الهاشمي أن الوضع العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية، ولاسيما بعد الحوادث التي جرت في بعض بلدان الشرق الأوسط مصر، وسوريا ولبنان، وشدد بصورة خاصة على تطور الأحداث في مصر. وقال ان الاسباب التي ادت الى الثورة في مصر موجودة في العراق، واذا كانت العوامل متشابهة، فلابد أن تكون النتائج واحدة، والقضية قضية زمن، اذا لم نتدارك الأمر، ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق. وقد رد عليه الوصي: تقول انه سيقع في العراق مثل ماوقع في مصر، أنا لا أخاف ذلك، أنا لااهتم بهذه الامو.

ودفع نجاح الثورة المصرية، الضباط العراقيين الى الحماس للقيام بعمل مماثل فكان ظهور تنظيم الضباط الأحرار.

ثالثاً. العدوان الثلاثي على مصر وانتفاضة عام 1956:

سارت مصر بعد نجاح ثورتها في 23 تموز 1952، على سياسة قومية تقدمية تهدف إلى مساندة النضال العربي للتخلص من السيطرة الاستعمارية، واتباع سياسة الحياد في العلاقات الدولية. وشاركت مصر في مؤتمر باندونك للدول الغير المنحازة، وأظهرت رفضها للاحلاف والمشاريع الاستعمارية. وقد تعرضت مصر جراء تلك السياسة الى ضغوط اقتصادية من الدول الاستعمارية، منها سحب تمويل مشروع السد العالي الذي كانت مصر تعول عليه كثيرآ لزيادة رقعة الأرض الزراعية، فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر، تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956 في وقت كان ملك العراق وولي العهد عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد على مائدة انطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا، فظهر ان ثمة تطابق بين وجهات نظر الجانبين في الاراء والمقترحات لمواجهة ماسمي آنذاك "بالتحدي".

وذكر دي كوري De Gaury، وهو صديق لولي العهد الأمير عبد الاله ، أن عبد الاله كان يلح على القيام بعمل سريع ضد عبد الناصر خلال أسابيع قليلة ويعتقد بأنه اذا لم يسقط عبد الناصر في وقت قصير لايتجاوز "بضعة أسابيع" فأن ذلك سيكون متأخرا، وسيؤدي الى اضطراب في الشرق الاوسط لايعرف مداه، وسيقضي على حلف بغداد، وكانت خطته تهدف الى العمل على اعادة الملكية الى مصر.

وعلى النقيض من موقف الحكومة العراقية عمل الشعب العراقي والجماهير العربية على امتداد الوطن العربي على قيادة حملة فعالة لمساندة مصر في نضالها، تجلت فيها وحدة المصير العربي، واعترف (ايدن) بقوة التأييد العربي وقال "بعد تأميم قناة بيوم واحد، بدأت الأصوات في الوطن العربي تردد هذه ليست قناة السويس بل قناة العرب، وبدأت القومية العربية تظهر في اكمل صورها".

وفي العراق، طالبت الحركة الوطنية بتحشيد القوي لنصرة مصر، وفتح أبواب التطوع للدفاع عن القومية العربية، واوضحت أن هدف الاستعمار من معركة قناة السويس تمهيد السبيل لأضعاف العرب، وفرض الصلح مع العدو الصهيوني.

اخذت بريطانيا وفرنسا، بالاتفاق مع الكيان الصهيوني التهيئة للعدوان على مصر فشن الكيان الصهيوني عدوانه على مصر في 29 تشرين الأول 1956، واشتركت بريطانيا وفرنسا في العدوان في الأول من تشرين الثاني، وهب الشعب العربي فيه للدفاع عن ارضه وكرامته، وخرجت الجماهير العربية تتظاهر تأييدا له. وفي العراق خرجت الجماهير الشعبية، معلنة مساندتها وتطوعها للدفاع عن العروبة في مصر، وانفجر الوضع في بغداد صباح الخميس الأول من تشرين الثاني، فتظاهر طلبة الكليات والمعاهد العالية. ففي ساحة كلية الطب تجمع طلبة كليتي الطب والصيدلة والكيمياء، واخذوا يهتفون بحياة مصر ورئيسها جمال عبد الناصر، وبسقوط دول العدوان انكلترا وفرنسا والكيان الصهيوني، وتظاهر طلبة كلية التجارة والاقتصاد مطالبين بالتعبئة العامة والسلاح وقطع النفط عن الدول الاستعمارية، وبسقوط وزارة نوري السعيد وحلف بغداد والاستعمار، وخرجت مظاهرة جماهيرية كبيرة تطالب الحكومة بأعلان موقفها من العدوان على مصر، فأنقض الشرطة على المتظاهرين وضربوهم بقسوة، وقامت الحكومة بأعلان الأحكام العرفية، ومنع المظاهرات.

أخذت المظاهرات تتجدد يوميا، ولم تقتصر على الطلبة فحسب، وإنما شملت مختلف القطاعات الشعبية، كما امتدت لتشمل مناطق العراق المختلفة. وقد حدثت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين وعطلت الدراسة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس المتوسطة والاعدادية، واعتقل قادة الحركة الوطنية، لكن هذه الاجراءات لم تؤد الى إيقاف الانتفاضة فدعت الحركة الوطنية الى الاضراب حتى سقوط وزارة نوري السعيد وتأليف حكومة وطنية تقوم بما يلي:

1. معاقبة الخونة وسفاكي دماء الشعب، واطلاق سراح ضحايا النضال الوطني والقومي

2. الانسحاب من حلف بغداد، وقطع العلاقات مع بريطانيا والتضامن مع الشعب العربي، والحكومات العربية المناضلة .

3. إيقاف ضخ النفط الى المستعمرين مالم تنسحب الجيوش الاستعمارية المعتدية من مصر.

4. ضمان حقوق الشعب الدستورية واطلاق الحريات الديمقراطية .

5. رفع الضرائب السعيدية وإجابة مطاليب الشعب. وفي النهاية لابد من تقويم الانتفاضة، وتحليل أسبابها. فأسبابها كانت كامنة في نفوس الجماهير منذ بدأ نوري السعيد اجراءاته الارهابية ضد القوى الوطنية والقومية وعزل العراق عزلا تاما عن حركة القومية العربية الصاعدة. وكان تأميم قناة السويس والعدوان على مصر، وموقف حكومة العراق منه، الشرارة التي اشعلت فتيل الانتفاضة، وقد نجحت الانتفاضة في ربط النضال الوطني بالنضال القومي، وتعزيز شعور التضامن الكفاحي ووحدة المصير بين ابناء الشعب العربي مختلفة بذلك عن كل الانتفاضات السابقة ذات الافق القطري والمطالب الاصلاحية الداخلية، ولفتت انظار الرأي العالم العالمي الى ما يجري داخل العراق نضال في سبيل اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

رابعاً- قيام الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة بين مصر وسوريا):

بعد الثورة المصرية، وظهور شخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وحصوله على الشعبية الواسعة لدى الجماهير العربية، وبخاصة بعد تأميم قناة السويس، توجهت مصر في السير نحو الوحدة العربية، باعتبارها المبدأ الاساس الذي يجسد فكرة القومية العربية.

نظرت الجماهير العربية نظرة ايجابية الى سياسة حكومة الثورة في مصر، في النصف الثاني من الخمسينات، ولا سيما فيما يتعلق بمقاومة الاحلاف وتبني سياسة الحياد وعدم الانحياز، وكسر طوق الاحتكار السلاح الذي كان يفرضه الغرب على العرب، والنص في الدستور المصري المؤقت

لأول مرة على ان مصر دولة عربية وشعبها جزء من الأمة العربية، بالاضافة الى تأميم قناة السويس ومجابهة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.. وغيرها.

طرحت الجمهورية السورية شعار الاتحاد بين مصر وسوريا، وازداد تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين مصر وسوريا في عام 1957، واستجاب جمال عبد الناصر للمطالبة بالوحدة، وأعلن الاتفاق المبدئي على قيام الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسوريا فقوبل بالهجوم الشديد على المستوى الرسمي في العراق، وسعي نوري السعيد لتحريض دول ميثاق بغداد لعرقلة قيام الدولة الموحدة، وبث الدعاية لهدم الوحدة، وحتى القيام بعمل عسكري اذا اقتضى الأمر.

وعلى الصعيد الشعبي، قوبلت الوحدة بترحيب واسع، ووصفتها الحركة الوطنية بأنها نواة للوحدة العربية الشاملة التي هي هدف الشعب العربي في كل مكان، ووصفت جبهة الاتحاد الوطني الوحدة بأنها خطوة مباركة لتعزيز شأن الأمة العربية، وضربة قوية للاوساط الاستعمارية والرجعية الحاكمة. وخرجت الجماهير الشعبية بمظاهرات للمطالبة بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، واقيمت المهرجانات والاحتفالات التي تمجد نضال الشعب العربي والوحدة العربية.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: الاتحاد العربي (الوحدة بين العراق والاردن)

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية: Arab Union (unity between Iraq and Jordan)

المحاضرة 8

الاتحاد العربي (الوحدة بين العراق والاردن)

سارع العراق الى اتخاذ خطوة مماثلة مع الأردن، فأعلن رسميا عن تكوين الاتحاد العربي بين الدولتين في 14 شباط 1958، وكانت الامور الاتية هي ما تضمنه الاتفاق:

1. تكوين اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية بأسم "الاتحاد العربي" يكون مفتوحة للدول العربية الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه.

2. وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وتكوين جيش موحد بأسم "الجيش العربي" وازالة الحواجز الكمركية، وتوحيد مناهج التعليم، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.

3. تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي ينتخب من المجلسين النيابين العراقي والأردني، كليهما بعدد متساوي لكل من الدولتين وسلطة تنفيذية تتولى الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد.

4. يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد، وملك الأردن نائبه.

قبول الاتحاد بالمعارضة الشعبية كونه جاء ردا على إعلان الوحدة بين مصر وسوريا.

سادساً: **حلف بغداد** 1955:

شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشر في 3 آب 1953 (استقالت في 17 كانون الاول 1955). وقد أشترط لتأليف الوزارة أن ترتكز سياسته الخارجية على الأسس التالية:

1. إنهاء المعاهدة العراقية–البريطانية لعام 1930، عن طريق إحلال صيغة جديدة للتعاون مع بريطانيا.

2. الحرص على تعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع الأقطار العربية .

3. العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني.

سار نوري السعيد على سياسة تهدف إلى التوفيق بين مايجري على الصعيد الداخلي من محاربة الحركة الوطنية، وبين مايتخذ من خطوات في سبيل تحقيق اهداف سياسته الخارجية. وتوصل مع تركيا الى توقيع "ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا" في 24 شباط 1955 والذي تضمن الامور الاتية:

1. التعاون بين الدولتين لغرض صيانة سلامتها والدفاع عن كيانها وفقا لأحكام المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

2. التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية لأحداهما في الأخرى، وفض النزاع بينهما بالطرق السلمية .

3. يكون هذا الميثاق مفتوحا للانضمام اليه من قبل اية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها امر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة، والمعترف بها اعتراف كاملا من كلا الفريقين المتعاقدين.

4. يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأعضاء في هذا الميثاق ما لا يقل عن الأربعة، ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي.

رحبت بريطانيا بعقد الميثاق العراقي- التركي، واعلنت عن تأييدها للميثاق تأييدا كاملا، واعربت عن أملها في توسيع الميثاق ليصبح جلفا للشرق الأوسط بأكمله. وسارعت بريطانيا الى الغاء معاهدة 1930، وتوقيع الاتفاق الخاص مع العراق، وانضمت الى الميثاق العراقي- التركي. وقد اعقب انضمام بريطانيا، انضمام كل من ايران وباكستان، فأصبح عدد الدول المشاركة فيه خمس دول، فألف المجلس الوزاري الدائم للميثاق الذي اصبح يعرف باسم "ميثاق بغداد" وعقد اجتماعه الأول في بغداد يومي 21 و 22 تشرين الثاني 1955 بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء.

قوبل توقيع الميثاق والمصادقة عليه من مجلس الامة في العراق بالمعارضة. وقامت الحركة الوطنية بدور فعال لتنظيم المقاومة الجماهيرية وتزعم المعارضة في الكليات والمعاهد العالية. كما أصدرت بيانا تضمن اعلان المعارضة الشديدة للميثاق والاستمرار على مقاومته لأنها في اعتبارها معركة الشعب ضد الاستعمار التي لن تنتهي حتى يتخلص الوطن من براثنه وقيوده. ودعت جماهير الشعب والهيئات الوطنية جميعا الى النضال لاسقاط وزارة نوري السعيد، والغاء حلف بغداد, وحدثت اضرابات طلابية ناجحة في عدد من الكليات والمعاهد، وهتف المضربون بسقوط الحكومة ومشاريعها. كما خرجت عدة مظاهرات معارضة للحلف اعتقل على اثرها عدد من المتظاهرين.

أصبح شعار سقوط حلف بغداد شعار وطنية التفت حوله فصائل الحركة الوطنية التي أوضحت ان تمسك نوري السعيد به سيؤدي الى عزل العراق عن شقيقاته العربيات وتقويض دعائم الصف العربي، هذا فضلا عن أن الحلف يمثل تمكن من التكتلات المرتبطة بالمغرب، وهذا يتناقض مع سياسة الحياة التي تؤمن بها الحركة الوطنية.

سابعاً: **مشروع ايزنهاور** 1957:

فقدت بريطانيا مكانتها السياسية في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر، وحاولت الولايات المتحدة الامريكية استغلال النقمة على بريطانيا في المنطقة العربية للحلول محلها، وملء ما سمي بالفراغ في الشرق الأوسط وفي 5 كانون الثاني 1957 تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور بمشروع الى الكونكرس تضمن التقاط التالية:

1. ترى الولايات المتحدة أن استتباب الأمن في الشرق الأوسط، كما هو في اوربا الغربية وفورموزا أمر حيوي بالنسبة لها.

2. مطالبة الكونكرس بأتخاذ قرار بشأن استخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الأوسط عند الضرورة لأن مثل هذا القرار سيمنع الاتحاد السوفيتي من القيام بأي عمل "عدواني" في هذه المنطقة.

3. ستتوفر للشرق الاوسط درجة معقولة من الاستقرار، بحيث يكون حل المشكلات السياسية للمنطقة.

قررت الحكومة العراقية، إرسال وفد على مستوى عال لاجراء مشاورات مع المسؤولين حول النقاط التي تضمنها المشروع الجديد، واستطلاع الاتجاه الامريكية في الشرق الأوسط. وقد رأس الوفد الأمير عبد الاله ولي العهد، الذي عقد اجتماعا مع الرئيس الامريكي ايزنهاور، واجرى اتصالات متعددة مع كبار موظفي وزارتي الخارجية والدفاع.

كما أوفدت الحكومة الأمريكية مبعوثا خاص الى بغداد هو (ريتشاردز) الذي قدم إيضاحات للحكومة العراقية حول مشروع ايزنهاور زاعما أن المشروع لا ينص على تدخل القوات الامريكية في

أمر اية دولة من دول الشرق الأوسط، إلا اذا تعرض ذلك البلد الى "الخطر السوفيتي" وطلب مساعدة الجيش الأمريكي.

وافق العراق على قبول مشروع ايزنهاور بحجة ضرورة التعاون للدفاع عن مصالحهما المشتركة، لاسيما وان هدف الولايات المتحدة ليس إقامة قواعد عسكرية أو إقامة اية منطقة نفوذ لها في العالم، وتعهدت الولايات المتحدة للعراق، مقابل موافقته على الانضمام تقديم مساعدات عسكرية إضافية اليه، وتجهيزه بمساعدات لتعضيد قوات الأمن الداخلي العراقية.

قوبل انضمام العراق لمشروع ايزنهاور، بمعارضة شعبية عراقية وعربية واسعة، وأصبح هدف الحركة الوطنية ليس التحرر من ميثاق بغداد فحسب، وانما من القيود التي فرضت على العراق بموجب مشروع ايزنهاور.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية: ثورة 14 تموز 1958 والتطورات السياسية في العراق حتى عام 1968

اسم المحاضرة التاسعة باللغة الإنكليزية : The revolution of July 14, 1958 and political developments in Iraq until 1968

المحاضرة 9

ثورة 14 تموز 1958 والتطورات السياسية في العراق حتى عام 1968

المقدمة :

ان قيام النظام الجمهوري في العراق الذي تأسس عقب ثورة 14 تموز 1958 استند الى مجموعة من الاسس الدستورية التي ورد ذكرها في الايام الاولى للثورة ولعل من ابرزها البيان الاول للثورة وانشاء مجلس السيادة وتأليف وزارة ائتلافية واعلان الاحكام العرفية وانشاء دائرة الحاكم العسكري العام واصدار دستور مؤقت للبلاد وتأليف محكمة عسكرية عليا خاصة .

وقد أعلنت الثورة عن مبادئها الوطنية والقومية بأنها قامت من أجل مبادئ تلتقي مع الخط القومي العربي لتحقيق الوحدة العربية الشاملة ولتأخذ مكانتها العربية ودورها في البناء الحضاري للإنسانية . وكانت حكومة ثورة 14 تموز 1958 قد ألغت الدستور الملكي واصدرت بدلا عنه في 27 تموز 1958 الدستور العراقي المؤقت الذي تضمن ثلاثين مادة موزعة على اربعة ابواب ومقدمة أعلن فيها العمل بالقانون الاساسي العراقي ، وقد نصت المادة الثالثة من الباب الاول للدستور العراقي المؤقت (ان يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية) وكانت هذه هي اول مرة في تاريخ الكرد الحديث ان ينص دستور دولة من الدول التي يتواجد فيها الاكراد على حقوقهم القومية وهم شركاء في هذا الوطن .

1 : اسباب ودوافع الثورة .

لم تكن ثورة 14 تموز 1958 وليدة ذلك العام وحسب بل كان لها مقدماتها واسبابها التي تعود الى ما قبل ذلك ، كما انها لم تكن اولى الثورات العسكرية بل سبقتها حركات اقرب الى الانقلابات منها الى الثورات مثل انقلاب بكر صدقي عام 1936 الذي اطاح بحكومة ياسين الهاشمي وحركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 وبوجه عام فان الثورات اصبحت ظاهرة عامة في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة بعد ثورة 23 تموز 1952 في مصر .

كانت السياسة التي انتهجها النظام الملكي وخاصة في الفترة من عام 1955 وحتى عام 1958 من الاسباب الرئيسية التي ادت الى قيام الثورة وكذلك السياسة الاقتصادية مما جعل البعض يذكر انها قد ادت الى سيطرة الاحتكارات الاجنبية على موارد العراق النفطية وهي صلب الاقتصاد العراقي سيطرة تكاد تكون تامة وكذلك من عوامل انهيار النظام الملكي العراقي السياسة الداخلية التي كانت تنتهجها الحكومات المتعاقبة ومنها النفوذ البريطاني مع عدم مساهمة الشباب العراقي مساهمة فعالة في خدمة العراق وتطوره مع سيطرة فئه معينة من السياسيين على مقاليد الامور .

وكانت ثورة 14 تموز 1958 محصلة لنضال طويل خاضه الشعب العراقي بعد ان بلغت الاوضاع السياسية والاقتصادية حدا كبيرا بحيث ادركت الجماهير انه ليس هناك وسيلة لا صلاح الاوضاع غير الثورة ، وبالإضافة الى العوامل السابقة كانت هناك دوافع اخرى ساعدت على قيام الثورة منها :

- انضمام العراق لحلف بغداد بالرغم من رفض الشعب له .
- قيام الاتحاد العربي الهاشمي ومجابهته للوحدة المصرية السورية .
- ظهور حركات التحرير في العالم الثالث .

- قيام ثورة 23 يوليو / تموز 1952 في مصر وانهاء العهد الملكي فيها .
- نجاح حركة مصدق في ايران ضد بريطانيا .

2- : تكوين تنظيم الضباط الاحرار

كان تنظيم الضباط الاحرار يعود الى السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية حيث شهد العراق اجيالا من الضباط الذين لم يكن لهم اي شعور بالإخلاص للحكم الملكي ، فكان معظمهم من الطبقة المتوسطة التي تأثرت بفكرة القومية ونسبوا كل نواحي الظلم والفساد الى الاستعمار لان حكامهم كانوا اصدقاء للاستعماريين فكان طريقهم للخلاص من الاستعمار وللإصلاح هو التخلص من العهد الملكي .وكان تأثر الضباط الاحرار بعدة عوامل قبيل تشكيل جماعتهم اهمها تأثرهم بحركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 واعدام الضباط الاربعة المشتركين بالحركة وكذلك تأثرهم بما حدث للجيش العربي في فلسطين عام 1948 ونجاح ثورة 23 يوليو / تموز 1952 في مصر بالإضافة الى تبرم الضباط من سياسة الحكومة بشكل عام وبطء اجراءاتها في سبيل اصلاح احوال البلاد .

اما عن البداية الفعلية لتكوين جماعة الضباط الاحرار فكان عقب قيام الثورة المصرية عام 1952 بقيادة الضباط الاحرار هناك وانتفاضة 1952 وما رافقها من اجراءات تعسفية تجاه ابناء البلد ، وبداء المقدم رفعت الحاج سري والمقدم رجب عبد المجيد حيث قاما بمفاتحة الضباط الذين يثقان بهم ، وكان التنظيم يهدف القيام بانقلاب عسكري وتكون التنظيم آنذاك من العقيد الركن ناجي طالب والعقيد محسن الحبيب والعقيد الركن عبد الوهاب الامين والمقدم اسماعيل الجنابي والمقدم وصفي طاهر . وكان هناك تنظيم اخر سمي هذا التنظيم ب(تنظيم المنصورية) المعسكر الواقع بالقرب من مدينة بعقوبة يضم كل من العميد الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف والعقيد عبد الرحمن عارف والعقيد احمد صالح العبدي والعقيد الركم ناظم الطبق جلي والعقيد فؤاد عارف وكان معظم ضباطه من اللواءين التاسع عشر والعشرين وهما اللواءان اللذان كانا في طليعة الثورة .

الى جانب تنظيمات اخرى صغيرة كانت تتكون من عدد بسيط جدا من الاشخاص حفاظا على السرية التامة والسلامة من تسرب اي معلومات الى الحكومة .

وبعد حوادث السويس 1956 اشتد غضب الضباط الاحرار من اثر موقف الحكومة العراقية المتخاذل تجاه نصرة مصر من العدوان الذي وقع عليها ، فعقد الضباط اجتماعا في كانون الاول 1956 وكانوا حوالي ثمانية اشخاص فقط لتنظيم اول لجنة عليا تشرف على التنظيم الضباط الاحرار وتم دمج التنظيمين في اللجنة العليا وانتخاب العميد الركن عبد الكريم قاسم رئيسا للتنظيم لكونه اعلى رتبة عسكرية بين قادة التنظيم .

وجرت الاتصالات بالأحزاب السياسية الوطنية من قبل عدد قليل من اعضاء اللجنة للحفاظ على السرية مع عدم الارتباط باي حزب سياسي وتم الاتفاق على عدم الاتصال باي جهة اجنبية حفاظا على سرية الحركة ، وعليه فان حسن التنظيم وسريته كانا عاملان حاسمان في نجاح الثورة التي ادهشت الجميع سواء النظام الملكي العراقي او الغرب ممثلا في اجهزة المخابرات سواء الامريكية او البريطانية على حد سواء فلم يعرف احدى بالثورة الا عند اذاعة البيان الاول صبيحة الرابع عشر من تموز 1958 .

3 – قيام الثورة

يذكر البعض انه خلال الفترة من عام 1956 وحتى 14 تموز 1958 جرت عدده محاولات للقيام بالثورة ولكن عدم الدقة حال دون تنفيذها بالإضافة الى المنافسات الفردية بين اعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط وعدم اتخاذهم قرارا موحدا للقيام بالثورة ، وكان امر توقيت الثورة من الشواغل الرئيسية للضباط الاحرار في بداية عام 1958 ، ولقد جاءتهم الفرصة من تلقاء نفسها حين اصدر القائد العام للقوات المسلحة في الاول من تموز 1958 اوامره الى اللواء العشرين المتمركز في معسكر جولاء العسكري للعبور الى الاردن في الرابع عشر من تموز مرورا في مدينة بغداد وكان اللواء تحت قيادة العميد الركن احمد حقي .

كان موعد الحركة للقوات العسكرية قد حدد الساعة الثالثة فجرا وفي الوقت المحدد قبيل تحرك القوات استطاع عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي بأبعاد امر اللواء واصبح عبد السلام هو امر اللواء وكذلك تم اعتقال امر الفوج الثاني العقيد الركن ياسين عبد الرؤوف بعد ان كان قد عرف من عبد السلام بأمر التنظيم ورفض الانضمام اليه وبذلك تم لعبد السلام التحرك نحو بغداد بعد ان قام بتوزيع السلاح الذي كان قد خزنه بصورة سرية استعدادا للثورة وفي الوقت نفسه تحرك عبد الكريم قاسم امر اللواء التاسع عشر نحو مقر الفرقة الثالثة في بعقوبة للسيطرة عليها واعتقال قائدها اللواء الركن غازي الداغستاني والذي كان من رجال العهد الملكي .

كان الهدف الاول لعبد السلام عارف هو السيطرة على دار الاذاعة وذلك لإذاعة البيان الاول للثورة حيث توجه اليها وبصحبته قوة عسكرية وتم السيطرة على دار الاذاعة بكل سهوله واسرع بإذاعة البيان الاول في تمام الساعة السادسة والنصف من صباح يوم 14 تموز 1958 وكان هذا البيان ايذانا بحلول ساعة الصفر وتحركت القوات العسكرية بقيادة الضباط الاحرار للسيطرة على جميع المرافق العامة والاهداف المحددة حيث واصلت تقدمها وسيطرتها على وزارة الدفاع ومديرية الشرطة العامة ومطار بغداد الدولي ووسائل الاتصالات ، وتقدمت قوة اخرى الى قصر الرحاب حيث يتواجد الملك فيصل الثاني وولي العهد الامير عبد الاله وكانت القوة مكلفة باحتلال القصر ولما اقتربت منه اطلقوا النار باتجاه الحرس الخاص للقصر مما ادى الى انسحابهم الى داخل القصر وتقدم القوة الى داخل حديقة القصر وامطروا القصر بوابل من الطلقات النارية الى ان اوشكت ذخائرهم ان تنفذ الا ان احد الضباط انقذ الموقف بإحضاره من مدرسة الأسلحة في معسكر الشواش القريب من القصر وكان متواجد فيها ملازم اول عبد الستار العبوسي وملازم اول عبدالله الحديثي وهما معلمي المدرسة فحضروا الى قصر الرحاب وشاركوا مع القوة المهاجمة واستمر تبادل اطلاق النار والتفاوض بين الطرفين وطلبت القوة من الموجودين داخل القصر التسليم دون قيد او شرط وتقدمت قوة اخرى بأطلاق النار على القصر من الناحية اليسرى وعندها اعلن اهل القصر الاستسلام وخرج الملك فيصل

وولي العهد عبدالاله والملكة نفيسة جدة الملك وام ولي العهد والاميرة عابديه شقيقة ولي العهد والاميرة هيام زوجة ولي العهد معلنين الاستسلام ولكن عند اقترابهم من قوات الثورة المتواجدة حول القصر حدث اطلاق نار عليهم وعلى اثره فتح العبوسي النار على العائلة المالكة ورافقه بعض افراد القوة في اطلاق النار بصورة عشوائية فاردوهم قتلى جميعا ما عدا الاميرة هيام وخادمتها .

اما نوري السعيد الحاكم الفعلي للعراق الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء الاتحاد العربي الهاشمي فقد اسرع للهرب من قصره حال سماعه اطلاق النار وقبل ان تصل اليه قوات الثورة حيث استخدام زورقا صغيرا عبر به نهر دجلة متنكرا الى جانب الرصافة قاصدا منزل الدكتور صالح مهدي وانتقل بعد ذلك الى منزل صديقة الاستربادي ومنه الى منزل شقيق الوزير ضياء جعفر المدعو هاشم جعفر محاولا الوصول الى مقر السفارة البريطانية في بغداد وكان مرتديا ملابس نسائية خوفا من الجماهير لكن كشف امره فاطلق النار عليه وادى الى مقتله وقد مثلت الجماهير الثائرة بجثته ولم يبقى له اثر مثلما فعلوا بجثة عبد الاله .

وفي الجانب الاخر تمت السيطرة على قاعدة الحبانية التي هي مقر القوة البريطانية بالعراق وتم نزع سلاح القوات البريطانية بها وكان لهذة العملية اهمية كبيرة في حماية الثورة ومنع القوات البريطانية من تقديم اي دعم للنظام الملكي .

اما في الشمال فقد سيطر الزعيم ناظم الطبقجلي امر موقع الموصل على المدينة دون اراقة قطرة دم واحدة ، اما كركوك فتم السيطرة على مقر الفرقة الثانية واعتقال قائد الفرقة وتعين الطبقجلي قائدا لها وفي البصرة تمكن العقيد الركن ناجي طالب امر اللواء الخامس من السيطرة على المدينة والموانيء والمطار واغلق مداخل شط العرب والسيطرة على عملية تصدير النفط .

وبذات اليوم نفسه اعلن عن تشكيل مجلس السيادة يتألف من الفريق محمد نجيب الربيعي رئيسا وعضوية محمد مهدي كبه وخالد النقشبندي ومجلس وزراء تولى العميد الركن عبدالكريم قاسم رئاسة الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع بالوكالة والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا

لرئيس الوزراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية بالوكالة وتوالي الدكتور عبد الجبار الجو مرد وزارة الخارجية ومحمد حديد وزارة المالية وناجي طالب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفؤاد الركابي وزارة الاعمار واخرين .

الموقف الدولي من ثورة 14 تموز 1958

اصيبت القوى الاستعمارية وخاصة دول حلف بغداد بصدمة كبرى لم يكن احد يتوقعها من قبل وبهذه السرعة التي استطاعت قوى الثورة حسم المعركة مع النظام الملكي تلك الصدمة التي افقدتهم توازنهم وجعلتهم يسارعون الى انزال قواتهم العسكرية الى الاردن ولبنان بل وحشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود في محاولة للاعتداء على العراق واجهاض الثورة فقد كانت الثورة قصما لظهر الاستعمار الانجلو امريكي وضربة على نفوذه في الشرق الاوسط بل وتهديدا خطيرا لمصالحة النفطية في البلاد العربية .

((موقف دول حلف بغداد))

حينما قامت ثورة 14 تموز 1958 كان مقررا انعقاد مجلس دول حلف بغداد على مستوى رؤساء الحكومات في ذلك اليوم في اسطنبول فحال قيام الثورة دون ذلك وقد اصدرت الدول الاعضاء في الحلف وعلى راسها تركيا بيانا استنكرت فيه احداث الثورة وتهمتها بانها تعمل بوحي من دول اجنبية . وفي اجتماع الدول الاسلامية في الحلف (تركيا ، ايران , باكستان) اعلنوا في بيان لهم عن حزنهم العميق لمقتل الاسرة الحاكمة ونوري السعيد وبعثوا بتعازيهم الي ذويهم كما اعلنوا اسفهم لعودة هذه البربرية وقرروا ان يدعموا بكل الوسائل الممكنة كل التدابير التي ستتأخذ لقطع دابر هذا السطو الدولي في الشرق الاوسط .

اما عن موقف حكومة الثورة من حلف بغداد فقد اعلنه عبدالكريم قاسم من خلال لقاء صحفي عقد في 26 تموز 1958 حين سئل عن موقفه وسياسته تجاه هذا الحلف فلم يجب اجابة مباشرة ولكنه قال ((ان دول حلف بغداد لم تعترف بالعهد الجديد بعد ولذلك فان هذا ليس هو الوقت ولا المكان لمناقشة هذا الامر)) .

ويلاحظ ان المسؤولين العراقيين لم يعطوا موقفا صريحا من الحلف حتى لا يثيروا ثائرة الدول الاعضاء في الحلف ومن ناحية اخرى للحصول على تاييدهم حتى تكسب الثورة الشرعية الدولية من خلال اعتراف تلك الدول وغيرها بها وقد تم ذلك بالفعل ففي اجتماع رؤساء وزراء دول حلف بغداد في لندن فيما بين 28 _29 تموز 1958 قرر المجتمعون الاعتراف بحكومة الثورة العراقية .

وقررت الحكومة العراقية الانسحاب من حلف بغداد في 24 اذار عام 1959 بعد تزايد السخط الداخلي والخارجي حول استمرار العراق في عضوية الحلف .

((موقف الولايات المتحدة الامريكية والغرب))

ما من شك في ان الثورة قد ازعجت الحكومات الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة وبريطانيا لما لها من اثار خطيرة على مصالحهم في منطقة الشرق الاوسط بوجه عام والعراق بوجه خاص خاصة وان العراق كان من اشد الدول العربية ارتباطا بالغرب ومن اشدها ايمانا بضرورة اقامة علاقات ود وصداقة بين الدول العربية والغرب كما كان العراق هو العضو العربي الوحيد في حلف بغداد فكان رد الفعل الفوري لدى بريطانيا والولايات المتحدة بناء على طلب الملك حسين ملك الاردن وكميل شمعون رئيس لبنان ان قامت القوات الامريكية بالنزول في لبنان والقوات البريطانية بالنزول في الاردن وذلك لتطويق الثورة العراقية من جانب ولحماية النظامين الاردني واللبناني من جانب اخر وقد عارض قادة

الثورة هذا الاجراء من جانب بريطانيا والولايات المتحدة واعدوه خطوة تمهيدية للتدخل في العراق واجهاض الثورة بمساعدة القوات الاردنية لكن الولايات المتحدة وبريطانيا اكدتا من خلال مندبيهما في بغداد بانه ليست لديهما النية للتدخل في شؤن العراقية الداخلية .

ومع ان الغرب قد كانت له دوافعه للتحرك لا فشال الثورة حيث كان العراق مرتبطا بحلف بغداد وباتفاقية ثنائية مع بريطانيا واتفاقية الامن المتبادل مع الولايات المتحدة فضلا عن وجود المصالح النفطية الاجنبية في العراق فبالرغم من ذلك كله ان الغرب لم يتدخل لا جهاض الثورة وذلك لعدة اسباب منها ((اعلان الجمهورية العراقية التزامها بالاتفاقيات الدولية و حصول الدوائر الرسمية في واشنطن على معلومات تفيد بان الثورة في العراق داخلية وليست خاضعة للشيوعية الدولية واعلان جمال عبدالناصر اعترافه بالثورة وان واعلانه بان اي عدوان على العراق يعتبر عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة)) .

كما ان قادة الثورة حاولوا تهدئة الدول الغربية حينما صرحوا بان الثورة تقدر مدى اهمية النفط للاقتصاد الدولي والوطني وان الحكومة العراقية سوف تتخذ الخطوات اللازمة للحفاظ على ابار النفط وخطوط امداده وانها سوف تستمر في امداد الدول المهتمة به كما قام الثوار بحماية المصالح الاجنبية في البلاد حتى لا تظن الدول انها هي المستهدفة .

ومهما يكن من امر فان الولايات المتحدة وبريطانيا قد اعترفتا بالثورة العراقية في الاول والثاني من اب عام 1958 حيث قام السفير البريطاني ببغداد ترو تبك بتسليم عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء اعتراف حكومته الرسمي بالجمهورية العراقية كما قدم السفير الامريكي ببغداد جولمان الى وزير الخارجية العراقي الدكتور عبدالجبار الجو مرد اعتراف حكومته الرسمي بالجمهورية العراقية مع استمراره كسفير لبلاده في بغداد وقد وصف وزير الخارجية الامريكي دالاس اعتراف بلاده بانه اجراء حكيم في ظل الظروف الحاظرة وانه لن يكن له اثار سلبية على الوضع في كل من الاردن ولبنان.

((موقف الاتحاد السوفيتي))

كان العراق في العهد الملكي قد قطع علاقته الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي حيث كان نوري سعيد يبادلهم العداء وكان يتجنب اقامة اي علاقات ودية معه بالاضافة الى تعقبه للشيوعيين في العراق واضطهادهم مما جعل الاتحاد السوفيتي يصف عهده وعهد الملكية في العراق بالعهد الاقطاعي وانه الة مرنة في يد الاستعمار الغربي وبناء على ما سبق فانه ليس غريبا ان يبادر الاتحاد السوفيتي باعتراف بحكومة الثورة حيث اعلنت موسكو اعترافها بالنظام الجديد في 16 تموز 1058 واذاع راديو موسكو خبر الاعتراف وقد ارسل الزعيم السوفيتي خروشوف الى عبدالكريم قاسم برقية بهذا الشان وقد رحب خروشوف بالثورة لانها على حد تعبيره ((قضت على واحد من اكثر الانظمة الحاكمة رجعية في العالم وبالرغم من اعتراف الاتحاد السوفيتي بالثورة العراقية الا ان حكومته لم تصدر اي تصريحات توحي بتدخل في حالة تعرض الثورة العراقية لخطر خارجي ويعزو البعض ذلك الى ان بريطانيا والولايات المتحدة قد اعلنتا عدم تدخلهما في شؤؤن العراق الداخلية فاكتفى خروشوف بدعوة الدول الغربية الى قمة في جنيف لمناقشة مسئلة الحفاظ على السلام والامن في الشرق الاوسط .

وعقب اعتراف الاتحاد السوفيتي بالثورة اعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما وقد وصل السفير السوفيتي الى بغداد في السابع من اب وتم تعيين عبدالوهاب محمود سفيرا للعراق في موسكو ووصل اليها في الاول من كانون الاول عام 1958 .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: الموقف العربي من ثورة 14تموز 1958

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية The Arab position on the revolution of July 14, 1958

المحاضرة 10

الموقف العربي من ثورة 14تموز 1958

((موقف الجمهورية العربية المتحدة))

ما من شك ان الجمهورية العربية المتحدة كانت اولى الدول التي ساعدت الثورة العراقية حتى قبيل قيامها فقد بلغ التنافس بين جمال عبدالناصر وقادة العراق الملكي مبلغه فدارت معركة دعائية بين الطرفين وقد اثرت الدعاية المصرية التي كانت تبثها اذاعة صوت العرب الى الشعب العراقي على مركز نوري السعيد وعبدالاله في العراق ، اصبح لعبدالناصر مركز ومكانة كبيرة لدى الشعب العراقي وذكرى البعض قبيل قيام الثورة العراقية ان الدعاية المصرية ضد الاسرة الحاكمة من شانها ان تأدي في النهاية الى سقوطها وما ان قامت الثورة العراقية حتى بادر قادتها بالاعتراف الفوري بالجمهورية العربية المتحدة وارسلوا برقية بذلك الى الرئيس عبدالناصر ويذكر عبدالسلام عارف في مذكراته بان الاعتراف بجمهورية العربية المتحدة جاء عقب الثورة بحوالي ثلاث ساعات فقط .

ومن جانبه وفي مساء 14 تموز اعلنت جمهورية العربية المتحدة اعترافها الرسمي بالجمهورية العراقية وبذلك تكون هي اول دولة تعترف بالثورة العراقية حيث هنأ عبدالناصر قادة الثورة بنجاحها ووضع اجهزة الاعلام تحت تصرفه اما موقف السياسيين في الجمهورية العربية المتحدة من الثورة فقد كان عبدالناصر هو محوره الرئيسي فاسرع واعلن ان اي اعتداء يقع على العراق هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة ووضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ واعلن ان الجمهورية ووضع جميع القوات العسكرية على اهبة الاستعداد بعد دقائق من اعلان الثورة وفي اثناء الثورة كان

عبدالناصر في طريقه الى الاسكندرية عائدا من يوغوسلافيا الا انه عقب سماعه انباء الثورة عاد الى يوغوسلافيا ومنها الى موسكو حيث طلب من الزعيم الروسي خروشوف مساندة نظام الحكم الجديد في العراق وحثه على الحيلولة دون تدخل الغرب في العراق وذلك باصدار انذار الى الغرب كما فعل ابان ازمة السويس ولكن خروشوف اكتفى بعمل مناورات عسكرية على الحدود التركية البلغارية وبعد عودة عبدالناصر من موسكو ذهب الى دمشق ليراقب الاحداث عن كثب وبدات حملته الدعائية لمناصرة الثورة وعمل عبدالناصر لدى الدول العربية الاخرى للاعتراف بالحكم الجديد في العراق واستطاع بالفعل الحصول على تاييد بعض الدول للثورة وقدم المساعدات العسكرية للعراق فارسلوا كل ما طلبوه من اسلحة وذخيره .

((موقف المملكة العربية السعودية))

ولاشك إن الثورة العراقية قد هزت الكيان السعودي، وجعلته يميل إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة وقاية من خطر الثورة عليه، ويتضح ذلك من حديث رئيس دائرة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ألن دالاس مع زعماء الكونجرس، إذ قال "بأن الملك سعود سارع إلى استدعاء السفير الأمريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل حلف بغداد ضد الثورة العراقية" وإلا فما فائدة هذه الأحلاف" بل انه هدد بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة في حالة تخلي أمريكا وبريطانيا عن العراق والأردن، وأشار بان في حالة عدم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل جدي لحماية العراق والأردن، فأنهما سينتهيان كقوى مؤثرة في الشرق الأوسط".وهكذا نلحظ حالة التناقض في المواقف السعودية، الأمر الذي دفعنا إلى القول بأنها ترغب بالقضاء على حكم الأسرة الهاشمية في العراق والأردن، ولكن لاتريد ذلك عن طريق الثورة، لأنها تهدد كيانهم وتقلق ضمان مستقبلهم السياسي، أو بتعبير أخر إن بقاء الهاشميين في الحكم أهون وقعا على آل سعود من نبأ الثورة في إي منهما، وأخيرا يمكننا القول بان مسار العلاقات الأردنية–السعودية متى ما كان هناك توافق في المصالح بينهما، ولكن عندما حدث للأسرة الهاشمية في العراق ما يناقض ذلك (ثورة الرابع عشر من تموز 1958) تغيرت الأمور

رأسا على عقب، وذلك راجع إلى إن التقارب بينهما قد بنى على المصلحة ومتطلبات الموقف السياسي المتوافق وحماية عروشهم، بعيدا عن النية الخالصة اتجاه قضايا الأمة العربية في التحرر القومي. وكان سعي الرئيس عبد الناصر قد شجعى السعودية على الاعتراف بالنظام العراقي الجديد وتاييد ثورتة .

((موقف المملكة الاردنية الهاشمية))

في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تواصل اجتماعاتها لبحث الوضع في العراق، كان الملك حسين هو الأخر قد عقد اجتماعا طارئا لمجلس الوزراء لمناقشة الأوضاع الجديدة في العراق، وقد اقترح مجلس الوزراء على الملك حسين في الاجتماع مقاومة النظام الجديد في العراق والعمل على إرسال قوات أردنية إلى العراق للقضاء على الثورة وإعادة النظام السابق إلى الحكم إلا إن الملك حسين أبدى تخوفه مؤكدا ان الجيش الأردني سوف لن يكون متحمسا في مساعدته على تنفيذ هذه العملية.
قيام الثورة في العراق انعكس سلباً على الأوضاع الداخلية في الأردن والتي عانت من تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية لاسيما بعد قيام العراق بقطع الإمدادات النفطية وغلق الحدود بين البلدين.
ولمواجهة هذا الوضع وجه الملك حسين نداءه إلى الولايات المتحدة التي كانت مصادرها النفطية في المنطقة لا حدود لها، .وما كاد الملك حسين ينتهي من هذه الأزمة حتى واجهته أزمة ثانية تمثلت بالتأييد الكبير الذي أبداه الشعب الأردني تجاه قيام الثورة في العراق، فما إن وصلت إخبار قيام الثورة حتى انطلقت التظاهرات الكبيرة في المدن الأردنية معبرة عن تأييدها الكامل والمطلق لقيام الثورة، كما رحب بها الجيش الأردني وقام عدد كبير من ضباطه بإرسال برقيات التهنئة إلى مجلس السيادة أعلنوا فيها تأييدهم التام للثورة، كما قاموا وعلى نطاق واسع بتوزيع مناشير بين الوحدات العسكرية ومعسكرات التدريب تحث الجنود على الالتحام مع الشعب لإنقاذ الوطن من الحكم الظالم والوقوف بوجه محاولات جعل الجيش ادات لضرب الشعب وقمع الشعور الوطني في البلاد. اثأر التأييد الشعبي

للثورة العراقية مخاوف الملك حسين الذي كان يعتقد إن هناك مؤامرات داخل بلاده تحرض عليها الجمهورية العربية المتحدة تهدف إلى قيام ثورة شعبية تعمل على الإطاحة به على غرار الثورة في العراق.لذلك سارع الملك حسين إلى الاستنجاد بالحكومتين الأمريكية والبريطانية، حيث قام بإرسال رسائل مستعجلة إلى كل من (هارولد ماكميلان)Micmealan رئيس الوزراء البريطاني والى الرئيس الأمريكي إيزنهاور داعيا إياهم إلى ضرورة التدخل العسكري وإرسال قواتهم إلى المنطقة.والحقيقة إن الولايات المتحدة كانت قد عقدت العزم على إن من الضروري القيام بعمل قوي تستطيع من خلاله منع انتقال تأثيرات الثورة العراقية على البلدان الموالية لها، فخلال اجتماع موسع لمجلس الأمن القومي الأمريكي قال الرئيس إيزنهاور لأعضاء المجلس "يجب علينا إن نعمل أو إن نخرج من الشرق الأوسط كليا..." ، وكانت الآراء متفقة داخل الحكومة الأمريكية بان على الولايات المتحدة إن تعطي دعما معنويا لأصدقائها في المنطقة بإثبات وجودها عسكريا وان عدم التدخل سيشكل خطرا على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. وعند استعراض نتائج عدم القيام بعمل في المنطقة العربية رأى مجلس الأمن القومي الأمريكي إذ ذلك سوف يؤدي إلى هيمنة عبد الناصر على المنطقة كلها مما قد يعرض المصالح والقواعد الأمريكية إلى الخطر المباشر وبالتالي فان الاعتماد على تعهدات الولايات المتحدة سيكون موضع شك في العالم بأسره.وتبعا لذلك قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في الوطن العربي ودول الجوار، وفي إطار التنسيق العسكري المشترك بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية أنزلت الولايات المتحدة في الخامس من تموز 1958 قوة من مشاة البحرية في لبنان لحماية نظام كميل شمعون، في حين أنزلت بريطانيا قواتها العسكرية في الأردن في السابع عشر من تموز 1958. ومن الجدير بالملاحظة إن الولايات المتحدة قد ساهمت مساهمة فاعلة في تسهيل عملية الإنزال البريطاني في الأردن وذلك من خلال قيام الحكومة الأمريكية بإجراء اتصالاتها مع المسؤولين الصهاينة لأخذ موافقاتهم بالسماح للقوات البريطانية استخدام مجالهم الجوي للتدخل في الأردن، وقد عبر الكيان الصهيوني عن تأييده لهذه

العملية وأعلن بأنه سيتحرك عسكريا هو الأخر إذا ما تعرضت حياة الملك حسين إلى الخطر. وقد اثأر التدخل الأمريكي والبريطاني في المنطقة العربية ردود أفعال سلبية، حيث اتهم العراق بريطانيا بان إنزال قواتها في الأردن ما هو إلا مقدمة لعملية غزو للعراق تستهدف استنزاف ثروته الوطنية، كما ندد عبد الناصر والاتحاد السوفيتي بالتدخل الأمريكي وعداه عملا عدوانيا من إعمال الحرب ووعدت مصر ثوار العراق بمساعدتهم ضد إي هجوم خارجي، وهدد الرئيس السوفيتي خروشوف الرئيس إيزنهاور من مغبة الهجوم على العراق وأشعره ضمنا إن إي هجوم على العراق سوف يؤدي إلى صراع عالمي. وبعد الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة مخاطر الثورة العراقية، شرعت الدولتان في السابع عشر من تموز 1958 إلى إجراء مباحثات مشتركة في واشنطن للاتفاق على صيغة موحدة للتعامل مع العراق للحيلولة دون وقوعه في دائرة سيطرة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تعد مصدر تهديد للمصالح الغربية في الوطن العربي ودول الجوار. وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية تواصلان عقد اجتماعاتهما المشتركة، تلقت وزارة خارجية البلدين في الثامن عشر من تموز 1958 تقارير تشير إلى إن الملك حسين قد قرر التدخل عسكريا للقضاء على الثورة في العراق وانه يطلب ضمانات من الحكومتين الأمريكية والبريطانية تؤكد التزام كلا الدولتين بتقديم مساعدات عسكرية له في تنفيذ هذه العملية. وتشير التقارير إلى إن أهم العوامل التي شجعت الملك حسين على اتخاذ قراره هذا هو علمه بوجود قوات عراقية في قاعدة الحبانية قد تفاجأت بوقوع الإحداث في بغداد، فقام الملك حسين بإرسال برقيات إلى تلك القوات أعلمهم بأنه قد أصبح رئيسا للاتحاد العراقي الأردني وانه يدعوهم إلى العمل على الإطاحة بنظام الثورة في بغداد.إلا إن الولايات المتحدة وقفت ضد طموحات الملك حسين في تنفيذه هذه العملية، ففي الحادي والعشرين من تموز 1958 سلم توماس رأيت القائم بالإعمال الأمريكي في الأردن مذكرة إلى الحكومة الأردنية تحتوي على رد حكومته على طلب الملك حسين حيث أكدت الحكومة الأمريكية في هذه المذكرة معارضتها التامة لأي تدخل عسكري في العراق وأكدت له إن الوضع في العراق أصبح

ابعد من نطاق السيطرة عليه وان إي تدخل عسكري في العراق سيؤدي إلى تحرك سوفيتي مضاد مما قد يولد مضاعفات عسكرية وسياسية غير مضمونة النتائج. والحقيقة إن النتائج غير المضمونة لم تكن السبب الوحيد وراء رفض الولايات المتحدة لأي تدخل عسكري ضد العراق، وإنما كان هناك سبب أخر وهو رغبة الولايات المتحدة في الانفتاح على النظام الجمهوري في العراق ، لا سيما بعد إن أعلنت الحكومة العراقية الجديدة سياستها القائمة على الإيفاء بالتزاماتها مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وإنها ليست لديها أية نية في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة لأنها ترغب في إتباع سياسة مستقلة من دون إن يكون لأي طرف خارجي تأثير فيها. دفعت هذه السياسة الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها من النظام في العراق خاصة بعد إن أعلن قادته رغبتهم في التعاون مع مختلف دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولان مايهم الولايات المتحدة هو الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وما دام النظام الجديد في العراق لا يشكل خطرا على هذه المصالح فليس هناك مايبرر عدم التعاون معه وعليه أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق في الثاني من أب 1958 بعد إن سبقتها في ذلك بريطانيا. وبعد إن شعرت الولايات المتحدة إن الأمور تجري لصالحها في كل من العراق ولبنان، قامت في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1958 بسحب قواتها العسكرية من لبنان، وفي أوائل تشرين الثاني 1958 أتم البريطانيون انسحابهم من الأراضي الأردنية. على إن الولايات المتحدة لم تغادر المنطقة العربية إلا بعد إن أعطت ضمانات للملك حسين بالمحافظه على نظام حكمه أوفدت بعثة عسكرية تتألف من 9 ضباط برئاسة الجنرال ريتشارد روسين للوقوف على احتياجات الأردن المالية والعسكرية التي شهدت تدهورا كبيرا بعد قيام الثورة العراقية. ويبدو ان الموقف البريطاني–الأمريكي الداعم للأردن، يعود لسببين رئيسين الأول: خشيتهما من تسرب رياح الثورة العراقية إلى الأقطار العربية التي تتمركز مصالحهما وبخاصة السعودية التي تحوي على اكبر مخزون نفطي يعتمد عليه الغرب، والثاني:خشيتهما من هذه الصحوة العربية واحتمالات تهديدها لإسرائيل إذا ما انتقلت للأردن

والسعودية. إما النظام الجمهوري في العراق فقد عد الانزالين البريطاني والأمريكي في الأردن مقدمة واضحة لغزو الأراضي العراقية، إلا إن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم تلقى تطمينات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بواسطة سفاراتهما في بغداد بأنهما لاينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية، وقد أكد رئيس الوزراء من جانبه إن حكومته تحترم تعهدات العراق للدول الاجنبية، بما في ذلك الاتفاقات النفطية، كما تعهد لهما بدفع التعويضات عن الإضرار التي لحقت بالأملاك والمؤسسات الأجنبية، وقد سلمت وزارة الخارجية العراقية مضمون ذلك في الثامن عشر من تموز 1958 إلى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد، مؤكدة في مذكرتها إن ماحدث كان عبارة عن حركة داخلية استهدفت إنقاذ العراق من مساوئ الحكم الفاسد والرجعية. وفي العشرين من تموز 1958 قررت الحكومة الأردنية إنهاء العلاقات السياسية التي كانت قائمة بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بالنظر لاعتراف الأخيرة رسميا بالجمهورية العراقية، التي عدت قيامها عملا باطلا على اعتبار دولة الاتحاد لازالت قائمة برئاسة الملك حسين.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية: الخلافات بين قطبي الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية The differences between the poles of the revolution Abdul Karim Qasim and Abdul Salam Muhammad Aref

المحاضرة 11

الخلافات بين قطبي الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف

كانت ثورة 14 تموز – كما هو معلوم – امتداداً تاريخياً للنضال الطويل الذي تمرس به الشعب العراقي ضد الحكم الملكي وسياسته الاستعمارية وبداية لصفحة جديدة من الحكم الجماهيري بيد أبناء الجيل الجديد على وفق أسس ديمقراطية سليمة ، ففي السياسة الخارجية إعادة العراق إلى الصف العربي ، وإنهاء سياسة الأحلاف الغربية والوقوف على الحياد في السياسة الدولية وذلك على وفق برنامج متكامل تقريبا وضعته اللجنة العليا للضباط الأحرار بالتشاور مع جبهة الاتحاد الوطني ملتقى القوى السياسية المؤثرة آنذاك .

إلا أن الأمور بدأت حال قيام الثورة تسير باتجاهات متعاكسة إذ طغت عليها في الأسابيع الأولى الخلافات الحادة بين قطبي الثورة (عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف) وظهرت بشكل كبير حتى أخذا يسيران باتجاهين متضادين وعلى ما يبدو أن النجاح السهل والسريع الذي لقيه الضباط الذين نفذوا الثورة جعلهم أمام أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة لم يكونوا قد خططوا لها من قبل ولاسيما أن الذين تسلموا زمام السلطة لم يكونوا على مقدار كبير من الخبرة السياسية إذ انحصرت ثقافتهم في الأمور العسكرية فقط .

وأوشك هذا الصراع أن يجعل انقسام الجيش العراقي أمرا متوقعا شانه في ذلك شان كل بلد استولى فيه العسكريون على السلطة ويعود السبب في هذا إلى التنافس الشديد بين فئات العسكريين المختلفة التي تحاول كل واحدة منها أن تفرض سيطرتها على الأمور لتنفرد بالحكم وكثيرا ما كان ينتهي هذا التنافس

إلى صراع دموي وكانت هناك عدة أمور انطوى عليها هذا الصراع ويمكن حصرها في المجالات التالية :

أولا : الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة :

لعل ابرز مظاهر الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف ينصب في مسالة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة حينما قامت ثورة 14 تموز 1958 فإنها حدثت بعد مضي خمسة اشهر فقط على قيام أول وحدة شهدها تاريخ العرب الحديث بين مصر وسوريا إذ كان لقيامها ردود الفعل عليها من القوى الاستعمارية وأنظمة الحكم العربية الموالية لها وعلى رأسها نظام الحكم الملكي العراقي الذي عقد بعدها مباشرة الاتحاد الهاشمي مع الأردن ، لذلك كان رد الفعل قويا بقيام ثورة 14 تموز كأحد المحركات الأساسية للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة فقد أيقن بعضهم أن الثورة ستفتح الباب لاندماج العراق اندماجا كليا في الجمهورية العربية المتحدة .

وكانت قضية الوحدة من القضايا التي ناقشها (الضباط الأحرار) عند الإعداد للثورة ووضعت في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهذا ما أكده ناجي طالب: (لقد بحثنا قبل الثورة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة كهدف نهائي على أنها الحل الوحيد لإنقاذ بلادنا من سوء أوضاعها السياسية والدولية ثم أن العراق قطر عربي وهو جزء من الأمة العربية).

وقد اتفقت اللجنة العليا للضباط الأحرار على أن يعلنوا وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة دون تحديد فترة للانتقال.

لكن بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 كان هناك تحول كبير في هذا المسار يتزعمه عبد الكريم قاسم وأحد الأسباب الرئيسة في الخلاف الذي بدأ يظهر بين الثوار بسبب شكوك عبد الكريم قاسم واتهامه الرئيس جمال عبد الناصر بتحريض العناصر القومية ودعمها ودفعها إلي الاستيلاء على الحكم

تمهيدا لإلحاق العراق بدولة الوحدة ولقد كان هناك خلاف في الاتجاهات لدى القطبين قاسم وعارف فالأول كان متأثرا بالأفكار الحرة المؤيدة للاتجاهات الوطنية المعتدلة الداعية إلى الاهتمام بالمؤسسات الديمقراطية ومن الذين يدعون إلى انتهاج سياسة معتدلة في قضية الوحدة العربية بينما عارف كان محسوبا على مدرسة صلاح الدين الصباغ ومن اكثر دعاة الوحدة حماساً واندفاعا .

ظل دعاة الوحدة وعلى رأسهم عبد السلام محمد عارف يؤكدون أن قضية الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة قد اتفق عليها بشكل نهائي قبل تنفيذ الثورة وذهب عبد السلام بعيدا في هذا الاتجاه عندما قال انه اتفق مع عبد الكريم قاسم على تحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة بعد شهرين من نجاح الثورة على أن يجري استفتاء شعبي حول الموضوع ويؤكد ناجي طالب : أن موضوع الوحدة قد نوقش في اجتماعات اللجنة العليا للضباط الأحرار لكن سقفا زمنيا لهذا الانضمام لم يحدد وأبقى الضباط الأحرار الباب مفتوحا لتحقيق هذا الانضمام حينما تسمح به أحوال العراق وأحوال الجمهورية العربية المتحدة وأن قرار الانضمام متروك للسلطة المدنية التي ستتولى قيادة البلاد بعد نجاح الثورة إذ ليس في نيّة الضباط الأحرار الاستمرار على الحكم أصلاً وإنما تسليم السلطة إلى محترفي السياسة من قادة الأحزاب السياسية الوطنية وليس في نية أحد من الضباط الأحرار أن يكون وزيراً لكن قاسم وعارف تمسكا بالسلطة ولم يسلماها إلى المدنيين كما متفق عليه.

لقد ألف عبد الكريم قاسم حكومة تضم كل الاتجاهات على أن يكون القول الفصل فيها له وان يكون هو (فوق الميول والاتجاهات) فلم يشر قاسم في أحاديثه أو خطبه إلى الوحدة أبدا بل كان يؤكد ضرورة أن تكون علاقات العراق أقوى وأوثق بالجمهورية العربية المتحدة وبالدول العربية الأخرى.

ويذكر ناجي طالب الذي كان أحد الوزراء في حكومة الثورة : أنَّ قضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة لم تناقش في اجتماعات مجلس الوزراء من قيام الثورة حتى تقديمه الاستقالة يوم 2 شباط 1959 .

ثانيا: التنافس على إشغال مواقع اكثر حساسية في قيادة الجماهير :

ويتضح هذا جليا في الخطب التي كان ألقاها عارف بهدف كسب أكثر عدد من الشرائح الوطنية والقوى المستقلة إلى صفوفه في صراعه الخفي مع قاسم ، وكما هو معلوم ، كان عارف يزور الألوية العراقية ويلقي فيها الخطب الحماسية المرتجلة التي تجاهل عمدا فيها ذكر اسم قاسم وكأنه هو القائد الفعلي للثورة مما جعل قاسم مهيئا لتصديق أية وشاية تصل إليه عن عارف حتى أن عبد الناصر نفسه قد شخص السلوك عند عارف فوصفه بأنه : (طفل غير متزن) ، فكانت خطبه مزيجا من ارتجال مضطرب وإخلاص غير موجَّه وغرور لا يحابى وكان عارف ينقل في خطبه تحيات عبد الناصر إلى الجماهير واصفاً إياه بأنه (البطل) و(المحرر العظيم) و(شقيقنا المحبوب) و(أخونا الأكبر في الكفاح) .

وعلى ما يبدو أن هذه الخطب استفزت قاسم وأثارت حفيظته لأنها كانت تركز على دور عارف في إعداد الثورة وتنفيذها والإشادة بـ(عبد الناصر) مع كيل المديح له وفي الوقت نفسه تجاهل اسم قاسم كأنه شخص غريب عن الثورة .

ويبدو أن قاسم كان يشجع عارف على تلك الجولات ليزيد حجم التجاوزات ليتسنى له تنفيذ مآربه في التضييق على نشاطه ومسؤولياته ومصداق ذلك ، بدأ قاسم بإبعاد أنصار عارف عن المراكز المهمة في الجيش وبالمقابل تولية أنصاره في مراكز اكثر حساسية، وكان عبد الكريم قاسم ناجحا في اعتماد هذه السياسة إذ أن هذه الخطب كانت موضع استياء الوزراء وبعض ضباط الثورة. ويذكر نعمان ماهر الكنعاني: أن حديثا قد دار بينه وبين رفعت الحاج سري وقال له رفعت : إن قاسم يريد من عارف الاستمرار على تلك الخطب لكي يحطمه ومع تزايد الخطب غير المتزنة قل عدد المؤيدين لعارف وبذلك سهل الطريق أمام قاسم لعزله وإخراجه من السلطة في النهاية

ثالثا: إظهار عارف عدم ولائه لقاسم خلال لقاءاته بالمسؤولين العرب :

كانت أول زيارات عارف للدول العربية هي زيارته دمشق في 18 تموز وكانت تلك الزيارة موضع ارتياب قاسم وشكوكه من ولاء عارف ومصداقية ذلك أن أحد أعضاء الوفد الذي زار دمشق قد نقل إلى قاسم بان عارف قد اختلى بعبد الناصر وقال له : إنه يستطيع التخلص من قاسم بعشرة فلوس، ويذكر الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية آنذاك واحد أعضاء الوفد أن قاسم كان متأثرا باجتماع الوفد مع عبد الناصر لان أحدا لم يذكر اسمه وكأنه فرد مجهول لا علاقة له بالثورة ويبدو أن ضابطا عضوا في الوفد كان يعمل لصالح قاسم نقل إليه كل شيء ، وبقي قاسم مرتابا من الاجتماع الثنائي الذي عقد بين عبد الناصر وعارف وقد وصلت إليه الأخبار عن طريق الشيوعيين السوريين يحذرونه فيها من وجود مؤامرة تستهدف قتله تم التخطيط لها وإعدادها خلال اللقاء الثنائي. وقد زاد من حدة الصراع بين قاسم وعارف البرقية التي أملاها عبد السلام محمد عارف على السيد عبد المتعال المفتي القائم بأعمال سفارة الجمهورية العربية المتحدة والمرسلة في 18 تموز.

بدأ قاسم بعد حصوله على نسخة من تلك البرقية بعرضها على الضباط والوزراء لإثارتهم على عارف وتصرفاته ويظهر أن البرقية قد أرسلت قبل يوم واحد من سفر عارف إلى دمشق ولا يبدو أن هناك دوافع مقنعة جعلت عارف يقدم على هذا التصرف الذي زاد من نقمة قاسم عليه إلا إذا كانت هذه البرقية قد زورت من جهة ما ، لها مصلحة في توتر العلاقة بين قاسم وعارف أو أنها تدل على تهور عارف وعدم إدراكه الأمور بشكل جيد.

أما القاهرة فقد أكدت من جانبها أن البرقية من وحي السفارتين البريطانية والأمريكية وأنها موجهة لإثارة أعصاب قاسم ، ولذا بدأ الخلاف ينمو ويكبر بين قطبي الثورة قاسم وعارف وذلك بسبب رغبة كل واحد منهما في الزعامة والسيطرة على مقاليد السلطة

انتفاضة الموصل في 8 اذار 1959 ضد حكم عبد الكريم قاسم

يذكر بان السبب الذي ادى الى نشوب انتفاضة الموصل هو خلاف عبد الكريم قاسم مع الضباط الاحرار الذين شاركوه في ثورة 14 تموز 1958 اذ اخذ يتخلص منهم الواحد اثر الاخر فخسر بذلك تاييد التيارات القومية له حتى قامت ضده انتفاضة الموصل التي قام بها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف قائد موقع الموصل .وتعود احداث تلك الانتفاضة الى شهر اذار 1959 حيث قرر الشيوعيون عقد مؤتمر انصار السلام بالاتفاق مع قاسم ولكن الشواف اتصل بقاسم تليفونيا يطلب منه منع عقد المؤتمر لما سيسببه من فتن واضطرابات في البلد فلم يستجب قاسم له فذهب اليه الشواف في بغداد فلم يستجب له ايضا ووصلت جموع الشيوعيين من كل مناطق العراق وكذلك من بعض الدول العربية وبخاصة من لبنان والاردن وكذلك من ايران يريدون اقتحام الموصل لتحويلها الى قاعدة لدعايتهم في شمال العراق علما ان مدينة الموصل كانت قلعة للعروبة والقوميين .

قابلهم القوميون بمظاهرات مضادة فوقعت الاضطرابات في الخامس من اذار بحدوث صدام مسلح بين الطرفين سقط خلاله عدد من القتلى والجرحى ولما راى الشواف ان ما حدث كان نتيجة لرفض قاسم لتحذيراته راى ان المصلحة القومية تقضي عليه بان يثور عليه وينقض العراق من حكمه فاعلن الانتفاضة في الثامن من اذار عام 1959 واذاع بيانا الى الشعب باسم الانتفاضة اعلن فيه خلع عبدالكريم قاسم وان الانتفاضة قد قامت لتحرير العراق من الاستبداد والاستعباد وان اسباب تلك الانتفاضة تعود الى خيانة قاسم لمبادىء واهداف ثورة الرابع عشر من تموز 1958 والتنكيل بالضباط الاحرار وتسليم زمام البلاد الى الشوعيين والانحراف عن التضامن العربي وقد قابل قاسم بيان الشواف ببيان مضاد حيث ارسل مرسوما جمهوريا باحالة العقيد الركن عبدالوهاب الشواف الى التقاعد فورا واعتقاله لتامره على سلامة الجمهورية وتعيين الزعيم الركن يونس محمد طاهر قائدا لموقع الموصل ودعا بيان قاسم ضباط الموقع الى اعتقال الشواف فورا وقد انتهت حركة الشواف بعد ان قصف المقر

الذي كان يقيم فيه واصيب الشواف وقتل في المستشفى وبعد مقتل الشواف بدات الحملة التي استباحت الموصل وابنائها بالاعتقال والقتل ووصلت الحالة الى سحب القوميين في الشوارع لتعليقهم على اعمدة الكهرباء ولم تنجو منهم حتى النساء وعاشت المدينة اياما مرعبة من الارهاب والقتل .

في الجانب الاخر بدا قاسم باعتقال كل من يشك به من الضباط المحسوبين على التنظيم القومي واعتقل مؤسس حركة الضباط الاحرار العقيد رفعت الحاج سري والعميد الركن ناظم الطبقجلي وعدد اخر من الضباط واحالهم الى محكمة المهداوي التي اصدرت بحقهم عقوبة الاعدام وتم تنفيذ هذه العقوبة بهم في الشهر التاسع من عام 1959 وكان هذا القرار الذي اتخذه قاسم هو البداية لسقوط نظامه .

مشكلة الكويت

كانت مطالبة عبدالكريم قاسم بضم الكويت عام 1961 ليس هي المحاولة الاولى في هذا المجال بل سبقتها محاولات كانت اولها محاولة الملك غازي بين عامي 1938 –1939 مستخدما كافة السبل السياسية من اجل تحقيق ذلك الهدف حتى انه انشأ اذاعة خاصة سميت اذاعة قصر الزهور من اجل هذا الغرض ومن اجل القضية الفلسطينية وكانت المحاولة الاخرى حينما حاول نوري السعيد ضم الكويت ضمن حلف بغداد وعمل مرة اخرى حينما حاول السعيد ادخال الكويت في الاتحاد العربي الهاشمي الذي عقد بين العراق والاردن .

وبعد قيام الثورة عام 1958 سعى كل من العراق والكويت لتوطيد علاقاته بالبلد الاخر على اسس جديدة من الصداقة والتكافؤ ونتيجة لذلك تم فتح اول قنصلية عراقية في الكويت لتكون حلقة اتصال

بينهما كما قام شيخ الكويت الامير عبدالله السالم الصباح بزيارة الى بغداد في الخامس والعشرين من تشرين الاول .

وكانت اول بادرة احتكاك تجاه الكويت حينما خرجت الاقاويل في اوائل عام 1961 بان بريطانيا تعد لادخال الكويت بعد الاستقلال في الكومنولوث البريطاني وقد اعلن قاسم رفضه لهذا المشروع في الشهر الرابع عام 1961 وكانت الكويت تحت الحماية البريطانية منذ عام 1899 وحتى عام 1961 حينما تم تبادل البرقيات بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين شيخ الكويت عبدالله السالم الصباح في حزيران 1961 وخلال تلك البرقيات تم الاتفاق ((الغاء اتفاقية الحماية المعقودة في كانون الثاني عام 1899 لتنافيها مع سيادة واستقلال الكويت وتسمتر علاقة البلدين على اساس روح الصداقة ويتشاور الطرفان مع بعضهما في الامور التي تهمهما حيث يكون ذلك مناسبا وتقوم حكومة بريطانيا بمساعدة حكومة الكويت اذا طلبت الاخيرة ذلك)) وقد وافق شيخ الكويت على ما جاء في برقية المقيم السياسي البريطاني ومنذ ذلك التاريخ تم اعتبار الكويت دولة مستقلة .

وعقب اعلان تلك الاتفاقية رسميا بادر عبدالكريم قاسم بارسال برقية تهنئة الى شيخ الكويت هناه في الغاء اتفاقية الحماية دون الاشارة الى استقلال الكويت ولكنه اشار الى ان تلك المعاهدة كانت غير شرعية لانها عقدت بدون علم الدولة العثمانية كما ان الذي عقدها هو الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة العثمانية وكان ذلك التجاهل لاستقلال الكويت من جانب قاسم والاشارة الى تبعية الكويت لولاية البصرة العراقية تمهيدا لاعلان الخطوة التالية التي كان يسعى اليها وهي مطالبته صراحه بضم الكويت .

اجتمع مجلس الوزراء العراقي برئاسة عبدالكريم قاسم وبحث مسئلة الكويت فانقسم الاعضاء الى قسمين قسم يرى ضم الكويت بالقوى العسكرية والقسم الاخر يرى ضم الكويت بالطرق السلمية وقد استقر الراي على اتباع الطرق السلمية وبناء على ذلك قام عبدالكريم قاسم بعقد مؤتمره الصحفي

للمطالبة بضم الكويت في الخامس والعشرين من حزيران عام 1961 اي بعد ستة ايام من استقلال الكويت كما اعلن عبدالكريم قاسم انه بصدد اصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقاما لقضاء الكويت ويكون تابع للواء وفي نهاية المؤتمر اعلن ان حدود العراق تمتد الى حتى جنوب الكويت وانه سوف يسلم مذكرة بذلك في اليوم التالي الى كافة الدول العالمية والعربية تفيد بان الكويت جزء لا يتجزء من العراق لكن التدخل البريطاني والعربي المتمثل بموقف مصر والسعودية وتاثيرهما على الجامعة العربية تم قبول الكويت عضوا فيها وكذلك في الامم المتحدة وشكلت قوة عربية استقرت في الكويت خوفا من تدخل الجيش العراقي للسيطرة على الكويت .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: *انهيار حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب 8 شباط 1963*

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : The collapse of Abd al-Karim Qasim's rule in the February 8, 1963 coup

المحاضرة 12

انهيار حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب 8 شباط 1963

أصُيبت مختلفُ الأوساطِ والقوى السياسية والاجتماعية بما في ذلك الاطرافُ العسكريةُ والمدنية التي اشتركت في ثورة 14 يوليو / تموز بدرجاتٍ متفاوتة ، بخيبةِ أملٍ كبيرةٍ بعد أن عَجَز النظامُ الجمهورُي عن تحقيق أهدافةِ الاساسية ، ففي خِضَمِ الصراعِ من أجلِ السلطة والانفرادِ بها ضاعَ الاستقرارُ والاطمئنان ، وأَخفقَ قاسم سياسياً لكونهِ افتقرُ إلى برنامجٍ مخططٍ ومدروس ، وسياسةٍ واضحةِ المعالم ، ولم يكن يَدينُ بعقيدةٍ سياسيةٍ خاصة ، فقد وضعَ نفسهَ فوق الخلافات العقائدية ، وحاول أن يحرضَ فئةً على أخرى إلى أن يستنفدَ النزاعُ قوى الطرفين . لقد شهدَ العراقُ مع بدايةِ عام 1959 فصولاً داميةً بين القوميين والشيوعيين في أحداثِ ثورة الموصل في شهر أذار وأحداث كركوك في تموز من نفسِ العام ، وملاحقةِ الأحزابِ القومية وزجِ قسمٍ كبيرٍ منهم في السجون ، وكذلك الاقدامُ على تنفيذِ حكمِ الإعدام بالشخصياتِ الوطنيةِ والعسكرية ومنهم مؤسسُ تنظيم الضباط الاحرار في الجيش العراقي العميد رفعت الحاج سري ، والعميد الركن ناظم الطبقجلي وعددُ من الضباط عقبَ ثورةِ الموصل 1959 .

لقد أصبحَ الاعتقالُ العشوائي في اثناءِ المدةِ بين (1959 – 1963) ومداهمةُ مفارزِ الانضباطِ العسكري والامن ، للبيوتِ مألوفين وأهُملت المحاكمُ المدنيةُ واسُتعيضَ عنها بالمحاِكم العسكرية ، وتفشى التعذيبُ داخلَ المعتقلات ، واُستحدثت معتقلاتُ جديدة في معسكراتِ الجيش . أَما في علاقةِ حكومةِ قاسم مع البلدان العربية وبخاصةٍ مع الجمهوريةِ العربية المتحدة ، فكانت في بدايةِ ثورة 14 تموز حينما وضعَ الرئيسُ عبد الناصر كلَ الامكانياتِ العسكرية والسياسيةِ والإعلامية خدمةً للثورة ، وإعلاَن تأييدةِ لها في ساعتهِ الاولى حينما قال : " أن الجمهوريةَ العربيةَ المتحدة ستقومُ بالتزاماتِها كاملةً تجاةَ جمهوريةِ العراق وفقاً لميثاقِ الضمان الجماعي العربي ، وأن أيَ عدوانٍ على جمهوريةِ العراقُ يُعتَبرُ عدواناً على الجمهوريةِ العربية المتحدة " ، وتم التوقيعُ في 19 تموز 1958 بين الطرفين على اتفاقيةٍ تضمنت التاكيدَ على العهودِ والمواثيقِ التي تربطُ القطرين ، وتصميمَ البلدين على الوقوف موقفاً واحداً إزاءَ الموقفِ الدولي وصدِ أي عدوان قد يقعُ عليهما أو على أيٍ منهمُا ، وكذلك على التعاون الكامل في المحيطِ الدولي واتخاذِ الخطواتِ العاجلةِ لتنميةِ التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين والتعاون والتشاورِ المستمرين في جميع الشؤون التي تُهمُهما .

لقد كان لإعلان الاتفاقية أثراً كبيراً في دعمِ الثورة وتعزيزِ مواقفها على الصعيدينِ العربيِ والدولي ، كما كان لها الأثرُ البالغُ في مشاعِر العراقيين ، لأنها جسدت الارادةَ العربيةَ المستقلةَ في الدفاعِ المشترك ضد أي أعتداءٍ قد يقعُ على الأمةِ العربية . لكن الأحداثَ السياسيةَ التي شهدهَا العراقُ بعدَ قيامِ الخلاف بين (قاسم – عارف) ، والتوجهاتِ السياسيةِ للأحزابِ القومية والأقليمية ، وانحيازِ قاسم نحو رؤى الأحزابِ الأقليمية وإعفاءِ عارف من مسئوليتهِ ، واتهامِ الجمهورية العربية المتحدةِ بالتآمرِ عليه ، بدأت صفحةُ أخرى من تلك العلاقة ، حيث وصلَ مستواها الى درجةٍ اسوأُ مما كانت علية أيامَ نوري السعيد ، اضافةً إلى مطالبةِ العراق بالسيادةِ على كاملِ أراضي امارةِ الكويت ، حيث أعلن قاسم في مؤتمرٍ صحفي عقده في25 /1961/6 أنها جزءُ لا يتجزأُ من العراق ، بعد أن أفضى

ببيانٍ مفصلٍ عن ارتباطِ الكويت التاريخي بالعراق قال فيه : " إن جمهوريةَ العراق قررت حمايةِ الشعبِ العراقي في الكويت والمطالبةَ بالأراضي التي يسيطرُ عليها الاستعمارُ بصورة تعسفية ، والتي تخصُ العراق بوصفِها جزءاً من لواءِ البصرة .....وسنصدرُ وفقاً لذلك مرسوماً نعينُ بموجبهِ شيخ الكويت قائمَ مقام للكويت يكونُ مرتبطا مع متصرفِ البصرة " .

وكان لموقفِ بريطانيا ضد قراراتِ حكومةِ قاسم وانزالِ قواتها على الأراضي الكويتية وكذلك قراراتِ الجامعة العربية التي بموجبها أرُسلت قواتُ عربية من الجمهورية العربية المتحدة الى الكويت ، وقبولها عضواً في جامعة الدول العربية بتاريخ 1961/7/20 . فما كان من العراقِ الإ أن سحبَ ممثلهَ من الجامعةِ العربية وقطَع علاقتهِ الدبلوماسية مع عددٍ من الدول التي اعترفت بالكويت . وكان من نتائجِ سياساتهِ ان أدت إلى عزلِ العراق عن محيطهِ العربي والاقليمي والدولي ، ليعيشَ خلال هذه الفترةِ بعزلةٍ تامة إن صحَ القول مع اضطهادِ كلِ الأحزابِ والقوى المعارضة . للتتجمعَ تلك العواملُ مع عواملَ أخرى والتي أدت الى سقوطِ نظام حكم عبد الكريم قاسم وهي :

اولا : تفتيتُ الاحزاب والقوى السياسية التي كانت تعملُ تحت الجبهةِ الوطنية والتي شُكلت عام 1957 .

ثانيا : التردي الكبير في المجالاتِ الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا : استمرارُ القتال مع الاكراد في شمال العراق

رابعا : البعدُ عن الاقطارِ العربية وعدم اتخاذ خطوات نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة

خامسا : أَلعزلةُ شبهُ التامة في ميدانِ السياسة الخارجية

انقلاب 18 تشرين الثاني 1963

لم يمض على عمُرِ ثورة 8 فبراير / شباط 1963 ، سوى تسعةِ أشهر حتى شهدَ العراقُ خلالَها العديدَ من الاحداثِ الداخلية ، وهي استمرارُ حملةِ الاعتقالات والملاحقةِ والإعدامِ لعناصرِ الحزب الشيوعي والخلافاتِ مع الأحزابِ القومية التي أيدت وشاركت في الثورةِ وحكومتِها ، وعودةِ القتال مرةً أخرى مع الاكرادِ في المنطقةِ الشمالية ، أضافةً إلى تدخلاتِ الحرسِ القومي في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنيةِ الغيرِ منضبطة ، لكن العاملَ الرئيسَ هو الخلافاتُ التي ظهرت بين أعضاءِ حزب البِعث وانقسامهُ إلي جناحين ، الأول أطُلقَ عليهِ الجناحُ اليميني المعتدل وكان يمثلهُ حازم جواد وطالب شبيب والجناح اليساري يُمثله علي صالح السعدي ، فيما كان رئيسُ الوزراء أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش يميلونَ إلى التيارِ اليميني المعتدل . وكان تَميزَّ مسلكُ المسئوولين الذين تولوا المسئووليةَ باتخاذِ قراراتٍ سريعة وفوريةٍ دون الرجوعِ إلى زملائِهم من أعضاءِ الحكومة . فيما كانت السمهُ البارزة هو غيابُ القانون ، وفقدَت الحكومةُ سيطرتَها على القواتِ المسلحة ومنَعت الشرطةَ من التدخلِ لغرضِ الامن والنظام ومطاردةِ المخالفين .

بات الانفجارُ متوقعاً في أي وقتٍ من داخل الحزب إذ كان لابدَ لأيٍ من الجناحين أن يقضيَ على الآخر فقد أصبحَ التعايشُ بينهَمُا مستحيلاً ، وزادَ من خطورةِ الموقف الانفجارُ الذي حدثَ داخلَ مجلسِ الوزراء فحينما شعرَ الوزراءُ القوميون بأنهم مغلوبونَ على أمرهمِ وأصبحوا غيرَ قادرين على تحملِ المسئولية قدموا استقالتهمَ الجماعية ، وكان لها دويُها وتسببَت في زيادةِ تدهورِ الموقفِ وأصبح الوضعُ معرضاً لكلِ الاحتمالات .

أَثرت تصرفاتُ الحرس القومي على حياةِ المجتمع من نواحٍ متُعددة حتى أصبحَ السيرُ في بعض شوارعِ بغداد وبعضِ المناطقِ خطراً . لذلك فأن أَعضاءَ الحكومة وبعضَ الضباط كانوا يزدادون سُخطاً لما يشاهدونهَ من التحدي للرأي العام ، وكانت قواتُ الشرطة تُشاركُهم هذا الاحساس . لكن هذه

التطورات شكلت حافزاً على التحركِ بالنسبةِ للجناح المعتدل برئاسةِ حازم جواد الذي يميلُ أكثرَ إلى المحافظة فضلاً عن عددٍ من البعثين العسكريين . حيث تم عقدُ المؤتمرِ القطري الاستثنائي يومَ 1963/11/11 في قاعةِ الاجتماعات في المجلس الوطني ، وفيما كان رئيسُ المؤتمر يسجلُ أسماءَ المرشحين دخلت مجموعةُ من العسكريين الى قاعةِ المؤتمر ، بتحريض من عبد السلام عارف وبالاتفاقِ مع حازم جواد وطالب شبيب ، انتخبوا قيادةً قطريةً جديدة ، يرأسُها حازم جواد نفسُه. ووضعَ علي صالح السعدي وعدداً من أعوانهِ على الفور في طائرةٍ أقلتهم خارجَ البلاد (أسبانيا) . تحركَ الحرسُ القوميُ صباح اليوم الثاني فنزلَ إلى شوارع بِغداد احتجاجاً على ما أقرتهُ القيادةُ القطريةُ بمساندةِ قيادة فرع بغداد الذين يساندون علي صالح السعدي ، وتأزمَ الموقف بحيثُ أصبحَ يُهددهَ بالقتالِ بين الاطرافِ المتنازعةِ وتطورتِ الاحداثُ بأسرعِ مما كان مُتوقع.

كان إقدامِ منذر الونداوي بطلعاتٍ جويةٍ قام خلالها بقصفِ القصر الجمهوري جناح الرئيس عارف ووزارةِ الدفاع ومطارِ الرشيد العسكري ودارِ الاذاعة والتلفزيون ، حيث أَحراقُ عدد من الطائرات وأيقافُ البثِ الاذاعي والتلفزيوني ، زادَ الوضعَ تدهوراً ، لكن وصولَ وفدِ القيادةِ القومية الى بغداد مساء يوم 13 تشرين الثاني 1963 وعقدَهُم اجتماعاتٍ متواصلةٍ مع قيادةِ فرعِ بغداد والحرسِ القومي المؤيدِ للسعدي وتجاهلِ القيادة القطرية المنتخبةِ ورئيسِ الجمهورية ورئيسِ الوزراء كان سبباً رئيساً في تدهور الوضع ، إِضافةً إِلى القراراتِ التي اتخُذت وأُعلنت عبرَ بيانتِ القيادةِ القومية التي أعتبرت فيهِ المؤتمرَ القطريَ الذي عُقدَ مساء يوم 11 / 11 / 1963 غيرَ شرعي وحلَ القيادةِ القطريةِ القديمةِ والجديدة ، جعلت هذه القراراتُ قيادةَ فرعِ بغداد والحرس القومي أَن يتمادوا في غيهمِا ورفضهمِا الانسحابَ من شوارعِ بغداد وسيطرتِهما على وسائلِ الاعلام والاتصالاتِ وطالبوا بضرورةِ عودةِ السعدي ثانيةً إلى بغداد في أسرِع وقت ممكن .

فبعدَ هذه الاحداثِ تحولَ الصراعُ من صراعٍ بين جناحي حزبِ البعث إلى صراعٍ بين الحزبِ والسلطةِ الشرعية ، ليكونَ ذلك مبرراً لزجِ الجيشِ بأكملهِ ، ونظراً لاستمرارِ التأزمِ في الاوضاعِ عُقدَ أجتماعُ في وزارةِ الدفاع مع وفدِ القيادة القومية والجانبِ العراقي الذي حضرهَ البكر وعماش وحردان التكريتي وعبد الستار الدوري وعبد الستار عبد اللطيف وخالد مكي الهاشمي وعبد الكريم نصرت وطاهر يحيى وأنور الحديثي وجعفر قاسم حمودي لدراسةِ الأوضاعِ وإيجادِ الحلول اللازمة . وبعدَ الاجتماعِ أقترحَ البكرُ وعماش مغادرةَ حازم جواد ومجموعتهِ بغداد ، بحجةِ أن الحرسَ القوميَ والقيادةَ القومية تريدُ تهدئةَ الامور ، وقد رفضِ عارف هذا الاقتراحَ بشدةٍ ووصفهَ ب " الاقتراحِ السخيف)) الا أن طالب شبيب أستطاعَ التأثيرَ علىَ حازم جواد لقبولِ الاقتراح ومغادرةِ العراق الى بيروت ليلةَ 14/13 تشرين الثاني .

كان قرارُ القيادةِ القومية الذي أعلنته بأنها ستقومُ بأدارةِ الأمور في العراق حتى تستعيدَ القيادةُ القطريةُ وضعَها الشرعي هو النقطةُ الحاسمةُ في الموضوِع ، فهو لم يُثِرْ الرأيَ العام فحسب ، بل أثارَ أيضا ضباطَ الجيش من بعثيين وغيرِ بعثيين ، وكان قد نفذ صبرُهم من جراءِ تحدي الحرس القومي لهم وللقوات المسلحة وقواتِ الامن في حفظِ النظام العام .

وبدأ العسكريون بوضعِ الخططِ للانتقضاضِ على الحرسِ القومي وإعادةِ النظام الى البلد ، فأتفق البكر وحردان التكريتي وطاهر يحيى مع الرئيس عارف على ذلك ووكلت مهمة التخطيط الى صبحي عبد الحميد لكونهِ مديرَ الحركاتِ العسكرية بانهاء الفوضى والتمرد . تم وضعُ الخطةِ اللازمة بالتنسيق مع رئيسِ أركان الجيش طاهر يحيى وقائدِ القوة الجوية حردان التكريتي ووافق عليها الرئيسُ عارف ورئيسُ الوزراء أحمد حسن البكر وذلك يوم 16 تشرين الثاني 1963 . ونتيجةَ إبعادِ قسمٍ من الوزراء الى خارج العراق وبقاءِ مناصبهم الوزارية شاغرة ، أعُلن يوم 16 / 11 / 1963 عن

التعديلِ الوزاري الاخير لحكومةِ أحمد حسن البكر ، حيث تمَ إسنادُ المناصبِ الوزاريةِ الشاغرةِ إلى رئيس الوزراء وعددٍ من الوزراء الآخرين .

حصلت الموافقةُ من قبل عبد السلام عارف على الخطة التي وضعهَا مديرُ الحركاتِ العسكرية لتحركِ الجيش ، يوم 17 تشرين الثاني بعدَ أن حمَلها اليه طاِهر يحيى رئيسُ أركان الجيش ، وأضاف عليها عبد السلام فقط تسميةَ آمري القواطع ، ووقعَ عليها باسم : " القائدِ العام للقواتِ المسلحة الوطنية " وفي وقتٍ لم يكن هناك مثلُ هذا المنصب ، وأَطلق على الخطةِ اسم " سلام " ، وتم الاتفاقُ على التنفيذ يوم 18 / 11 / 1963 وساعةَ الشروع هي السادسةُ صباحا . وفي ساعةٍ متأخرة من مساء يوم 17 / 11 / 1963 طلبَ البكر من رئيسِ أركان الجيش طاهر يحيى تأجيلَ التنفيذ لمدةِ يومين ، لانه يحاولُ أن يحلَ المشكلة سليما ، فيما أصرَ حردان التكريتي قائدُ القوةِ الجوية على التنفيذ في الوقتِ المحدد خوفا من إنكشافِ الامر ، وذهبَ إليهِ حردان لاقناعهِ بعدمِ التأجيل ، فيما أجابةَ البكر : " أنا غيرُ مسؤول عن أي دمٍ يُسالُ غداً ، لذلك سأتركُ الأمرَ وأذهبُ إلى داري ، ولن أشُاركَ ، ولن أتحملَ مسئوليةَ الحركة " وفعلا تركَ مقرَ الحكومةِ وذهبَ إلى داره .

وفي الساعةِ الرابعة من صباح يوم 18 / 11 / 1963 بدأ تنفيذُ الخطةِ حيثُ دخلَ كلُ من (سعيد صليبي وعلي عريم) إلى مكتبِ وزيرِ الدفاع صالح مهدي عماش وأبلغاهُ بأنه معتقلُ في مكتبهِ . فيما أنطلقَ الضباطُ الذين عينهم عبد السلام لقيادةِ القطعاتِ العسكرية وتنفيذِ الواجبات . وتمت السيطرةُ على دارِ الاذاعة والتلفزيون ودوائرِ الاتصالات التي شهدت مقاومةً من قبلِ الحرس القومي ومن ضمنِها ملعبُ الادارةِ المحلية في الكرخ الذي قامَ حردان التكريتي بقصفهِ ، وتم وصول قُطعاتِ الجيش من كركوك والموصل بالطائراتِ وكذلك فوجُ مشاةِ الفرقة الثانية عبرَ النقلية الالية ، وفي الوقتِ نفسهِ أنطلقت الوحداتُ من معسكِر الرشيد إلى أهدافهِا وأحتلتها في تمامِ الساعة السابعةِ صباحا ،

لكن الحرسَ القوميَ لم يستلسلم بسهولةٍ وشهدت مدينةُ بغداد مواجهاتٍ عنيفةً بينةً وبين الجيش ، لكن تسليحَ الحرس لا يتعدى البنادقَ الالية مما أدى في النهايِة الى أنهيارِ ثورةِ 8 شباط وسقوطِها .

تحركَ عبد السلام عارف باتجاهِ مرسلاتِ الاذاعة بمنطقةِ أبي غريب يرافقهُ رشيد مصلح الحاكمُ العسكري العام وهادي خماس مديرُ الاستخبارات العسكرية والقى عبد السلام بيانَ رقم (1) صادرُ عن رئيسِ الجمهورية والقائدِ العام للقوات المسلحة الوطنية ثم تبعهُ بيانُ صادرُ عن المجلسِ الوطني لقيادةِ الثورة .

ويتضَحُ من خلال قراءةِ البيان الاول الصادرِ حصولُ رئيسِ الجمهورية على صلاحياتٍ واسعة وصلاحياتٍ أستثنائيةٍ تُجددَ حُسبَ الحاجةِ واقتصارُ عضويةِ المجلس الوطني لقيادةِ الثورة على العسكريين فقط .

وبعد نجاحِ الانقلاب صدر مرسومُ جمهوري عن المجلسِ الوطني لقيادِة الثورة برقم (1093) في 18 نوفمبر / تشرين الثاني 1963 ، بتعينِ الزعيم احمد حسن البكر نائباً لرئيسِ الجمهورية ، الذي كان يتولى رئاسة الوزراء قبل الانقلاب وكذلك صدورُ مرسومٍ جمهوري أخر بتشكيل الحكومةِ العراقية برقم (1094) في نفسِ اليوم ، والتي رأَسها الفريق طاهر يحيى . والملاحظ على وزارةِ طاهر يحيى بأنها ضمت ثمانيةً من العسكريين من البعثيين السابقين والقوميين الناصرين ، وأغلبُهم يستوزرون لأول مرة ،كما ضمت عدداً من المدنيين من البعثيين السابقين ، والاخرين من القوميين المستقلين ، وفيها وزيرُ كرديُ مستقل . وعبرَّ رئيسُ الوزراء طاهر يحيى في موْتمرٍ صحفي بأن حكومتهَ تعملُ من أجلِ جمعِ صفوفِ القوى القومية وترصينِ الوحدة الوطنية وإسعادِ الشعب ومعاملتهِ على قدمٍ المساواة ، ولا سيادةَ الا للشعبِ ولا حكَم الا للقانون أَما في مجالِ السياسةِ العربية فهي تقومُ أَساساً على تمهيد السُبلِ لقيامِ الوحدةِ العربية .

وعلى ضوء ذلك عقدَ المجلسُ الوطنيُ لقيادةِ الثورة إجتماعاً وقررَ تشكيلَ ثلاثةِ لجانٍ وزارية هي : " لجنةُ المجلس الاستشاري – لجنةُ وضع الدستور المؤقت – لجنةُ إعداد المنهج الوزاري " . فيما أَعلن الرئيسُ عبد السلام عارف في مؤتمرهِ الصحفي تحريمَ كل نِشاطٍ حزبي في العراق ، وأَن حكومتَه أُلفت من شخصياتٍ لها مكانتُها في البلد وليس من أحزاب ، مُضيفا بأن هناك رغبةً صادقةً بحلِ المشكلةِ الكردية .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة العربية: التقارب العراقي المصري واعلان اتفاقية التنسيق السياسي وانشاء قيادة سياسية موحدة

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة الإنكليزية : The Iraqi-Egyptian rapprochement, the declaration of the political coordination agreement, and the establishment of a unified political leadership

محتوى المحاضرة الثالثة عشر

المحاضرة 13

التقارب العراقي المصري واعلان اتفاقية التنسيق السياسي وانشاء قيادة سياسية موحدة

بعدَ فشل إتفاقيةِ الوحدة الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق التي وقعت في 17 نيسان 1963 ، والتغيير السياسي في العراق بعدَ إسقاطِ حكومةِ البعث في 18 تشرين الثاني 1963 ، وسيطرةِ الرئيس عبد السلام محمد عارف على السلطة ودخولِ القوميين العرب والناصريين في حكومةِ طاهر يحيي الذي تعهدَ في إذاعةٍ له بأن تبذلَ حكومتهُ كلَ ما في وسعِها لتنفيذ إتفاق الوحدة الثلاثية المعقود في 17 نيسان 1963 ، وبأن تكونَ هذه الوحدةُ نواةً لوحدةٍ عربية شاملة . وعند إعلان الحكومة في برنامجها في 24 كانون الأول 1963 أكدت فيه : " بأنها تعملُ لإزالةِ جميعِ العقبات التي تعترضُ سبيلَ الوحدةِ الشاملة التي هي أملُ جميع العرب في كلِ مكان ... وأن الوحدةَ العربيةَ غايةُ حتميةُ تمليها إرادةُ الشعبَ العربي ورغبتهُ الملحة في تحقيقها ، لأنها دعامةُ البقاءِ العربي وأهمُ مقومات وجوده ، وأَن ميثاقَ 17 نيسان نقطة الانطلاق نحو الوحدة " .

وكانِ عبد السلام عارف يدعو إلى وحدةٍ عربية شاملة على أساسِ الحركة العربية، وينحي باللائمةِ على الزعماءِ البعثيين لفشلهِم في تنفيذِ اتفاق الوحدة الثلاثية .

وفي نهايةِ عام 1963 دعا جمال عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة عربي لدراسةِ الوسائل التي ينبغي اتخاذهُا لمجابهةِ محاولات إَسرائيل لتحويلِ مجرى نهر الأردن . أيد العراقُ الدعوةُ وأرسلَ عبد السلام عارف برقيةً إِلى عبد الناصر يُخبرهُ فيها موافقةَ العراق لحضورِ المؤتمر وكان العراقُ أولَ دولةٍ عربية تعلن موافقتهاَ لحضورِ المؤتمر . وانعقدَ المؤتمرُ في يوم 13 كانون الثاني 1964 وأنتهى في 16 منه ، وترأسَ عبد السلام عارف جلساتِ المؤتمر لأن الدورَ في ذلك الوقت كان للعراقِ في رئاسةِ اجتماعات جامعة الدول العربية .

وقبلَ انعقادِ المؤتمر جرى لقاءُ بين عبد الناصر وعبد السلام حضره صبحي عبد الحميد وزيرِ الخارجية العراقي تم فيه الاتفاقُ على تنسيقِ موقف البلدين خلال جلساتِ المؤتمر لأن ثقلَ ووزنَ البلدين سيجعلانِ اتفاقهمُا مؤثراً في مواقفِ معظمِ الدول العربية واتفقَ الرئيسانِ على بقاءِ الوفد العراقي في القاهرة بعد انتهاءِ المؤتمرِ لمناقشة القضايا الثنائية بين البلدين.

وبدأ واضحاً بعد مَؤتمرِ القاهرة في كانون الثاني 1964 أَن العراقَ بقيادةِ عارف ، أخذ يتقربُ إِلى مصر بشكلٍ لم يُعرف له مثيل منذ ثورة تموز 1958 ، ولوحظ في المؤتمرِ أَن عبد السلام عارف كان يدعي إِلى الاجتماع مع عبد الناصر والتشاور معه على إنفراد وكان يُلمحُ بعدَ كل اجتماع بأنه تدخلَ لدى رؤساءِ دول أخرى لضمان تأييدهم لعبد الناصر.

اِستمر بقاءُ الوفدِ العراقي في القاهرة ، وعُقدت عدةُ اجتماعات بين الوفدين ترأسهاَ عن الجانب العراقي عبد السلام عارف وعضوية صبحي عبد الحميد وشامل السامرائي وعبد الرحمن البزاز وشكري صالح زكي وعن الجانبِ المصري الرئيس عبد الناصر وحضور المشير عبد الحكيم عامر وعدد من القياديين المصريين .

دعا الرئيسُ عبد الناصر في بداية شهر آيار 1964 الرئيسَ عبد السلام لحضورِ احتفالاتِ الانتهاء من المرحلةِ الأولى من بناءِ السد العالي في أسوان ، ودعا أيضا لهذا الاحتفالِ خروشوف رئيسَ الوزراء الاتحاد السوفيتي ، والرئيسَ الجزائري أحمد بن بيلا والرئيس عبد الله السلال رئيس جمهورية اليمن وفي حفلِ الافتتاح في أسوان ألقى عبد السلام عارف خطاباً أشادَ فيه بالاتحادِ السوفيتي وبمساعدتهِ لمصر وتكلمَ عن الوحدةِ العربية وحتميتها وطالبَ بوحدةِ مصر والعراق وقال : " إن العراقَ ملتزمُ دستورياً بالعمل على تحقيقِ الوحدة الشاملة فنحن وحدويون ومع الوحدةِ العربية " . وقد ملأ خطابه بالاستشهاد بالآيات ِالقرآنية التي ألهبت حماسَ الجماهير المحتشدة في الاحتفال فضجَ السرداق بالتصفيق الحاد المتواصلِ والهتافاتِ المدوية للوحدة العربية التي كانت أملاً في تلك الأيام ، ولم يستطع خروشوف أن يفهمَ الدافع لهذا التهليل الجامح .

وفورَ انتهاء مراسمِ افتتاح السد العالي بمرحلته الأولي ، بدأت مباحثاتُ بين الوفد العراقي برئاسةِ عبد السلام عارف وبين الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر، وكان عبد السلام متُحمساً لعقدِ أي اتفاقٍ وحدودي يضمنُ له البقاءُ على رأسِ السلطة ، وكان مدفوعاً بضغطٍ شعبي هائلِ وضغطٍ من ضباط الجيش ، حيث كان الشعبُ والجيشُ يطالبُ بالوحدةِ في كلِ مناسبة .

وقد عكف الوفدان العراقي والمصري على إعدادِ نصِ الاتفاق قبلَ ذلك ببضعة أَيام، لكن صبحي عبد الحميد يرى في هذه المحادثاتِ بأن الرئيسَ عبد الناصر كان متردداً ومتخوفاً من اتخاذِ خطوة وحدودية جريئة كما اتخذها مع سوريه سنةَ 1958 ، وهذا التخوفُ ناتُج من أثَرِ إخفاقِ تجربةِ الوحدة مع سورية ، ومن الأوضاعِ غيرِ المستقرة في العراق ، ومن عدمِ ثقتهِ ببعض القياديين في العراق ، ومن طموحاتِ عبد السلام الشخصية . لذلك اقترح عبد الناصر تشكيلَ مجلس رئاسةٍ مشترك بين البلدين يأخذُ على عاتقة تقديمَ الدراساتِ اللازمة لإقامة الوحدة الدستورية .

وبعد نقاشاً إستمرَ من يوم 19 أيار حتى 26 منه عن شكلِ الوحدة وكيفية قيامها ، وتم التوقيعُ على الاتفاق : " إيمانا بالوحدةِ العربية ، الوحدة المنبثقةِ من وحدةِ اللغة والتاريخ ووحدةِ الكفاح والمصير العربيِ وإدراكاً لزيف الخطةِ التي تعكسُ الانقساماتِ السياسية القائمة في الأرض العربية ، والتي فرضها الاستعمارُ بما يخدمُ مصالحهَ الخاصة من الاستقلال والسيطرة ، تتمسكُ الأمةُ العربيةُ بوحدتهِا النابعةِ من التاريخِ والتجربة " ثم تضمنت الاتفاقيةُ ثلاث عشرةَ مادةً جاء فيها " العملُ على تشكيلِ مجلسِ رئاسةِ مشترك من رئيس الجمهوريتين وعددٍ متساوِ من الأعضاء من القطرين وتكون القاهرة مقراً للمجلس" . أَما مهماتُ المجلس فهي :-

1- دراسةُ وتنفيذ الخُطوات الضرورية لإقامة وحدة البلدين .

2- وضعُ سياسة للبلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وتنسيقها وفقا للخطط المرسومة .

3- تحقيقُ الوحدةِ العقائدية بين شعبي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عبرَ منظماتٍ شعبية وعملٍ شعبي يوحدُ هذه المنظمات في المستقبل .

وتقررَ أن يجتمعَ مجلسُ الرئاسة مرةً واحدة كلَ ثلاثة أشهر أو متى دعت الحاجةُ إلي ذلك بموافقةِ الرئيسين ، واعتبرت قراراتُ المجلس ملزمةً ويجب تنفيذُها بعد إبرامِها . شريطةَ أن تكون القوانينُ اللازمة لتنفيذها قد سُنت وفقا للنظامِ الدستوري في كلِ بلد من البلدين ، كذلك تشكيلُ لجانٍ سياسيةٍ وعسكرية واقتصاديةٍ وثقافية وإعلامية وعقائدية وتنظيمية ، وتشكيلُ أمانةٍ عامة يرأسُها أمينُ عام يتمتعُ بصلاحيةِ دعوةِ المجلس إلي الاجتماع ، ويعد جدولَ الأعمال ، وتعتبرُ الأمانةُ العامة هيئةً مؤقتة إلي أن يتم تَحقيقُ الوحدة بين البلدين وعندها تَحلُ محلهاَ السلطةُ العليا للوحدةِ العربية التي يصبُحِ كلا البلدين تابعا لها .

قال الرئيس عبد السلام عارف بعد التوقيع : " من أَسعدِ ساعاتِ عمري هذه اللحظات التاريخية المباركة التي تخطو فيها أولُ خطوةٍ ايجابية لبناءِ صرحِ وحدتنِا المجيدة " .

وقال الرئيس عبد الناصر : " في هذه اللحظات التي توقعُ فيها هذه الاتفاقية كخطوةٍ أولي في سبيلِ الوحدة الشاملة ، وفي الحقيقة أن الوحدة بين العراق ومصر قائمة منذ قامت ثورة 18 نوفمبر ونحن نعتقدُ أن وحدة الهدفِ هي الوحدةُ الحقيقية ، وإننا اليوم إذ نوقعُ هذا الاتفاقَ كخطوةٍ مبدئيةٍ في طريق الوحدة ، فإننا نعني أننا نريدَ أن تقومَ الوحدةُ على أسُس راسخةٍ قوية متينة ، أن تقومَ الوحدةُ على مراحلَ حتى نستطيعَ أن نقابل ونلاقى أعداءَ الوحدة "

وفى بغداد صادقَ المجلسُ الوطني لقيادةِ الثورة ومجلس الوزراء بالإجماع في جلسةٍ مشتركة فوق العادة على اتفاقية 26 أيار مابين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وقد عقدت هذه الجلسة برئاسةِ الرئيس عبد السلام عارف في 9 حزيران 1964 وصدر القانون رقم (79) لسنة 1964 قانونُ تصديقِ الاتفاقية الموقعة بالقاهرة بتاريخ 26 آيار 1965

المحاولة الانقلابية لعارف عبد الرزاق في 15- 16 ايلول 1965

عمل عبد السلام عارف على ضرب الاحزاب القومية ليس فقط من خلال العمل على إدامة التناقضات بينهما..وإنما امتد هذا إلى دائرة السلطة (مجلس الوزراء–والجيش)،إذ كان لأغلب الفئات ممثليهم في الجبهتين . هذا فضلاً عن تدخله المباشر في صلاحيات الوزراء وفرضه الرأي بتعيين الموظفين ، مما أَدى إلى المجابهة مع مجلس الوزراء وتعميق حدة الخلاف مما دفع عبد الكريم فرحان وزير الإرشاد إلى تقديم إستقالته في 23 حزيران 1965 . وتشاور صبحي عبد الحميد وزيرُ الداخلية مع الكتلةِ القومية التي ينتمي إليها حول الموضوع وقدم استقالته بتاريخ 30 يونيو/حزيران 1965 . ثم تضامن معهم كلا من : أديب الجادر وزيرُ الصناعة ، وعبد الستار على الحسين وزيرُ

العدلية ، وفؤاد الركابي وزيرُ البلديات ، وعزيز الحافظ وزيرُ الاقتصاد . مما أحدث أزمةً وزاريةً واسعة ، أَدت إلى تدخل جمال عبد الناصر نفسه في إقناع الوزراء لسحب استقالتهم ، وخاصة صبحي عبد الحميد الذي حاول عبد السلام استمالته لكنه أصر على موقفه، فصدر مرسومان جمهوريان في 11 تموز 1965 بقبول الاستقالات وتعيين وزراء جُدد بحكومة طاهر يحيى الثالثة . فيما إستمرت الخلافاتُ تعصفُ بوزارة طاهر يحيى الثالثة وقدم عددُ آخر من الوزراء استقالاتهم ، مما حدا عبد السلام عارف الإيعاز إليه بتقديم استقالته ، فقدم طاهر يحيى استقالة حكومته بتاريخ 3 أيلول 1965 . بعد إستقالة الوزراء القوميين في شهر حزيران 1965 ، كلف سعيد صليبي حاكم بغداد من قبل عبد السلام عارف بالتحدث مع عارف عبد الرزاق الذي يشغلُ منصب قائد القوة الجوية لتولي رئاسة الوزراء فأجابه عارف عبد الرزاق : "هذا العرضُ ليس منك بل من عبد السلام ، أنا مستعدُ أجُرب ... حتى لو كان الناسُ تنتقدني ... بشرط أن يبقى هو رئيسُ جمهوريةٍ دستوري لا يتدخلُ في أشياء أخرى" . إجتمع عارف عبد الرزاق بكتلة الضابط القوميين التي يرأسُها في داره يوم 1 تموز 1965، وبحث معهم الموضوع بالتفصيل فوافق الجميعُ على أن يُشكل عارف عبد الرزاق الوزارة ، وعد قسمُ من المجتمعين ذلك ثورةً بدون سلاح . ويرى مجيد خدوري : "بما أَن الفريق الناصري لا يزالُ قوياً بين العسكريين فقد سعى عارف إلى تحطيمه بأن أَقنع الزعيمُ عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية الذي كانت شخصيتهُ محبوبةً بين العسكريين بترؤس حكومةٍ جديدة تخلفُ حكومة طاهر يحيى" أستمر سعيد صليبي في مفاوضاتٍ طويلةٍ لإقناع عارف عبد الرزاق وأخيراً وافق عارف الرزاق على تأليف الوزارة على شرط أن يحتفظ بمنصب قائد القوة الجوية بالإضافة إلى منصب رئاسة الوزراء ومنصب وزير الدفاع ، وافق عبد السلام على هذه الشروط . وطلب من عارف عبد الرزاق في الوقت نفسه وضع أسُسٍ جديدةٍ للاتحاد الاشتراكي والالتزام ببيان القيادة السياسية الموحدة والإسراع في تحقيق الحياة الدستورية وقيام النظام النيابي ومبدأ سيادة القانون ورعاية الجيش والقوات المسلحة . وصدر المرسومُ الجمهوريُ بتشكيل وزارة عارف عبد الرزاق في 6 أيلول 1965 . يذكر أمين هويدي حول

تكليف عارف عبد الرزاق رئاسة الوزراء قائلاً : "وقبل أَن يعلن النبأ أُتصل بي الرئيس عارف في منزلي وأَخبرني بالتعديل المنتظر كما حدثني البزاز يزفُ إِلى الأخبار ... أَقولُ الحق . إِني توقعت شراً من هذا التعديل صحيحَ كنتُ أتوقعُ أحداثاً وأحدثاً ولكن ليس بهذه السرعة" ، كان عارف عبد الرزاق قد إِتفق مع الكتلة القومية أن يعمل لإِزاحة الرئيس عبد السلام عارف من السلطة وهذا السبب هو الذي جعله أن يقبل برئاسة الوزراء ، وعند مغادرة الرئيس عبد السلام عارف إِلى الدار البيضاء يوم 1965/9/12 لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث ، وفي المطار سلم عبد السلام عارف إِلى عارف عبد الرزاق ورقةً فيها أسمان يطلبُ نقلُهما إِلى مناصب آمرى ألويةٍ خارج بغداد وهُما : العقيد الركن عرفان عبد القادر آمرُ الكلية العسكرية والثاني العقيد الركن محمد يوسف طه مديرُ الحركات العسكرية ، وهُما من الكتلة القومية ، وبذلك عمل عبد السلام عارف على فصل عارف عبد الرزاق عن كتلة القومية . رفض الضابطان هذا الأمر وقالا هذا عملُ يُشتتُ الكتلة ويضعفُها داخل بغداد ويجعلُ عملك القادم صعبُ المنال وكذلك كانت أَراء الضباط القوميين الآخرين ، وقالا إِننا نعتقدُ أَن الوقت قد حان للتخلص من عبد السلام وفرصة وجوده في الدار البيضاء فرصةُ ذهبيةُ للإِطاحة به . وضعت خطةُ الانقلاب التي اشترك في وضعها العميد الركن محمد مجيد والعقيد الركن هادي خماس مديرُ الاستخبارات العسكرية والمقدم الركن صبحي عبد الحميد ، وتتلخصُ في :-

1- القيامُ بإِنذار الوحدات المؤيدة في بغداد يوم الأربعاء 15 أيلول 1965 ، ويقومُ الرائد عبد الأمير الربيعي ، آمرُ الدبابات في معسكر أبي غريب بالسيطرة على المعسكر بمساعدة الضباط الآخرين المشاركين في المحاولة .

2- يستدعي عارف عبد الرزاق الضباط المؤيدين للرئيس عبد السلام عارف ، وبخاصةٍ سعيد صليبي ، قائدُ موقع بغداد وامرُ الانضباط العسكري حيث يتم اعتقالهُم .

3- يتوجهُ عارف عبد الرزاق في الساعة الثانية بعد الظهر إلى دار الإذاعة ليعلن تنحية الرئيس عبد السلام عارف ، وإلغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة الثورة ، وتأليف وزارةٍ جديدة تضمُ الفئات القومية .

وفي 12 أيلول 1965 ، هُيأ للانقلاب بخروج مظاهراتٍ اشترك فيها إتحادُ نقابات العمال الذي يرأسهُ هاشم على محسن من حركة القوميين العرب ، وكذلك نقابةُ المعلمين ومنظماتُ أخرى ، وهي تدعو إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقيل إن ترتيب إخراج هذه المظاهرات قد جرى بالاتفاق مع حكومة عارف عبد الرزاق . وكانت كتلةُ عارف عبد الرزاق واثقةً من نجاح خطتها ، وأنها ستلاقي تأييداً كاملاً في أوساط الوحدويين مدنيين وعسكريين .

بدأَ عارف عبد الرزاق تحركه عصر يوم الأربعاء 15 أيلول 1965 باستدعاء العقيد عبد الحميد عبد القادر السامراني مدير الشرطة العام ، وأبلغه بأن انقلاباً يجري تنفيذهُ حالياً لإزاحة عبد السلام عارف وطلب منه إما الاشتراكُ معهم في التنفيذ أو الوقوف على الحياد ، علماً بأن عبد الحميد عبد القادر من أقرب الأشخاص إلى سعيد صليبي والمؤيدين إلى الرئيس عبد السلام عارف . فتظاهر بالتحمس للانقلاب ، وتعهد بإقناع صليبي ، فسمح له عارف عبد الرزاق بمغادرة المكان لتنفيذ هذه المهمة ، أَخبر السامراني صليبي بما جرى فأسرع صليبي إلى إنذار الوحدات العسكرية ببغداد والموالية للرئيس عارف وأمرها بمقاومة أي محاولةٍ انقلابية ، وبعد أن أطمأن إلى قوة مركزه وقدرُته الكاملة على السيطرة على الموقف ذهب إلى مقر رئاسة الوزارة والتقى بعارف عبد الرزاق وتظاهر في بادئ الأمر بتأييده الانقلاب ، إلا أنه تحفظ على اشتراك عرفان عبد القادر وجدي وفاروق صبري الخطيب وعبد الأمير الربيعي ، وأثناء المناقشة بين سعيد صليبي وعارف عبد الرزاق تلقى هادي خماس مكالمةً هاتفيةً من مجهولُ يقال إنه عامر الحمدان من أَحد الضباط المنفُذين أَخبره فيها بإخفاق عبد الأمير الربيعي بالسيطرة على معسكر أبو غريب وأن أمر مدرسة الدروع العقيد صبري خلف قد سيطر على المعسكر واعتقل عبد الأمير بينما كان العكسُ هو الصحيح. لكن هذا الاتصال دبره سعيد صليبي .

ولم يتمكن أحدُ من أن يتحقق من الموقف لأن الاتصال الهاتفي كان قد قُطع عن المعسكر ، وأَخذت المكالمةُ الهاتفية على أنها حقيقةُ مؤكدةُ فصدرت التعليماتُ بتأجيل العملية الانقلابية . ويُعللُ عارف عبد الرزاق فشل المحاولة إلى كون خطة التنفيذ ضعيفةُ وغيرُ دقيقة أو محكمة ولم أطلع عليها قبل الشروع بالتنفيذ . وسيطر سعيد صليبي على الموقف ، وفي صباح يوم 16 أيلول 1965 غادر عارف عبد الرزاق وأربعةُ من أعوانه بغداد إلى القاهرة على متن طائرةٍ عسكرية ، وكان وصولُ الطائرة العسكرية مفاجأة للقاهرة ولحقهم بطائرةً ثانية مجموعةُ من الضباط خوفاً من أن يوشى بهم ، والحقيقة أن كل هذه الأمور حدثت ولم تُخطر أو تعلم السفارةُ المصرية باتجاه الطائرة الأولى وكذلك الطائرة الثانية.ويرى صبحي عبد الحميد "بأن ذهابهم إلى القاهرة كان فيه إحراجُ للحكومة المصرية لأن القاهرة لم تكن تعلمُ بالحركة ، وما كانت توافقُ أو تؤيدُ أي انقلابٍ ضد عبد السلام عارف في الوقت الحاضر وكان يكفيها أن تكون العلاقاتُ بينها وبين العراق قويةً ومتينةً وسياستُهما العربيةُ والدولية متطابقةً ، وهذا مؤمنُ في العراق في الوقت الحاضر".

فيما يذكر أمين هويدي قائلاً : " كلُ هذا تم والرئيس عارف هناك في الدار البيضاء .. وقد علم بتفصيلات ما حدث من الرئيس جمال عبد الناصر ، إذ كنتُ قد أرسلت إليه بالتفصيلات قبل أن يتمكن أَحدُ في بغداد من إخطار الرئيس عارف بما حدث . ولعل هذه المبادرة كانت سبباً في الشكوك التي سيطرت على الرئيس عارف بعد ذلك والتي لم يكنُ لها أساسُ من الصحة " . ويذكر الدكتور أحمد الحسو الذي يشغلُ منصب المستشار الصحفي للرئيس عبد السلام عارف وكان ضمن الرحلة إلى الدار البيضاء وعاد معه إلى العراق قائلاً : " علمنا بما حدث في بغداد من محاولةٍ انقلابية ، ومن قبل رجلٍ نثقُ به كثيراً وقمتُ توا بأخبار مرافق الرئيس عبد الله مجيد ، فدخل تواً إلى غرفة نوم الرئيس عبد السلام عارف ، فأيقظه من منامه ، وأخبره بما حدث في بغداد فنهض عارف سريعاً ليستفهم المزيد من الأخبار ، وقد أخبرناُه بأن المحاولة أَحبطت وأن الوضع مستقرُ ، فبدأ يمهدُ للعودة مباشرة " .

وفي الصباح الباكر وصل إلى الدار البيضاء وزيرُ الصحة الدكتور عبد اللطيف البدري ليشرح للرئيس عارف ما حدث ويطمئُنه على سلامة الموقف ، وغادر الرئيسُ والوفدُ المرافق له الدار البيضاء على متن طائرةٍ مصرية ، وصلت إلى القاهرة واستقبله المشير عبد الحكيم عامر وأمضى عدة ساعاتٍ وغادرها ويقول أحمد فوزي : " ومن مطارٍ عسكري أقلعت بنا الطائرةُ دون أن يعلم أحدُ من أعضاء الوفد شيئاً عن الجهة التي تقصدهاُ الطائرةُ وبعد حوالي نصف ساعة من الطيران لاحظنا أن طياراً جاء من مقدمة الطائرة للسلام على الرئيس عبد السلام عارف وسمعنا أنه شقيقُ الرئيس جمال عبد الناصر وصهر المشير عبد الحكيم عامر وقد أشاع الطمأنينة في قلوبنا لأنه من غير المعقول أن تبعث الحكومةُ المصرية شقيق عبد الناصر في طائرةٍ قد تكوُن عرضهً لخطر القصف" .

ورغم ذلك فأن بعض التقارير الإخبارية وخاصةً محطة لندن الإذاعية ، كانت تشُيرُ إلى غموض الموقف وتلمحُ إلى أن لمصر علاقةً بما حدث أو أن القائمين بالحركة محسوبون على الاتجاه الناصري . وفي مساء يوم الجمعة 17 أيلول 1965 صدر ملحقُ صحيفة (العمل والعمال) الموالية لحكم عبد السلام عارف نشرت فيه مقالاً يحملُ عناوين مثيرةً وبارزةً تتهمُ فيه حركةُ القوميين العرب بالقيام بحركة فاشلةٍ ، وأنهم فئاتُ صغيرة تطلقُ على نفسها اسم القومية زوراً وبهتاناً ، وأن غرضهم ليس قومياً نبيلاً ، وإنما من أجل التسلط على الشعب .

ومع كل هذا لم تعلن الحكومةُ العراقية شيئاً حول المحاولة الانقلابية إلا في يوم السبت الموافق 18 أيلول 1965 ، حيث أَذيع البيانُ الرسمي من دار الإذاعة العراقية ونشر في الصحف المحلية ، ولم يحمل البيانُ أي اسم حزبٍ أو كتلةٍ أو حركةٍ بالمحاولة الانقلابية وإنما وصفهم بنفرٍ من المغامرين ، وأعلن عن فشل الحركة وفرار جل القائمين بها خارج العراق وأَلقي القبض على الباقيين دون ذكر الدولة التي وصلها القائمين بالمحاولة وهي مصر .

ومع أن عبد السلام عارف كان مقتنعاً بأن لمصر دوراً في هذه المحاولة الانقلابية ، حيث قال للسفير أمين هويدي :"إن رجل القاهرة في الموضوع" .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة العربية: مصرعُ الرئيس عبد السلام عارف وتولي عبد الرحمن عارف السلطة

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة الإنكليزية : The death of President Abdel Salam Aref, and Abdel Rahman Aref assumed power

المحاضرة 14

مصرعُ الرئيس عبد السلام عارف وتولي عبد الرحمن عارف السلطة

بدأ عَبد السلام عارف جولةً للمنطقةِ الجنوبية يوم 12 نيسان 1966 ، من مدينةِ البصرة يرافقهُ وزراءُ الداخليةِ والصناعةِ والثقافةِ والارشاد ، وذلك ليفتتحَ وليضعَ حجرَ الأساس لعددٍ من المشاريعِ الصناعيةِ وزيارةِ منطقة الأهوار .

في يومِ الاربعاء 13 نيسان ، تحركَ الموكبُ الرئاسيُ باتجاهِ منطقةِ الأهوار ماراً بكلِ القرى والقصباتِ المنتشرةِ هناك حتى وصولهِ مدينةَ القرنةِ عصراً ، وأُقيم في ملعبِ المدينة احتفالُ شعبيُ حضره الرئيسُ عارف ، واستمرَ هذا الاحتفالُ حتى المساء ليغادرَ المدينةَ في تمامِ الساعة السابعة إلا عشرَ دقائق ، بعد أن اعتلىَ أحدى الطائراتِ المروحية الثلاث التي كانت برفقتهِ عائداً إلى مدينةِ البصرة والتي كان من المقررِ بعدَها أَن يحضرَ مأَدبةَ عشاءٍ على شرفهِ في فُندق شط العرب . وبعد أَن أسدلَ الليلُ ظلامهَ ، وكان في الأفقِ شئُ من الغبار ، ولكن لم تكن هناك عواصفُ ولارياحُ شديدة تثيرُ الغبار ، ولم يتلقَ الطيارونَ من مطارِ البصرة أو من غيرهِ أي تَحذيرٍ لأي سوءٍ في الأحوالِ الجوية السائدة وبعدَ فترةٍ قصيرةٍ من الطيران عادت الطائرةُ الثانية ، وهبطت في ملعب مدينة القرُنة التي طارت منها ، ليبلغُ قائدهُا الملازمُ أول الطيار منذر سليمان عزت الوفدَ الذين معه في الطائرة ،

بأن طائرةَ الرئيس قد ضاعت والتي يقودُها النقيبُ الطيار خالد محمد نوري ، وفُقد الاتصال بقائدِها في الساعةِ السابعة والدقيقة العاشرة مساءً ، بعد استغاثةٍ أرسلها قائدُ الطائرة . تمَ إخبارُ القاعدةِ الجوية في البصرة وبدأت عمليةُ البحث عن الطائرةِ الرئاسية المفقودة ، وفي ادارةِ فنُدق شط العرب وصلَ خبرُ فقدان الطائرة إلى معاونِ متصرف البصرة علي نهاد مصطفى ، فتحركَ ومعهَ مديرُ المواني‌ء ومدير شرطة البصرة لإجراءِ الاتصالات ، ومنها إرسالُ برقيةٍ مستعجلة إلى القنصليةِ العراقية في عبادان بفقدانِ الإتصال بطائرةٍ مروحيةٍ تحملُ شخصياتٍ هامة ، وتخشى أنها ظلت طريقهَا باتجاهِ الحدودِ الايرانية ، وفي الساعةِ الثامنة مساءاً أرسلَ معاونُ المتصرف برقيةً إلى مديرِ الداخلية العام في بغداد يُخبرُه بفقدانِ الطائرة الرئاسيةِ مع أسماءِ ركابها ، وهو أولُ تبليغٍ يصلُ العاصمة . وتم إخبارُ عبد الرحمن البزاز رئيسِ الوزراء عن طريق محمد ناصر وزيرِ الثقافة والارشاد ، الذي لم يرافق الرئيسَ في زيارتهِ إلى منطقةِ الأهوار ومدينةِ القُرنة ، فيما انتقل المسئوولونَ إلى بنايةِ المتصرفية لاتخاذهِا مقراً لإجراءِ الاتصالات . وبعد وصولِ خبرِ اختفاءِ طائرة الرئيس إلى بغداد تحركَ العميدُ الركن سعيد صليبي آمرُ الانضباط العسكري وقائدُ حاميةِ بغداد للسيطرةِ علىَ الوضعِ فيها ، وقام بَتوزيعِ قواته على المناطقِ الحساسهة والمهمة ، فقد توجهت ثماني دبابات وقواتُ من المُشاة لتعزيزِ الحمايةِ على الاذاعةِ والتلفزيون والقصر الجمهوري ، فيما اتخذت قوات أخرى مواقعَها على النقاطِ الاستراتيجية ، وكان التحليلُ الذي أعُطي للضباط بأنها أجراءاتُ إحترازيةُ اتخُذت لمنعِ أيةِ مغامرةٍ يمكنُ أن يقومَ بها ضابطُ مغامرُ يريدُ استغلالَ الوضعِ للسيطرةِ على الحكم ، وفي صباحِ اليوم التالي الموافق 14 نيسان ، اقَلع عددُ من الطائرات من مطاري الرشيد العسكري وقاعدةِ الشعيبة في البصرة للبحثِ عن الطائرةِ المفقودة ، وتمكنت إحدىَ الطائرات من العثورِ عليها ، واتضحَ ان جميعَ ركابِ الطائرة المفقودة قد لقَوا مصرَعهم . فيما يَنقلُ لنا فيصل حسون مشاهدتَه لمكانِ الحادث صباحَ ذلك اليوم ، حينما رافقَ اللجنةَ التحقيقيةَ القضائيةَ والهيئةَ الفنيةَ من القوةِ الجوية لإجراءِ تحقيقٍ شاملٍ عن أَسبابِ وظروفِ سقوطِ الطائرة ، وكانت اللجنةُ التحقيقيةُ برئاسةِ القاضي سالم محمد عزت

رئيسِ محكمة إستئنافِ البصرة ، حيث يقول : " كانت الطائرةُ المنكوبةُ ممزقةَ الاشلاء وقد تناثرت حولهَا الجُثث ، بينما التهمت النيرانُ أَجسادَ بعضِ الذين كانوا في الطائرة ، فلم يكن بالمستطاع التعرفُ على بقاياهُم ، ورأيتُ جثة عبد السلام ملقاةً على الأرض على بعُدِ نحو ثلاثةِ أمتار من هيكلِ الطائرةِ المُحترقة .... رأيتُ عبد السلام وهو منكفئُ على وجههِ فوق التراب وقد طمُست معالمُ الوجهِ لكثرةِ ما نزفَ من دماءٍ اختلطتِ بالتراب واحترقت رجلهُ اليسرى وصارت فحماً بينما بقى جسدهُ يدلُ عليه، رغم أن لهيبَ النار قد أتى على شعرِ رأسهِ وأكلَ نسيجَ بدلتِه" ، وباشرت اللجنةُ عملهَا في مكانِ الحادث واسَتمعت إلى إفاداُتِ الشهود الذين بلغَ عددُهم أربعين شاهداً ، فيما يُفنِدُ فيصل حسون ما جاءَ في قرارِ اللجنة التحقيقية القضائية على أنهم إستمعوا إلى إفاداتِ الشهود من المنطقةِ حيث يقولُ : " لكنها لا تسمعُ لأحدٍ ولا تسأل أحداً ولا تذهب إلى القريةِ القريبة من المكان لتسجلَ أقوالَ من ذُكرَ أنهم رأواَ الطائرةَ مشتعلةً في الجو قبل أن تهوي إلى الأرض " . وفي أثناءِ تواجدِ اللجنةِ التحقيقيةِ القضائيةِ في مكانِ الحادث ، وصلت من بغداد الهيئةُ التحقيقيةُ الفنية التي أمرَ بتشكليهِا عبد الرحمن البزاز رئيسُ الوزراء برئاسةِ العقيد الركن زيدان أحمد زيدان ، وأصدرت قرارها باعتبارِ الحادث قضاءاً وقدراً وبدون تقصير من أحد ، وأن سببَ الحادث هو تعرضُها إلى مطباتٍ هوائيةٍ شديدةٍ مع غبارٍ معلقٍ في الجو مما جعلَ الرؤيةَ معدومة ، وعند هبوطِها ارتطمت بالأرضِ وأَدى إلى انفجارِ الخزاناتِ الرئيسية وحدوثِ الحريق الذي أدى إلى انفجارِ الطائرة ، واحتراقِها ولم يحصل بصورةٍ قاطعة أيُ انفجارٍ أو حريقٍ أو عُطلٍ بالطائرةِ منُذ أقلاعِها حتى اِصطدامِها بالارض . وهناك رآيُ آخر يصفُ عملَ الهيئةِ التحقيقية الفنية التي حضرت من بغدادَ بأنها : " اكتفت هذه الهيئةُ أيضاً بالمرورِ على مكانِ الحادث وأبداءِ آراءِ متناثرةٍ حول احتمالاتِ أسبابهِ وهل هي ناشئةُ عن ارتطامِ المروحيةِ بالأرض أم بسببِ انفجارهِا في الجو ... وعادت دون أَن تنُاقش الطيارَ الذي قادَ طائرتنَا " وكان قائدُ الطائرةِ الثانية منذر سليمان عزت قد تكلمَ إلى فيصل حسون ظُهرَ يومِ العثور على الطائرة وفي مكانِ الحادث قائلاً : " لو أن قائدَ الطائرة مَلكَ زمِامَ أعصابهِ ولو لم يضطرب ويفقد توازنهَ ، لاستطاعَ أن يَهبطَ على

هذه الأرض بمنتهى السهولةِ والراحة " ، وُنشِرَ رأيُ الطيار منذر ضمنَ التقريرِ الصحفي الذي كتبهَ عن حادثِ مصرعِ عبد السلام عارف ، مع تأكيدهِ بأن مدى الرؤية لم يكن سيئاً خِلافاً لِما ذكرهَ تقريرُ وكالةِالانباء العراقية التي عزَت سقوطَ الطائرةِ إلى هبوبِ عاصفةٍ قوية حدثت فَجأة . ويقولُ عبد الكريم فرحان الذي اطلعَ على إضبارةِ التحقيق الخاصة بوفاةِ عبد السلام محمدعارف آواخرَ آيار 1967 : "كان التحقيقُ موجزاً وشَكلياً ، فقد سُئِلَ مهندسُ القوةِ الجوية وعددُ من الفنيين المسئوولين عن إدامةِ وصيانةِ طائرات الهليوكوبتر ومديرُ الانواءِ الجوية والسكانُ القريبين من المنطقة التي هَوت فيها الطائرة ، إن صيغةَ الأسئلةِ وعدمَ التوسعِ في التحقيق تُنبئُ عن رغبةٍ في إنهاءِ التحقيق بسرعة وغلقِ القضية ، ناهيك عن عدمِ وجودِ تقصيرٍ وإهمالٍ في الاتصِال بين الطائرةِ وأبراجِ المراقبة)) .

كان الرأيُ العام العراقيُ والعربي قد استقبلَ البيانَ الرسمي حول مصرع رئيس الجمهورية وعددٍ من الوزراء والمرافقين له بالشكِ والريبةِ وسرى عددُ من الإشاعاتِ منها أَن الطائرةَ احترقت في الجو وهوت نتيجةَ عملٍ تخريبي

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة العربية: تولى عبد الرحمن عارف الحكم

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة الإنكليزية: Abdul Rahman Aref took power

المحاضرة 15

تولى عبد الرحمن عارف الحكم

بَعد وفاةِ الرئيس عبد السلام عارف أنُيطت مهامُ رئيس الجمهورية ، برئيسِ الوزراء عبد الرحمن البراز وفقَ أحكَامِ المادة (56) من الدستورِ المؤقت إلى حين انتخابِ رئيسِ الجمهورية بمقتضى المادة (55) من الدستور التي تقضي بانتخابِ رئيسِ جديدِ للجمهورية خلال أسُبوعِ واحدٍ من تاريخ خلوِ المنصب ، وذلك بأغلبيةِ ثُلثي المجموع الكلي لأعضاءِ مجلسِ الوزراء ومجلسِ الدفاع الوطني . وبعد الانتهاء من تشييع جنازة عبد السلام ظهرُ يومِ السبت المصادف 1966/4/16 إلى مثواهُ الأخير ، والذي شاركت فيهِ الوفودُ الرسميةُ العربية والدولية ، وسبقَ هذا التشييعُ حراكاً سياسياً بين أعضاءِ الحَكم من قادةٍ عسكريين ومدنيين وقادةِ الأحزاب والشخصياتِ السياسية على من يتُم الاتفاقُ عليه . وأظهرَ هذا الحراكُ وجودَ ثلاثة اتجاهاتٍ الاول ، يريدُ إبقاءَ الرئاسةِ بأيدي العسكريين بحجةِ المصلحةِ العامة وضمانِ الإستقرار السياسي ، وكان في مقدمةِ الداعين إلى هذا الرأي العميد سعيد صليبي قائدُ موقعِ بغداد ، وأَخذ يروجُ لاختيارِ اللواء عبدالرحمن عارف . والاتجاهُ الثاني فهو يدعو لانتخابِ رئيس الجمهورية من المدنيين ، ويقودُ هذا الاتجاهَ عبد الرحمن البزاز رئيسُ الوزراء والقائُم بأعمالِ رئيسِ الجمهورية . والاتجاهُ الثالث يدعو إلى تشكيلِ مجلسِ للرئاسة خلال مدةِ الانتقال ، وكان أصحابُ هذا الرأي هُم من الضباطِ الأحرار والسياسين ذوى التوجهِ القومي . وبعدَ المشاوراتِ والمناوراتِ استقرَ الرأيُ على ترشيحِ أثنين من العسكريين هُما اللواء عبدالرحمن محمد عارف شقيقُ

الرئيس الراحل ورئيسُ أركان الجيش بالوكالة والثاني اللواء الركن عبدالعزيز العقيلي وزيرُ الدفاع ومن كتلهِ ضباطِ الموصل أما الدكتور عبدالرحمن البزاز فكان المرشحُ المدنيُ الوحيدُ ويحظُى بدعمِ وزرائه

عقدَ مجلسا الدفاع الوطني والوزراء جلسةً مشتركةً في بنايةِ المجلس الوطني في الساعة الحاديةَ عشرةَ من مساءِ يوم السبت 1966/4/16 ، وكان عددُ الحضور ثمانية وعشرين عضواً ، وكانت نتيجةُ التصويت عدمَ حصولِ أيٍ من المرشحين الثلاثةِ على أغلبيةِ الثلثين المطلوبة ، فقد حصلَ عبد الرحمن البزاز على أربعة عشر صوتاً واللواء عبد الرحمن محمد عارف على ثلاثة عشر صوتا ، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي على صوته . ويشيرُ مجيد خدوري على قولِ العقيلي الذي أفصحَ له بأنه ضَمِنَ تأييدَ عددٍ كبيرٍ من ضباطِ الجيش قبلَ أن تبدأ القوى المناصرة لعبد الرحمن عارف العملَ ضده ، ولو أرادَ فرضَ نفسهِ بالقوةِ لتمكنَ من جمعِ عددٍ كافٍ من الضباطِ والاستيلاءِ على السلطة بانقلابٍ عسكري ولكنه أرادَ الوصولَ إلى الرئاسةِ بالطرقِ الدستورية . ونظراً للخلافاتِ التي دبتّ في تلك القاعة ، وأَدت إلى تعليقِ الاجتماعِ أكثرَ من مرةٍ ، وقبلَ عقدِ الجلسةِ الثانية تحركَ العسكريون للضغطِ على البزاز ، وبلغ تهديده بانقلابٍ عسكري إذا استمرَ في ترشيحِ نفسهِ ، وقد قامَ بممارسة الضغط عليهِ العميد سعيد صليبي قائدُ موقعِ بغداد وإبراهيم عبدالرحمن الداود أمرُ كتيبة دبابات الحرس الجمهوري وغيرهمُ من الضباط ، وعندما عُقدت الجلسةُ الثانية أَعلن البزاز انسحابهَ من الترشيح ، ولم يحضر العُقيلي الجلسةَ ، فأعُلن عن فوزِ عبدالرحمن محمد عارف برئاسةِ الجمهورية تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية العراقية .

اتفاق 29 حزيران 1966 بين الحكومة المركزية والاكراد

وكلفَ عبد الرحمن البزاز بإعادةِ تشكيل الوزارة ، وقد شكل البزازُ وزارتهَ الجديدة في 18 نيسان 1966 وتولى وزارةَ الداخلية كذلك وعين شاكر محمود شكري وزيراً للدفاع بديلاً عن عبد العزيز العقيلي .

وكانت فرصةُ المعتدلين لدعم وجهات نظرهم قد أعطى هذا الأمر أملاً في نفوس الأكراد في التوصل إلى حلٍ مقبول . ومن أجل ذلك أَعلنت القيادةُ الكردية وقفاً لإطلاقِ النار لمدةِ شهر اعتباراً من 17 نيسان 1966 . بهدف إعطاءِ الحكومةِ الجديدة الوقتَ الكافي للنظر في مطالبهم . فيما ناشدَ عبد الرحمن عارف في مؤتمر صحفي عقده في 18 نيسان 1966 الأكرادَ المحافظةَ على وحدةِ البلاد والتعاونَ مع أخوانِهم العرب في تأمينِ سلامةِ الوطن ورفعِ مستوى جميعِ فئات الشعب . وفي مؤتمرهِ الصحفي الذي عقده بعد أن كُلِفَ للمرة الثانيةِ برئاسة الوزراء دعى عبد الرحمن البزاز القياداتِ الكردية إلى إعادةِ النظر في موقفهم ، محُذراً من التفتتِ والتمادي في الفتنةِ حتى لا يزيدَ عدد الضحايا ، وأعلن بأن الدولةَ العراقية . لن تتسامحَ أطلاقاً في أيةِ محاولةٍ للانفصال أو ما يشبهُ الانفصال أو يمهدُ له فيما رفضَ أي وساطةٍ بين الحكومةِ والأكراد قائلاً : " ليس هناك حاجةُ للوساطةِ لأن المسألةَ داخلية "

بدأَ البزاز بالتحركِ لحل القضية الكردية ، فأَصدرَ في 26 نيسان 1966 ، أمراً بإلغاء إبعادِ خمسةٍ من الزعماءِ الأكراد كانوا قد وضعوا قيدَ الإقامةِ في مدينة عين التمر بمحافظة كربلاء وهم : " اللواء المتقاعد فؤاد عارف وزير الدولة السابق ، واللواء المتقاعد عبد المجيد علي مديرُ الأمن العام السابق ، والعميدُ المتقاعد عبد الفتاح الشالي عضوُ محكمةِ الشعب الملغاة والعقيدان المتقاعدان رشيد جودت وعبد الرحمن المفتي " ، واستقبلَ البزاز الرجالَ الخمسة وأكد لهم أن الحكومةَ تنظرُ إلى الجميعِ من عربٍ وأكراد بعينِ المساواة وضمن ندوةِ الأربعاء التلفزيونية يوم 15 حزيران 1966 كشف البزاز النقابَ بأن حكومتهَ تعملُ على إعدادِ مشروعٍ كاملٍ ستذيعهُ في المستقبلِ القريب لحل قضيةِ الأكراد في شمالِ العراق ، وأَشار إلى أَن المشروعَ يقومُ على أساسِ الاعتراف بحقوقِ الأكراد في شمالِ العراق ، ومنِحهم إدارة لامركزية مع الاعتراف بالقومية الكردية وبحقوقِ مواطنينا الأكراد القوميةِ كاملة وأضاف قائلاً : "إن الوضع في شمالِ الوطن ما لم يتم حله عن طريقِ الصفاء والتسويةِ المعقولةِ والاعترافِ

الكاملِ بالحقوقِ المتقابلة لا يمكنُ أن ينتهيَ نهائياً ... إذا ما علمنا أن وراءَ الحدودِ أناُسُ لا يريدونَ لهذه البلاد أمناً ولا استقراراً أناسُ يريدون أن يستغلوا الحربَ بين الأخ وأخيه ، أنُاسُ قامت مصالحُهم على تشتيتِ هذا القطر الواحد ، أناس يطمحون ببعضِ أراضيه وبعضِ ثرواتهِ وبعضِ مياهه" استأنف الزعماءُ الأكراد في بغداد مفاوضاتٍ مع الحكومة ، وفي 24 حزيران 1966 إستقبلَ عبد الرحمن عارف الوفد الكردي . وسلم الوفدُ رسالةً من الملا مصطفى دعا أن يعمَ الصفاءُ والوئامُ بين الأخوةِ العرب والأكراد ، وأكد لهم عبد الرحمن عارف أن العربَ والأكراد أخوةٌ في هذا الوطن ويتمتعونَ بنفس الحقوق وعلى الجميعِ أن يتكاتفوا ويكونوا يداً واحدة ضد المغرضين ، وأعلن استعدادُ الحكومةِ بتعميرِ وإصلاح ما خربتُه الحرب في الشمال. وزار الوفدُ عبد الرحمن البزاز الذي أبلغَهم رغبة الحكومةِ في إيجادِ حلٍ للمشكلة القائمة على أساسِ الاعترافِ الكاملِ بالقوميةِ الكردية في إطارِ وحدةِ الوطن العراقي. سلمَ الوفدُ إلى البزاز رسالة الملا مصطفى التي أيد فيها الخطةِ الحكوميةَ في معالجة قضايا البلاد الأساسية ومنها القضيةُ الكردية ، معتبراً تصريحاتهِ في الندوةِ التلفزيونية تعبيراً واقعيًا مخلصاً عن احساسيسِ ومشاعرِ الشعب في وضع حدٍ حاسم للاقتتال بين الأخوة .

لم يُنشر مشروعُ التسويةِ غيرَ أن عبد الرحمن البزاز أذاعُ في 29 حزيران 1966 بياناً يتضمنُ تسويةَ المشكلة الكردية عُرفَ فيما بعد بـ (بيان 29 حزيران) . وتضمنَ البيانُ إثنتى عشرة مادةَ ، ومما جاء في البيان إن: " الوطنَ العراقيَ يضمُ قوميتين رئيسيتين همُا العربُ والأكراد " وكانت هذه أولَ مرةٍ تعترُف فيها أيةُ حكومة بالطابعِ القومي للأكراد في الدولةِ العراقيةوقداقرالبيانُ المساواةَ التامةَ بين العرب والكرد ، كما أكد بأن تقومَ الحكومةُ بتنفيذِ ذلك في خلال إطارِ اللامركزية ، وسيكونُ للكردِ الحريةُ في معالجةِ شئونهم الخاصة ، وتطرقَ البيانَ إلى أن تكون اللغةُ الكرديةِ إلى جانبِ اللغة العربية هي اللغةُ الرسميةُ في المناطقِ الكردية ، وسيمثلُ الكردُ في البرلمان الجديد بممثلين حسب نسبتهِم المئوية من مجموعِ السكان ، وكذلك إعلانُ العفو العام وإعادةُ كافة الموظفين والعمال والجنود الكرد المفصولين

إلى وظائفِهم أو وحداتِهم السابقة ، وإعادةُ توطين كل الأفراد والجماعات الذين نزحوا أو هجروا من مناطقهم والعودة إلى الوضع الطبيعي على أن يقترنَ ذلك بتعويضهم عن الخسائرِ التي لحقت بهم من جراء ذلك . وطبقاً لما وردَ في بيان 29 حزيران 1966 ، أصدرت الحكومةُ العراقية قانونَ العفو العام عن القائمين بحوادث الشمال وذلك في 28 تموز 1966 . وقوبل بيان 29 حزيران بالتأييدِ والارتياحِ عربياً وعالمياً حيث أعرب عبد الناصر في خطابهِ بذكرى ثورة 23 تموز عن سرورهِ لحلِ مشكلةِ الأكراد وقال إننا كنا ننادي بالحلِ السلمي بين أبناءِ الوطن الواحد ، وقد استطاعت حكومةُ العراق أن تصلَ إلى اتفاقٍ لحلٍ سلمي وهذا عملُ تُشَكرُ عليه ، عملُ يشعرُنا بأن الجرحَ الذي كان يستنزفُ قوة العراق يندمل وتبقى قوةُ العراق قوةً وسنداً للعالم العربي . وأرسلَ الرئيسُ الجزائري هواري بومدين برقيةَ تهنئة .كما رحبَ الاتحادُ السوفيتي بالبيان ونشرت صحيفةُ (البرافدا) مقالاً قالت فيه : " إن عودةَ الوضع إلى طبيعتهِ في شمالِ الوطن العراقي أمرً يتفقُ ومصالح الشعب العراقي بجميع فئاته ، ويحظى بتأييدِ أصدقاءِ العراق المخلصين" .وقبلَ أن تسنحَ الفرصةُ لحكومة عبد الرحمن البزاز لتنفيذَ الاتفاق استقالت لتخلفها حكومة اخرى برئاسة ناجي طالب التي لم تستطيع تنفيذ ما تم الاتفاق علية بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق .

موقف العراق من العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا ونكسة الخامس من حزيران عام 1967

كان موقفِ نظامِ حُكم عبد الرحمن عارف من القضايا العربيةِ وبخاصةِ الصراعُ العربي – الاسرائيلي ، ومع ازديادِ الاعتداءاتِ الاسرائيلية المتكررة وبخاصةِ على سوريا وخليجِ العقبة ، أيدتَ ودعمتَ الحكومةُ العراقية الاجراءاتِ التي اتخذتها الجمهوريةُ العربيةُ المتحدة في ممارسةِ حقهِا المشروع في السيطرةِ الكاملةِ على خليجِ العقبة ومنعِ الملاحةِ الاسرائيلية التي مارستها منذُ العدوانِ الثُلاثي عام 1956 ، وأعلنت استعدادهَا لمواجهةِ أي هجومٍ اسرائيليٍ قد يقعُ على مصرَ أو سوريا . أَرسل العراقُ

الفرق العسكريةً في محاولةٍ لدعمِ الجبهةِ المصرية بناءً على قرارِ مجلسِ الجامعة العربية في 1967/5/25 ، وأَعلن انضمامهَ لاتفاقيةِ الدفاعِ المشترك بين الجمهوريةِ العربية المتحدة والأردن والتي عُقدت بتاريخِ30/ 1967/5 ، ودعا العراقُ إلى عقدِ مؤتمرٍ لوزراءِ النفطِ والاقتصادِ العرب في بغداد للمدة من 4 – 5 / 6 / 1967 في محاولةٍ لاستخدامِ النفطِ في المعركة ، ومع بدءِ العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا فقد اشتركت القواتُ العراقيةُ في حربِ حزيران التي استمرت ستةَ أيام ، استطاعَ خلالها الطيرانُ العراقيُ ضربِ مطاراتِ شمالِ اسرائيل ، وقررت الحكومةُ العراقيةُ وقف تَصديرِ النفط العراقي للدولِ التي شاركت في العدوان ، وكذلك قطعت العلاقاتِ الدبلوماسيةَ مع الولاياتِ المتحدة الامريكية وبريطانيا في 6 / 6 / 1967 . وبعدَ انتهاءِ حربِ حزيران استمرَ العراقُ في علاقاته المتميزة مع الجمهوريةِ العربية المتحدة على كافةِ الجوانب وعمل معاً من أجلِ رفعِ آثارِ الحربِ والعدوان .